



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات
المحلية في منطقة أريحا والأغوار

مهند نوفل حسن كنعان

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1437هـ/2016م

تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات
المحلية في منطقة أريحا والأغوار

إعداد:

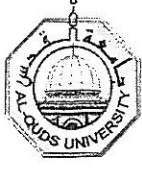
مهند نوفل حسن كنعان

بكالوريوس في برنامج العلوم الإدارية والاقتصادية (إدارة أعمال) من جامعة
القدس المفتوحة/ فلسطين

المشرف: الدكتور عبد الناصر مكي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية
المستدامة - من معهد التنمية المستدامة / كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

1437هـ / 2016م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة - بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية

إجازة الرسالة

تقديم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في
منطقة أريحا والأغوار

اسم الطالب: مهند نوفل حسن كنعان

الرقم الجامعي: 21210768

المشرف: د. عبد الناصر مكي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2016/5/21 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم:

.....التوقيع: 
.....التوقيع: 
.....التوقيع: 

1. رئيس لجنة المناقشة: د. عبد الناصر مكي
2. ممتحن داخليا: د. عبد الوهاب الصباغ
3. ممتحن خارجيا: د. عبد الرحمن التميمي

القدس - فلسطين

1437 هـ / 2016 م

الإهداء

إلى روح الحبيب محمد صل الله عليه وسلم

إلى الشهداء الأكرم منا جميعا وإلى الأسرى الأبطال القابعين في سجون الاحتلال

إلى من أحمل اسمه بكل فخر أبي حفظه الله

إلى من أوصاني الله بها وقرن رضاه برضاها والدتي العزيزة أطل الله في عمرها

إلى الروح التي سكنت روحي وتحملت معي متاعب الحياة، إلى من أحببتها زوجتي
الغالية آلاء

إلى انسبائي الأعزاء عمي أبو عبد الله وأم عبد الله حفظهم الله

إلى حبيبي وقرة عيني وزينتي في الحياة " تيم "

إلى إخوتي، وأصدقائي، وزملائي.

إلى كل هؤلاء أهدي جهدي المتواضع، آملا أن يسهم في إنارة الطريق أمام كل من لديه
الرغبة والإرادة في المساهمة في تنمية قطاع الحكم المحلي في فلسطين.

مهند نوفل حسن كنعان

إقرار

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأية جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

مهند نوفل حسن كنعان

التاريخ: 2016/5/21

الشكر والعرفان

الشكر لله أولاً والحمد لله الذي أعانني ومنحني القدرة على إكمال هذه الدراسة المتواضعة، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

ثم شكري الجزيل وتقديري العميق إلى أستاذي الفاضل الدكتور عبد الناصر مكي الذي كان له فضل الرعاية، والمتابعة، والتشجيع، والإشراف، وتقديم النصائح القيمة، كما أشكر لجنة المناقشة الدكتور عبد الوهاب الصباغ والدكتور عبد الرحمن التميمي على ما قدماه لي من نصح وتوجيه وإشراف، وكل ما بذلاه من أجل إتمام هذه الرسالة بالشكل اللائق.

ولا أنسى التقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور عزمي الأطرش وجميع الأساتذة الأفاضل والعاملين في معهد التنمية الريفية المستدامة، وكل من ساعدني في الحصول على كتاب، أو بحث، أو أي مرجع آخر؛ لإتمام هذه الدراسة وخاصة مكتبة بلدية طولكرم، وإلى جميع المؤسسات، والمراكز العلمية والحكومية، والأهلية، والأصدقاء الذين قدموا لي المساعدة من أي نوع كانت، وأخص بالذكر الدكتور إيهاب قبيج، والزميل نضال كوع.

وما توفيقي إلا بالله.

والحمد لله رب العالمين.

مهند نوفل حسن كنعان

مصطلحات وتعريفات:

- الحكم المحلي :** هي المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من قبل سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية (وزارة الحكم المحلي الفلسطيني، 2007).
- مجالس الخدمات المشتركة :** وهي مجالس تنشأ بموافقة الهيئات المحلية المعنية والمتجاورة ويتم توزيع مخصص مالي لكل مجلس، وتعيّن السلطة المركزية رئيساً للمجلس، في حين يتم تمثيل رؤساء المجالس المحلية في عضويته، ويجوز للوزير إنشاء مجلس خدمات مشترك لمجموعة متقاربة من الهيئات المحلية، وهي تقوم ببعض الخدمات الأساسية ذات التكلفة العالية والتي لا يمكن لمجلس محلي بمفرده القيام بها مثل المدارس ومكبات النفايات (فلسطين، قانون مجالس الخدمات المشتركة المعدل، 2006).
- الهيئات المحلية :** هي وحدة الحكم المنتخبة التي تدير كافة الأمور والخدمات المتصلة بالمواطنين في مجتمعهم المحلي، ضمن نطاق جغرافي وإداري معين، وتعمل على تحسين ظروفهم المعيشية، وتحقيق التنمية في المجتمع المحلي، وفق الصلاحيات التي نص عليها قانون الهيئات المحلية الفلسطينية لسنة 1997 (أمان، 2012).
- التنمية المحلية :** هي التنمية التي تعتمد على تفعيل كل الموارد بمجتمع محلي ما، باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلاً مهماً في صناعة التغيير وضمان إستمراره أيضاً، كما تتبني على إستراتيجيه العمل من أسفل، وأن العمل القاعدي ضرورة قصوى؛ لتحقيق التنمية (إبراهيم، 1980).
- وزارة الحكم المحلي :** هي وزارة مسؤولة ومرجعية للهيئات المحلية في دولة فلسطين، تراقب على أعمالها، وموازناتها، وتعمل على تطوير قدراتها وتنمية مواردها؛ لتصبح أكثر قدرة على تحقيق رفاهية مواطنيها في إطار حكم محلي رشيد (التقرير السنوي لوزارة الحكم المحلي، 2013).
- دعم الهيئات المحلية :** يقصد بها الباحث اعتماد الهيئات المحلية على المساعدات المالية والفنية التي من خلالها يتم تمكين الهيئات، وديمومة المشاريع، وسلوك الهيئات المحلية في إدارة القطاعات المحلية، وقوانين وإجراءات الهيئات المحلية، وتحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي المحلي.

الوكالة اليابانية للدعم : هي منظمة حكومية مستقلة، تقوم بتنسيق المساعدة الرسمية الدولي (جايجا) للتطوير (ODA) لحكومة اليابان، وتختص بمساعدة النمو الاقتصادي والاجتماعي في عدد من دول العالم، وتعزيز التعاون الدولي، تأسست المنظمة الحالية في الأول من أكتوبر 2003م كمنظمة حكومية مستقلة، بينما كانت قبل ذلك تابعة لوزارة الخارجية اليابانية، لدى منظمة الجايجا شبكة تتكون من 97 مكتبا في الخارج، ومشاريع في أكثر من 150 دولة حول العالم، وتُعد (جايجا) الهيئة المسؤولة عن برامج التعاون التقني المتعلقة بمساعدات التنمية الرسمية (مركز الأبحاث والمشاريع، الجامعة الإسلامية، 2010).

بدأت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) العمل في تقديم المساعدات للهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار منذ عام 2005 حتى الآن.

المجلس : يشمل مجلس البلدية، أو المجلس المحلي، أو المجلس القروي، أو أي مجلس آخر يشكل وفقا لأحكام قانون الهيئات المحلية الفلسطينية، ويتألف من الرئيس وبقية الأعضاء المنتخبين، والمجلس يكون المسؤول عن إدارة الهيئة المحلية (أمان، 2012).

المساعدات الدولية : ومن التعريفات الهامة في هذا المجال تعريف لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة (OECD)، حيث عرفت المساعدة الخارجية بأنها التدفقات المالية، والمساعدة التقنية، والبضائع المقدمة من الحكومات الرسمية، أو وكالاتها إلى الدول النامية، أو لصالحها، والتي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية، كهدف رئيسي لها، وتكون تلك المساعدات على شكل منح، أو قروض مدعومة، وفي حالة القرض فإنه يجب أن يكون ما لا يقل عن 25% من قيمة القرض عبارة عن منحة، وتشمل تلك المساعدات أيضاً برامج التنمية السياسية والإنسانية، والإعفاء من الديون، هذا مع استثناء المنح أو المساعدات المقدمة لأهداف غير تنموية مثل: المعونة العسكرية أو الأمنية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغيرها. (سماره، 2013).

وتعريف آخر أيضاً: هي الهبات والمعونات الخارجية التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة، أو الدول التي تحتاج إلى مساعدة دولية مؤقتة، مراعاة لأوضاعها الإنسانية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية (سيف الدين، 2001).

الدعم المالي : تكون مساعدات رأسمالية (Capital Assistance) تقوم على تزويد الدول النامية بالتمويل أو السلع للأغراض المختلفة(الهيئي، 2006).

يقصد هنا به الباحث ما تقدمه الوكالة اليابانية للتعاون الدولي(جايجا) من المال النقدي أو إنشاء مشاريع متنوعة مثل: شق طرق، ومبانٍ، و بناء مدارس، ومراكز صحية، وتجهيزات مواد ومعدات وغيرها إلى الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار.

الدعم الفني : تكون مساعدات على شكل فني (Technical) عن طريق تقديم الأفراد الماهرين لدعم الخبرات الوطنية(الهيئي، 2006).

يقصد هنا الباحث ما تقدمه الوكالة اليابانية للتعاون الدولي(جايجا) من برامج فنية، تفيد في تعزيز قدرة الهيئات المحلية للأداء الإداري وغيره، ومن هذه البرامج: التدريب، وورشات العمل، والمنشورات الفنية، وتبرعات بالوقت والخبرة.

التمكين المؤسساتي : تعني لغة التقوية، أو التعزيز.

ويعني التمكين: دعم البنى التحتية في المنظمة، وذلك بتقديم المصادر الفنية وتعزيز الاستقلالية والمسؤولية الذاتية، والتركيز على العاملين في الورش، ومنحهم القوة، والمعلومات، والمكافآت، والمعرفة(تيسوري، 2008).

وفي تعريف آخر: أهمية منح العاملين للسلطة والمشاركة في اتخاذ القرارات، وضرورة إكسابهم ومشاركتهم المعلومات، والمعرفة التي يحتاجونها من خلال التدريب والتنمية لقدراتهم ومعرفتهم(جلاب و الحسيني، 2013).

منطقة أريحا : تقع مدينة أريحا والأغوار في الطرف الغربي لغور الأردن، وهي اقرب للحافة الجبلية لوادي الأردن الانهدامي، تقع عند خط الانقطاع بين البيئة الجبلية إلى الغرب والبيئة الغورية في الشرق، وهي بذلك نقطة عبور هامة منذ القدم للقوافل التجارية والغزوات الحربية التي كانت تتجه غربا نحو القدس وشرقا نحو عمان، وهي أيضا الممر الغربي لنهر الأردن والبحر الميت، وممر للحجاج المسيحيون القادمون من القدس في طريقهم إلى ونهر الأردن البحر الميت، وأريحا البوابة الشرقية لفلسطين(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

تنمية المجتمع المحلي : الجهود المنظمة لتحسين ظروف الحياة في المجتمع وذلك بتشجيع وحث المقيمين في هذا المجتمع على مساعدة أنفسهم، التعاون فيما بينهم من أجل تقديم المعونة الفنية اللازمة عن طريق المنظمات الحكومية والأهلية (القبلان، 2014).

التخطيط التنموي الاستراتيجي : منهج علمي يستخدم لبلورة الأولويات والأهداف التنموية للتجمعات السكانية، وتحديد البرامج والمشاريع اللازمة لتحقيق الأهداف خلال فترة زمنية معينة بما يتماشى مع تطلعات السكان، والأخذ بعين الاعتبار الموارد متاحة والمعوقات المحتملة (وزارة الحكم المحلي الفلسطيني، 2009).

التحديات : هي متغيرات، أو مشكلات، أو صعوبات، أو عوائق ذات بعد اجتماعي، وسياسي، وإداري، وقانوني نابعة من البيئة المحلية، أو الإقليمية، أو الدولية، تشكل تهديداً، أو خطراً على مستقبل التنمية المستدامة بالدولة (سليمان، 2014)، ويقصد الباحث هنا بالتحديات هي تلك المعوقات التي تعترض دعم الهيئات المحلية سواء كانت نابعة من البيئة السياسية، أو الإدارية، أو القانونية.

المختصرات

أيما وردت المختصرات أدناه، وفي أي جزء أو فصل من هذه الرسالة فإنها تعني وتدل على المفاهيم التي تقابلها:

قائمة المختصرات (العربية):

- (جايجا) : الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) (JICA,2006)
(ماس) : معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس، 2001).
(أريج) : معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج، 2010).

قائمة المختصرات (الانجليزية):

- JICA : Japan International Cooperation Agency.
الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA,2006)
UNDP : United Nation Development Programme.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003).
USAID : United States Agency For International Development
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

الملخص

أجريت هذه الدراسة في الفترة الواقعة بين شهر أيلول 2015 وشهر نيسان 2016 ، وقد اقتصر على قطاع الحكم المحلي ممثلة بوزارة الحكم المحلي، والهيئات المحلية والمجالس المشتركة في منطقة أريحا والأغوار، من خلال التعرف على آراء المبحوثين من وزارة الحكم المحلي، ورؤساء وأعضاء الهيئات المحلية والمجالس المشتركة، وأعضاء لجان المشاريع، حول تقييم الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار، وعلاقتها بالتنمية المحلية من خلال ما تقدمه من مشاريع تنموية تستهدف من خلالها قطاعات هامة.

حيث كان هناك ضرورة ميدانية لعمل هذه الدراسة، وخاصة أن المؤسسات الدولية تقدم العديد من المشاريع للسلطة الفلسطينية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) إحدى هذه المؤسسات التي تستهدف منطقة أريحا والأغوار وتعدّها ممراً آمناً للسلام، وأن استقرار المنطقة يبدأ من أريحا والأغوار (مقابلة فوزا ربايعه، مدير مشاريع (جايجا) في وزارة الحكم المحلي الفلسطيني)، فلا بد من البحث في مدى نجاحها، وأثرها على الهيئات المحلية في ظل التحديات والمعوقات التي تواجهها، وتقديم نتائج الدراسة لأصحاب القرار قد تساعدهم إلى الأمام.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ملائمة مساعدات (جايجا) مع احتياجات الهيئات المحلية كما حددتها خطط التنمية، والتعرف على إجراءات (جايجا) في تنفيذ المشاريع، وتبيان الأثر التنموي للمساعدات المقدمة للهيئات المحلية، والتعرف على دور (جايجا) في تمكين الهيئات المحلية، ومعرفة طبيعة المعوقات والتحديات التي تواجه (جايجا) في منطقة أريحا والأغوار.

ولأغراض تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، فقد تم جمع البيانات من خلال مراجعة الأدبيات السابقة، والاستفادة من الدراسات السابقة والمتعلقة بالهيئات المحلية والمؤسسات الدولية، وتم تصميم استبانة ومُقابله، واللذان اعتمدتا كأداتين رئيسيتين للدراسة لجمع البيانات، وتكونت الاستبانة من ستة أقسام رئيسية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء ورؤساء الهيئات المحلية، والمجالس المشتركة، وأعضاء لجان المشاريع، وبلغ عددهم (161) شخصاً، وقام الباحث بأخذ مسح شامل للعينة، وتم تحليل الاستبانات على برنامجي (Excel و SPSS).

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تقييم مساعدات (جاياكا) في دعم الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار، حيوي وكبير جداً، ويعد ركيزة أساسية في نموها وتطورها، وأن هناك ملائمة بين المساعدات والمشاريع المقدمة من (جاياكا) إلى الهيئات المحلية والسكان على حد سواء في منطقة أريحا والأغوار، وأن إجراءات (جاياكا) دقيقة ومنظمة ومتوازنة، وترتبط بخطط التنفيذ التي ترسمها لمشاريعها في الهيئات المحلية، وهذا الأمر يتم في جميع المجالات الإدارية والمالية والفنية، وتساهم (جاياكا) مساهمة حقيقية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتستفيد منها الهيئات المحلية أفراداً وجماعات، كما يستفيد منها المواطنون والقطاعات المختلفة، ومساعدات (جاياكا) في تمكين الهيئات المحلية تتمثل في تقديم التدريب الإداري للموظفين بشكل حقيقي ومهني، وهناك ديمومة مرتفعة لمشاريع (جاياكا)، وأكثر المعوقات والتحديات التي تواجهها جاياكا في تنفيذ مشاريعها للهيئات المحلية، ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وتمثل العائق الأكبر، وتواجهها أيضاً تحديات قانونية بنسبة متوسطة، وتحديات إدارية وتنظيمية بدرجة مرتفعة، وأخيراً جاءت التحديات الاجتماعية بدرجة متوسطة.

وخرجت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: تشكيل مجلس أعلى للإشراف على المشاريع مشابه لسلطة الأغوار في الأردن، وتوحيد عمل المؤسسات الدولية بشكل مبرمج وممنهج وفق آليات واضحة وشاملة لكل القطاعات التنموية، وأن يكون هناك توجه مستقبلي لدى المؤسسات الدولية لتنفيذ مشاريع مدرة للدخل، بالتعاون مع الهيئات المحلية والمجالس المشتركة، ويجب على المؤسسات الدولية أن تتبع منهجية لاستشارة المجتمع المحلي بأشكاله المختلفة، وتحديد احتياجاته المطلوبة، ودعوة (جاياكا) للتركيز في مشاريعها على مناطق حيوية أخرى في شمال الضفة الغربية، ومحاولة أقلمة المشاريع الدولية بحيث تماثل ما تقوم به (جاياكا) للنهوض والتنمية، والعمل على توفير قوانين خاصة لمنطقة أريحا والأغوار؛ لتساعد في تسهيل الإجراءات القانونية لتنفيذ المشاريع الممولة من المؤسسات الدولية، ويجب أن يكون هناك تكاملية بين وزارات السلطة الفلسطينية، والمؤسسات الدولية في تحديد الاحتياجات المطلوبة من المشاريع والقطاعات المستهدفة.

The evaluation of the Japanese Agency for International Cooperation Assistance (JICA) in support of the local organisations in the area of Jericho and the Jordan Valley

Prepared by: Mohanad Nofal Hasan Kanaan

Supervisor: Abed Alnaser Makky

Abstract:

This study was conducted in the period between September 2015 and the month of April 2016 and it has been confined to the sector of the local Rule represented by the Ministry of Local Rule, local organisations and the joint councils in the area of Jericho and the Jordan Valley, through the identification of the views of the respondents from the Ministry of Local Rule and the chiefs and members of local organisations and joint councils as well as members of the project committees about the evaluation of the Japanese international cooperation Agency Rating (JICA) in support of the local organisations in the area of Jericho and the Jordan Valley and its relationship with the local development through their development projects targeting through it important sectors.

Where there was a field need to do this study, particularly that international institutions provide many of the projects to the Palestinian Authority, and the Japanese Agency for International Cooperation (JICA) is one of these institutions that targets the area of Jericho and the Jordan Valley and prepares it as a safe passage for peace, and that the stability of the region starts from Jericho and the Jordan Valley (interview of Fawza Rbaya'a, the director of the (JICA) projects in the Palestinian Ministry of local Rule), they must deal with the extent of its success and its impact on the local organisations in amidst the challenges and obstacles facing it and present the results of the study to decision-makers which might help them forward.

This study aimed to identify the extent of appropriate assistance (JICA) with the needs of the local organisations as specified by the development plans, and to identify the actions (JICA) in the implementation of projects, and to identify the developmental impact of the assistance provided to local organisations, and to identify the role (JICA) in the empowerment of local organisations and find out the nature of the obstacles and challenges facing the (JICA) in the area of Jericho and the Jordan Valley.

For the purposes of achieving the objectives of the study, the researcher used a descriptive and analytical approach where the data was collected through a review of the previous literature as well as taking advantage of the previous studies relating to local organisations and international institutions. A questionnaire and an interview were designed which were adopted as major tools for the study to collect data. The questionnaire consists of six main sections and the study population consisted of all the members and chiefs of the local councils, joint councils and members of the project committees. Here the number reached 161 people and the researcher conducted a comprehensive survey of the sample and the questionnaires were analyzed on Excel and (SPSS) programs.

The results showed that the evaluation of (JICA) aids in support of the local organisations in the area of Jericho and the Jordan Valley, is vital and very big and it

considered is as a key pillar in their growth and development. In addition, there is appropriateness between the aids and the submitted projects by (JICA) to the local organisations and the residents alike in the area of Jericho and the Jordan Valley. The procedures (JICA) are also accurate, organised as well as balanced. It is also associated with the implementation plans that it designs for its projects in the local organisations and this is done in all the administrative, financial and technical fields, and (JICA) also contributes a real contribution in the social and economic development, and it benefits local organisations individuals as well as groups. In addition, citizens and different sectors benefit from it. Furthermore, the aids (JICA) are represented in the empowerment of local organisations and this represented in providing management training for employees in a real and professional way. In addition, there is a high durability for (JICA) projects. However, the main obstacles and challenges facing (JICA) in the implementation of its projects to local organisations is the Israeli occupation practices and it represents the biggest obstacle. It is also faced by legal challenges by medium rate as well as administrative and organizational challenges in a high degree. Finally, the social challenges are by medium rate.

This study presents came with a group of recommendations which include : The formation of a supreme council to supervise the projects that are similar to the authority of the Jordan Valley in Jordan, and unify the work of the international institutions programmatically and systematically according to a clear and comprehensive mechanisms for all sectors of development and there should be a future trend for the international institutions to implement income-generating projects in the collaboration with local organisations and joint councils; here the international institutions should follow a methodology of consulting the local community in its various forms and to identify its required needs. In addition, (JICA) is called to focus its projects on other vital areas in the northern West Bank, and to try to regionalize of the international projects to assimilate what call (JICA) is doing for the advancement and development. And to provide special laws for the area of Jericho and the Jordan Valley to help facilitate the legal procedures for the implementation of projects financed by international institutions, and there should be complementarities between the ministries of the Palestinian Authority and international institutions in determining the required needs of the projects of the targeted sectors.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 مقدمة الدراسة

يُعد قطاع الحكم المحلي الفلسطيني أحد القطاعات الحكومية، وتمثله وزارة الحكم المحلي فهي مسؤولة ومرجعية للهيئات المحلية في فلسطين، تراقب أعمالها، وموازناتها، وتعمل على تطوير قدراتها وتنمية مواردها، وقد ارتبط مفهوم الحكم المحلي بما يخص الهيئات المحلية (بلديات ومجالس قروية) بتقديم الخدمات للمواطنين، والمشاركة في عملية التنمية المحلية (وزارة الحكم المحلي، 2013).

وقد شهدت السنوات الماضية اهتماماً لقطاع الهيئات المحلية من وزارة الحكم المحلي والمؤسسات ذات العلاقة (التميمي، 2013)، وفي الفترة الأخيرة كان توجه وزارة الحكم المحلي إلى العمل الاستراتيجي من خلال وضع خطتها الاستراتيجية (2010-2014) بالشراكة مع مجموعة من المؤسسات الدولية (وزارة الحكم المحلي، 2013).

هذا وقد بدأت استراتيجية المجالس المشتركة كأحدى مبادرات وزارة الحكم المحلي الفلسطيني، وذلك بتمويل من مكتب الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في فلسطين، وتعد الاستراتيجية إحدى أهم المدخلات الرئيسية ضمن مشروع تحسين نظام الحكم المحلي في فلسطين (فلسطين، وزارة الحكم المحلي، 2010).

وتُعد المؤسسات الدولية من أبرز الأشكال التي ابتدعها الإنسان كإطار لتنظيم العلاقات الدولية، وشهدت نموا مطردا في أعداد المنظمات الأهلية، وتوسعا في حجمها، وطبيعة الأعمال الموكلة لها في قضايا مشتركة (البيئة والتنمية) (البنك الدولي، 2006).

بعد توقيع (اتفاق أوسلو) عام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية والإسرائيليين، تم عقد مؤتمر المانحين بحضور (42) دولة ومؤسسة دولية، تعهدت بتقديم الدعم المالي والفني (جابر، 2005)، وبعد المؤتمر جاءت المؤسسات الدولية إلى الأراضي الفلسطينية؛ لتقديم المساعدات وإقامة المشاريع التنموية.

واجهت المساعدات المالية والفنية المقدمة للسلطة الفلسطينية إشكاليات وتحديات في تحقيق الأهداف ذات الأولوية لتنمية المجتمع الفلسطيني (جابر، 2005)، ومن أجل تحسين الحكم المحلي، وتجسيد الأهداف الإنمائية المنبثقة عن الإعلان العالمي لأهداف التنمية، بادرت المؤسسات الدولية لتقديم المساعدات لإدارة شؤون الدولة والمجتمع، على قاعدة العدالة والمشاركة والتمكين (وليد، 2010).

حيث يُعد الدعم المالي من أهم مصادر المساعدات لدول العالم الثالث وخاصة بالنسبة للفلسطينيين، وتسعى الدول المستفيدة من المساعدات بالاجتهاد في إدارة الدعم المالي، باستخدام أدوات ملائمة واتباع معايير إدارية؛ لتحقيق التنمية (ماس، 2004).

وفي ظل الاحتلال الإسرائيلي واجهت الهيئات المحلية إشكاليات وتحديات في تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين، مما دفعها للجوء إلى المؤسسات الدولية؛ للحصول على المساعدات (ظاهر، 2010)، وتسعى الهيئات المحلية لتحقيق الأهداف التنموية عن طريق الحصول على المساعدات المالية والفنية لإدارة الهيئات المحلية.

والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) إحدى المؤسسات الدولية التي تعمل في فلسطين منذ عام 2004، وتدعم العديد من المشاريع التنموية في قطاعات مختلفة (الزراعة، والسياحة، والمياه، وغيرها)، وتركز عملها في منطقة أريحا والأغوار منذ بداية عملها في فلسطين، وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم المساعدات بأشكالها المختلفة، الفنية، والمشاريع المقدمة من مؤسسة (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار.

2.1 مشكلة الدراسة

أكد البنك الدولي (2010) بأن الدعم الدولي للسلطة الفلسطينية من أكثر المواضيع إثارة للجدل على الساحة الفلسطينية وحتى الدولية، وذلك بشكل متواز مع ازدياد اهتمام المؤسسات الدولية في موضوع الدعم، و تبني هذه المؤسسات لدور تطوير مختلف القطاعات ومنها قطاع الحكم المحلي، باعتباره المستهدف الأول لهذا النشاط في إطار آليات المساعدة الدولية المالية والفنية، مسترشدة في ذلك بالغايات التي سطرها الإعلان العالمي لأهداف التنمية للألفية الثالثة (البنك الدولي، التقرير السنوي، 2010).

ونتيجة لذلك تقدمت العديد من الدول الأجنبية والعربية بدعم مالي بلغ حوالي (19 مليار دولار)، وكانت اليابان من الدول الداعمة للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث بلغت قيمة ما قدمته من العام 1993 حتى 2012 حوالي (1.2) مليار دولار أي بمعدل (60) مليون دولار سنوياً، حيث تُعد نسبة كبيرة، و من الممكن أن تعكس حجم الأثر الداعم للمؤسسات الحكومية (عبد الحي، 2013).

واجهت المساعدات المالية والفنية المقدمة للسلطة الفلسطينية إشكاليات وتحديات في تحقيق الأهداف ذات الأولوية لتنمية المجتمع الفلسطيني (جابر، 2005)، وبناء على ذلك ستحاول هذه الدراسة التعرف على تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار، من خلال ما توفر تلك الوكالة من آليات المساعدة المالية والفنية، واستخدام هذه المؤسسة الداعمة كمؤشر يعكس تأثير الدعم العام من بقية المؤسسات الدولية، ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية، في الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي: ما تقييم المساعدات المالية والفنية المقدمة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار؟

شكل 1.1: نموذج الدراسة.



3.1 مبررات الدراسة

قام الباحث باختيار موضوع الدراسة لعدة مبررات وتتلخص بالتالي:

- إيمان الباحث وقناعته بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية في تقديم المساعدات المالية والفنية لقطاع الحكم المحلي الفلسطيني، ومنها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا).
- عدم وضوح الدور الذي تلعبه الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا)، كمؤشر على دور المؤسسات الدولية التي تدعم قطاع الحكم المحلي في منطقة أريحا والأغوار بهدف تطويره.

4.1 أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من حيث إن المؤسسات الدولية أصبح لها دور مميز في تطوير القطاعات المختلفة للسلطة الفلسطينية، نظراً للبرامج التي تقوم بتنفيذها، ومن أهمها قطاع الحكم المحلي، لذلك تكمن أهمية الدراسة في:

1.4.1. الأهمية التطبيقية:

مكملة لغيرها من الدراسات السابقة حول تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايا) في دعم الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار، وسوف تستفيد منها المكتبات، والجامعات، وقطاع الحكم المحلي الفلسطيني ممثلاً في الهيئات المحلية، والمجالس المشتركة، ووزارة الحكم المحلي، والمؤسسات الأخرى المعنية. وتُعد هذه الدراسة وفي حدود علم الباحث بأنها الدراسة الأولى من نوعها، والتي ستدرس تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايا) والإشكاليات والتحديات التي تواجهها في قطاع معين ومنطقة معينة.

2.4.1. الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في أنها ستمكن المؤسسات المعنية ذات العلاقة الاستفادة من توصياتها، مما ينعكس على أدائها وما لذلك أثر في تحسين مستوى الخدمة المحلية المقدمة للمواطنين، وأين أصبحت من هذا الدعم المؤسساتي الدولي؟

5.1 أهداف الدراسة

سوف تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

- التعرف على مدى ملائمة مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايا) في منطقة أريحا والأغوار مع احتياجات الهيئات المحلية كما حددتها خطط التنمية.
- التعرف على فعالية الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايا) في تنفيذ المشاريع في منطقة أريحا والأغوار.

- تبيان الأثر التنموي لمساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في منطقة أريحا والأغوار.
- معرفة تأثير الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) على تمكين الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار.
- التعرف على طبيعة التحديات التي تعيق عمل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في منطقة أريحا والأغوار كمؤشر للتحديات التي تواجه المؤسسات الدولية الداعمة بشكل عام.

6.1 أسئلة الدراسة

للوصول إلى تحقيق غرض الدراسة، وهو التعرف على الإشكاليات والتحديات التي تواجه الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في تنمية قدرات الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار، سيتم طرح عدة أسئلة للإجابة عليها وتحليلها، ومن ثم الخروج بنتائج واقعية، وستحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس: ما هو تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار؟ والتساؤلات التالية:

- ما مدى ملائمة البرامج والمشاريع التي نفذتها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) مع احتياجات الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار وأولويات التنمية؟
- ما هي الإجراءات التي تقوم بها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في منطقة أريحا والأغوار؟
- ما هو الأثر التنموي لمساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) على المستوى المجتمعي في منطقة أريحا والأغوار؟
- ما هو تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في تمكين الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار؟
- هل يوجد ديمومة للمشاريع المنفذة من قبل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في منطقة أريحا والأغوار؟
- ما هي طبيعة التحديات التي تواجه عمل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار؟

7.1 فرضيات الدراسة

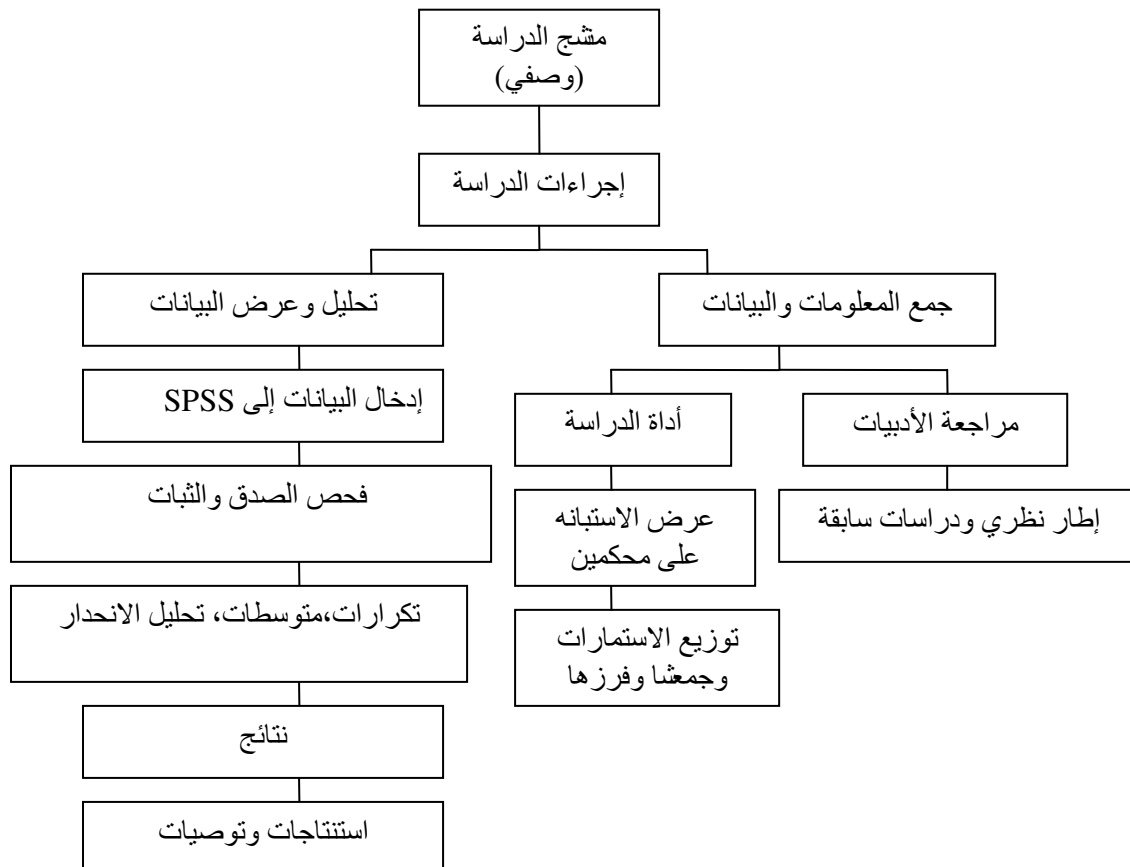
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث دور الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير نوع قطاع الحكم المحلي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث دور الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث دور الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير الصفة الوظيفية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث دور الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير عدد سنوات العضوية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث دور الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير عدد مرات الانتخاب.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث دور الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير المهنة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث دور الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية.

8.1 مصادر المعلومات :

ترتكز المعلومات الواردة في هذه الدراسة على عدد من المصادر أهمها:

- المصادر المكتبية: وهي المصادر التي تشمل الكتب، والمراجع، والدوريات، ورسائل الماجستير، والدكتوراة في المواضيع المتعلقة بالحكم المحلي الفلسطيني، والمجالس المشتركة، والمؤسسات الدولية.

- المصادر الأساسية: وتشمل النشرات، والإحصاءات، والتقارير الصادرة عن الدوائر والمؤسسات الحكومية ذات الصلة بمؤسسات الحكم المحلي الفلسطيني، والمجالس المشتركة، والمؤسسات الدولية.
 - المصادر الثانوية: وتشمل الأبحاث، والدراسات، والتقارير الصادرة عن المنظمات الأهلية، وبعض المؤسسات الدولية .
 - المصادر الشخصية: وتشمل الدراسات الميدانية من خلال عمل استبيان، وإجراء مقابلات، والتعرف على آراء المبحوثين حول تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية.
- شكل 2.1 منهج الدراسة.



10.1 هيكلية الدراسة

تنوزع الدراسة على خمسة فصول هي:

- الفصل الأول: ويحتوي خلفية الدراسة، والتي تتضمن مقدمة الدراسة، ومشكلة الدراسة، وأهمية الدراسة، وأهداف الدراسة، وأسئلة الدراسة، وفرضيات الدراسة، وأخيرا هيكلية الدراسة.
- الفصل الثاني: ويحتوي الإطار النظري للدراسة، ويتضمن الحكم المحلي، والإدارة المحلية، والمؤسسات الدولية والمساعدات الدولية، ومؤسسة جايا في أريحا والأغوار، وأيضا الدراسات السابقة.
- الفصل الثالث: يتضمن منهجية الدراسة وأدواتها، ومجتمع الدراسة، وعينة الدراسة وخصائصها، أدوات الدراسة، وصدق أداة الدراسة والتحكيم، وثبات الأداة، وحدود الدراسة، والتحليل الإحصائي، والمعالجة الإحصائية للأداة المستخدمة للبحث.
- الفصل الرابع: يتضمن التحليل الإحصائي للبيانات، واستخلاص النتائج، ومناقشة النتائج لكل فرضية من فرضيات البحث، وملخص النتائج.
- الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت لها الدراسة، والدروس المستفادة منها، بعد إجراء عملية المعالجة الإحصائية، يلي الفصل الخامس قائمة المراجع وملاحق الدراسة وفهارسها.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل مبحثين، مبينا أهمية وتاريخ الحكم المحلي، والهيئات المحلية، ودور المؤسسات الدولية في دعمها، وأهمية منطقة أريحا والأغوار ، أما المبحث الثاني فيشمل الدراسات السابقة، وعرض الدراسات المتعلقة بالموضوع.

1.2 المبحث الأول: الحكم المحلي والإدارة المحلية

1.1.2. مقدمة:

نظام الحكم المحلي في أي دولة يرتبط بالنظام السياسي السائد لأي دولة وهذا يحدد حجم ونوع الصلاحيات الممنوحة من السلطة المركزية إلى الأجهزة الأخرى في الدولة، ولأن مفهوم الدولة يتغير بصورة متواصلة تبعا للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن الحكم المحلي أيضا يتغير بالاتجاه الذي يتغير فيه مفهوم الدولة، وقد تغير مفهوم الدولة بالعقود الأخيرة، وتحديدًا بالدول الأكثر تقدما، وحتى في الدول النامية، وساد شعار الدولة الخادمة بدلا من الدولة الحاكمة(الجندي، 1987).

في هذا الباب سيتم استعراض مفهوم الإدارة المحلية والحكم المحلي، ثم العلاقة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية، ويكون هذا الباب الأول.

2.1.2. الإدارة المحلية والحكم المحلي:

نظام الحكم المحلي في فلسطين يقوم على مستويين الأول يتمثل في وزارة الحكم المحلي والتي تشرف على الهيئات المحلية، والمستوى الثاني الهيئات المحلية المتمثلة في البلديات والمجالس المحلية(وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2014).

يتميز الحكم المحلي عن الإدارة المحلية بالصلاحيات الواسعة والاستقلالية التي يتمتع بها من خلال تأديته للعديد من المهام في ظل سيادة الدولة، ويُعد الحكم المحلي نظاماً شاملاً عن طريق قيام الحكومة المركزية بالتنازل عن بعض صلاحياتها التشريعية، والتنفيذية، والقضائية؛ لفائدة جماعات محلية مستقلة تمارس مهامها على إقليم جغرافي محدد(جامعة القدس المفتوحة، 2000).

ويُعد الحكم المحلي عند بعض الدارسين تطوراً للإدارة المحلية إلى الحكم المحلي والحكم الذاتي، والاختلاف بين كل هذه المفاهيم يتعلق بمدى درجة الاستقلالية واللامركزية، ورسم مسار التطور من عدم التركيز الإداري إلى الإدارة المحلية، ثم الحكم المحلي، ثم الاستقلال الذاتي(شايب، 2014).

الحكم المحلي والإدارة المحلية أسلوبان في التنظيم اللامركزي، مع اختلافهما في درجة ومدى تنوع الصلاحيات الممنوحة لكل منهما ونأتي لتعريفهما:

الحكم المحلي: "تنظيم يتم بموجبه تنازل الحكومة المركزية عن جزء من صلاحياتها التشريعية، والقضائية والتنفيذية لصالح المناطق المختلفة، حيث يتم تحديد ذلك في دستور الدولة"(عبد العاطي، 2005).

وتبني الحكم المحلي لأسلوب اللامركزية لا يعني إلغاء الوزارة، أو تهميش دورها بقدر ما يعني إعادة تعريف المهام وطرق القيام بها(طوقان، 2001).

الإدارة المحلية: "المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية"(الشيخلي، 2001) كما ورد في المعاني (2010).

3.1.2. العوامل والأسباب لنشأة الحكم المحلي:

لا بد وأن تكون هناك عوامل متنوعة أدت إلى ظهور الحكم المحلي ومن هذه العوامل:

أولاً: عوامل جغرافية ونقص المواصلات الواصلة إلى بعض الأقاليم، فإنه يؤدي إلى انفصالها عن الدولة الأم، مثل جمهورية جزر القمر الفدرالية المتكونة من جزر منفصلة.

ثانياً: عوامل تاريخية حيث إنه من الممكن أن تكون دويلات منفصلة، قد تم توحيدها، واحتفظت كل منها بحقها في بعض الصلاحيات والسلطات.

ثالثاً: اختلاف القيم والعادات الاجتماعية والأعراف الدينية المختلفة من إقليم إلى آخر، وللحفاظ على هذه الخصوصية، يتم فصل هذه الأقاليم من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

آخرها: عوامل سياسية مثل حدوث حروب سابقة بين هذه الأقاليم، وتم توحيدها ولكن لم تتنازل هذه الأقاليم عن سلطاتها وعاداتها، مثل الإمارات العربية المتحدة (جامعة القدس المفتوحة، 2000).

4.1.2. مبررات الأخذ بنظام الحكم المحلي:

تختلف مبررات الأخذ بنظام الحكم المحلي من دولة إلى أخرى، إلا أن العوامل الأكثر إلحاحاً التالية ذكرها:

1. اتساع الرقعة الجغرافية للدولة وتعدد قومياتها.
2. عملية إعادة توحيد الدولة بعد تشتت أقاليمها، أو استقلالها عن قوة مستعمرة، فاعتماد نظام الحكم المحلي يجعل عملية التوحيد سهلة؛ لأن الكيانات الجديدة تعودت على نوع من الاستقلالية في إدارة شؤونها.
3. توفير الدعم المالي لهذه الأقاليم إذا لم تكن الحكومة المحلية جزءاً من موازنة الدولة الرئيسية (خلايلة، 2009).

وهنا في فلسطين يتمثل الحكم المحلي بالوزارة، وهي السلطة المركزية، ويتفرع عنها المديريات في المحافظات، وفي كل قرية وبلدة هيئة محلية تمثل الوزارة، وتقوم بتقديم الخدمات للمواطنين في نطاق القوانين والأنظمة الممنوحة لها، ووجدت هذه الهيئات عبر التاريخ، وتوالي الاحتلال المتتالي على فلسطين منذ العهد العثماني، وإلى الاحتلال الإسرائيلي، وما زالت تمارس خدماتها، ومع قدوم السلطة تم تطوير هذه الهيئات في جميع المجالات المختلفة.

5.1.2. الإدارة المحلية:

لقد عرفت الإدارة المحلية لأول مرة في بريطانيا في أوائل القرن التاسع عشر، وتُعد أحد الفروع الرئيسية من الأنظمة الإدارية، وتطورت بذورها الأولى مع تطور المجتمعات الإنسانية التي أدركت حاجتها للمشاركة، والتضامن والتكافل في العمل، والتي ترتبط بتضافر الجهود لإشباع الاحتياجات (المعاني، 2010).

وفي تعريف آخر للإدارة المحلية أنها "أسلوب إداري بمقتضاه يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، ويشرف على إدارة كل وحدة منها هيئة تمثل الإدارة العامة لأهلها، على أن تستقل هذه الهيئات بمراد مالية ذاتية، وترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون (الجرباوي، 1991).

وقد تعددت تعريفات الإدارة المحلية تبعا لاختلاف وجهات نظر الفقهاء والمفكرين، ويعود الاختلاف إلى الفلسفة الفكرية والقانونية للدولة التي ينتمي إليها المفكر، ورغم اختلافهم إلا أنهم اتفقوا على المبادئ الأساسية للإدارة المحلية، ومن تعريفات الإدارة المحلية:

يعرفها البريطاني كرام مودي (Modie Grame) " أنها مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة" (طعامنه، 2003).

وأخيرا فقد عرفها الدكتور عبد الرزاق الشخيلي بأنها " المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية " (سالم، 2008).

1.5.1.2. أهمية الإدارة المحلية:

تُعد الهيئات المحلية اللبنة الأساسية لبناء أي نسيج مجتمعي في تنظيم العلاقة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتحدد أنواع وأشكال الأنشطة التي تمارسها في نطاق نفوذها وسلطتها المحلية، ويأتي ذلك من خلال برامج الهيئات المحلية للتخطيط المكاني والهيكلية واستعمالات الأراضي، وتوزيع مختلف الأنشطة والقطاعات على الأراضي (العصار، 2015).

وتبرز هنا أهمية الهيئات المحلية في اتصالها المباشر بالمواطنين، وقدرتها على التعرف على مشكلاتهم واحتياجاتهم والحصول على المعلومات، ولذا يمكن أن تسهم في تنمية المناطق المحلية والريفية، وإنجاز المشاريع التنموية، ويمكن إدراك أهمية الهيئات المحلية من خلال التعرف على الأهداف التي تسعى إليها، والأدوار التي تقوم بها في عملية التنمية (فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2014).

إن مدى صلاح وفلاح ورشاد الحكم والإدارة المحلية في فلسطين يتوقف على النجاح أو الإخفاق في السير قدما ودفع عجلة التنمية بأبعادها المختلفة، وتأتي أهمية ذلك خاصة بعد الضغوطات التي تمارس من الجهات المانحة والممولة للمشاريع على الدول المتلقية لتلك المنح، ومطالبتها بإحداث تغييرات في هيكلها وتقسيماتها الإدارية، وتقويم العلاقة بين البلديات والحكومة المركزية متمثلة بوزارة الحكم المحلي، وإعطائها المزيد من الصلاحيات في القرار المحلي (العصار، 2015).

2.5.1.2. أهداف الإدارة المحلية:

تنقسم أهداف الإدارة المحلية إلى عدة مجالات منها أهداف اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وإدارية:

• الأهداف الاقتصادية والتنموية وتعني:

- مشاركة المواطنين والهيئات المحلية في رسم الخطط، وتحديد الاحتياجات المطلوبة على اعتبار الإدارة المحلية وسيلة التنمية التي تقوم على إنجاز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تعمل على توفير التمويل اللازم؛ لتنفيذ المشاريع المطلوبة، والحصول على المساعدات الخارجية.
- الإشراف على المشاريع وتقديم الخدمات بكلفة أقل وجودة أفضل (القبلان، 2014).

• الأهداف السياسية

- تدريب المواطنين على ممارسة العملية الديمقراطية، وانتخاب ممثليهم في البرلمان.
- المشاركة بين السكان المحليين والسلطة المركزية.
- إبراز قيادات محلية قادرة على العمل بكفاءة وفاعلية (إسماعيل، 2005).

• الأهداف الاجتماعية

- تنمية العادات والقيم الاجتماعية والثقافية عن طريق مشاريع تستهدف القيم من خلال المكتبات والمسارح والمؤسسات الاجتماعية.
- العمل على إيجاد فرص عمل للمواطنين والتخفيف من البطالة من خلال البرامج والمشاريع.
- خلق شعور من العدالة الاجتماعية، حيث إن المواطنين يأخذون نفس الخدمات بشكل موازٍ ومتساوٍ لهم (الخلايلة، 2009).

• الأهداف الإدارية

- العمل المشترك بين الهيئات المحلية والحكومة المركزية، ووضع الخطط التنموية؛ لتساهم في تحقيق احتياجات المواطنين من خلال المشاريع الهادفة.
- تبسيط الإجراءات الإدارية، وتقليص بعض الأعمال، وتخفيف العبء عن الحكومة المركزية.
- تمكين الموظفين وزيادة الإبداع لديهم؛ لتسهيل سرعة إنجاز المعاملات بكفاءة، والحد من الروتين، وإكسابهم الخبرة العملية (الخلايلة، 2009).

3.5.1.2. دور وأهمية الهيئات المحلية في تنمية المجتمع المحلي:

يُعد مفهوم تنمية المجتمع المحلي قديم منذ محاولة الإنسان العيش والعمل لتحسين ظروف حياته والحفاظ على منجزاته، وقد تعددت التعريفات لمفهوم تنمية المجتمع المحلي فهو عبارة عن "مجموعة السياسات والمشروعات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة؛ لإحداث تغيير مقصود، ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية، بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات" (المعاني، 2010).

وتعود الأهمية للدور التنموي الذي تقوم به الهيئات المحلية باعتبارها من أصلح البيئات التي تحدث التنمية الشاملة؛ وذلك لأن الهيئات المحلية تمتاز بأنها قريبة من المواطنين وتتبعهم، وهي أقدر على الوقوف على الظروف والحاجات المحلية، ومشاركة السكان المحليين في وضع البرامج والمشاريع الهادفة؛ للنهوض بالمجتمع المحلي (المعاني، 2010).

ولكي يعيش المواطن الفلسطيني بكرامة وحرية وقدرته على الوصول إلى التنمية المستدامة في إدارة شؤون حياته، مع الحفاظ على مستوى ومتطلبات الأجيال القادمة، وضعت وزارة الحكم المحلي الفلسطيني خطط استراتيجيه على مر السنوات الماضية؛ للعمل وفق أسس علمية، وإدارية حديثة؛ لتحقيق أهدافها (فلسطين، وزارة الحكم المحلي، 2010).

وقد عُدت المشاريع الممولة من المؤسسات الدولية المانحة لوزارة الحكم المحلي إحدى الركائز الأساسية في الخطط الاستراتيجية، بما يساهم في رفع أداء الهيئات المحلية وتطوير إمكانياتها، حيث بلغت قيمة المشاريع الممولة للعام (2007) (21) مليون دولار، ورصد مبلغ (35) مليون دولار للعام 2008 (فلسطين، وزارة لحكم المحلي، 2008).

وقد قامت الهيئات المحلية بدورها الحيوي في تطوير المجتمع الفلسطيني، والعمل على تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين وفي كافة المجالات، والتي لا تقتصر فقط على خدمات الكهرباء، والماء، بل تشمل أيضاً خدمات التخطيط والتنظيم، والخدمات الاجتماعية، والاقتصاد المحلي، والصحة العامة، والبيئة، والبنى التحتية، والأمن وإدارة الكوارث، والثقافة والرياضة (التميمي، 2013).

هناك العديد من التجارب التي قامت بها الهيئات المحلية في فلسطين لتعزيز الاقتصاد المحلي، ورغم محدوديتها ونمطيتها وصغر حجمها أحياناً، إلا أنها تُعد ناجحة، ويمكن البناء عليها وتطويرها وعكسها على الهيئات المحلية الأخرى للاسترشاد بها، ومن هذه التجارب الجيدة، وليس على سبيل الحصر: إدارة وتشغيل المرافق المملوكة للهيئات المحلية من القطاع الخاص مثل: أسواق الخضار، والحدائق العامة، ومحطات السيارات والباصات، والمسالخ، وبالإضافة إلى إنشاء المباني التجارية والسكنية وتأجيرها للمواطنين، وغيرها من التجارب (التميمي، 2013).

وسنبين هنا مجالات التنمية التي تسعى الهيئات المحلية لتحقيقها من خلال عملها في كافة القطاعات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية ومنها:

• التنمية السياسية

تُعد الهيئات المحلية في فلسطين ركناً أساسياً في بناء الدولة الفلسطينية، وفي الوقت الذي تسعى الدولة للاعتراف بها دولياً وتجسيد الاستقلال، والاهتمام بهيئات الحكم المحلي في فلسطين، وخلق هيئات فاعلة وخلاقة اعتماداً على مبدأ اللامركزية في الإدارة والعمل، هو من أولويات السلطة

الفلسطينية خاصة وأن هذه الهيئات كانت سابقاً تحت جهات غير فلسطينية، الأمر الذي أدى إلى أن تكون هذه الهيئات بمثابة مراكز تابعة للسلطة المركزية الأجنبية وتقوم بخدمة مصالحها في المقام الأول، وليس خدمة المواطنين ولكن ما تقوم به السلطة الفلسطينية ووزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية الآن هو نموذج من التوعية والمشاركة، واتخاذ القرار، وهو أحد أوجه التنمية السياسية (إسماعيل، 2005).

وهناك العديد من البرامج التي قامت بها الهيئات المحلية من أجل التوعية السياسية، ومشاركة المواطنين همومهم السياسية، وكان ذلك واضحاً أثناء الانتفاضة الأولى، في الوقت الذي كان يسعى الاحتلال لأن تكون أداة ضد المواطنين، ومع قدوم السلطة شاركت الهيئات المحلية المواطنين بما يسمى المشاركة المجتمعية مع الهيئات المحلية (مسعود، 2013).

• التنمية الاجتماعية

تقوم الهيئات المحلية بالعديد من تنفيذ البرامج وبناء المؤسسات؛ من أجل التنمية الاجتماعية ومنها: تطوير خدمة الكهرباء، وتعبيد طرق داخلية، وبناء مقرات للبلديات، وخدمة المياه، وفي مجال الصحة والنفايات، والمدارس (القبلاّن، 2014).

6.1.2. اللجان الداعمة للهيئات المحلية:

نظراً لقلة خبرة أعضاء الهيئات المحلية الفنية والإدارية وبالإضافة لطبيعة عملها الذي يستلزم رسم السياسات والخطط والمشروعات واتخاذ القرارات لتنفيذها وفق الأسس العلمية والفنية الصحيحة، فإن ذلك يستدعي إيجاد أسلوب تنظيمي، يسهل عمل الهيئات المحلية، ويحقق لها الكفاية الإدارية (المعاني، 2010).

ومن هنا كان اتباع تشكيل اللجان المتخصصة كضرورة لحل القضايا ذات الجوانب المتعددة التي تحتاج للمشورة، وتبادل الرأي والخبرة الفنية، واللجنة هي عبارة عن "عدد من الأشخاص تسند إليهم دراسة موضوع معين، لإبداء الرأي فيه" (المعاني، 2010).

وفي منطقة أريحا والأغوار هناك العديد من اللجان تشارك الهيئات المحلية في مهمات محددة، وإصدار قرارات نهائية، أو استشارية في المشاريع التي تم تنفيذها من وكالة (جايبكا)، وهذه اللجان تكون من خارج الهيئات المحلية، وأحياناً من موظفي الهيئات المحلية كالمهندسين وغيرهم.

7.1.2. تمكين الهيئات المحلية:

من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الهيئات المحلية، لا بد وأن تقوم بتمكين الموارد البشرية، ويُعد التمكين أحد العناصر الحاسمة في مجال تنظيم الأفراد، ودفعهم نحو تحقيق الأداء المتميز، ورقابة الأعمال المناطة بهم على المستوى الفردي، والجماعي، والتنظيمي (جالب و الحسيني، 2013).

1.7.1.2. أبعاد التمكين:

تقاربت وجهات نظر الكثير من الأدباء حول أبعاد التمكين للأفراد العاملين، وهنا سنأخذ بعضاً من أبعاد التمكين للهيئات المحلية:

• الاتصال ومشاركة المعلومات:

تعد المعلومات الجانب الهام الذي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، وحل إشكاليات العمل، وتوفر المعلومات لدى الهيئات والمؤسسات يُعد مصدر قوة، وبدونها لا يمكن التصرف بالطريقة الصحيحة، كما أن الاتصال الفاعل في المؤسسات الناجحة يعزز مبدأ الإبداع والابتكار، ويسهم الاتصال، وتبادل المعلومات في تمكين القائد، ونقل أفكاره واتجاهاته بفاعلية، وبصورة ملائمة، وبمرونة كافية للمستقبل (عفانة، 2013).

• بناء فرق العمل:

تُعد من عناصر القوة في التمكين؛ بسبب الدور الهام للعمل الجماعي في حل المشكلات، وترشيد استهلاك الموارد بكفاءة وفاعلية، والشعور بالمسؤولية الجماعية يجلب قوة حقيقية من الولاء، والانتماء، والالتزام للمؤسسة (جربوع، 2014).

• تحفيز العاملين:

سواء كانت الحوافز مادية أو معنوية فإنها تسهم في رفع الروح المعنوية لدى الأفراد العاملين، وتمكينهم في المؤسسات، مما يزيد من دافعيتهم للعمل، ورضاهم، وانتمائهم الوظيفي (العكش، 2013).

- القوة:

من أجل التمكين ينبغي على الهيئة أو المؤسسة تشجيع العاملين لديها على الشعور بالقوة والنجاح، من خلال منحهم المزيد من الحرية في التصرف بكل ما يتعلق بأعمالهم المختصين بها(عفانه، 2013).

- التأثير:

يشير إلى فهم إدراك الفرد المُمكّن لمقدار التأثير الذي يمكن أن يمارسه على النتائج التنظيمية ومحيط العمل، والأثر يمكن أن يزداد إذا كان هناك مساحة للأفراد باقتراح ما يخص بيئة أعمالهم، وعدم شعور الأفراد العاملين بارتباطهم بالأهداف التنظيمية سيؤدي إلى شعورهم بانعدام التمكين(جلاب و الحسيني، 2013).

2.7.1.2. التدريب والتمكين:

تسعى وزارة الحكم المحلي إلى تعزيز الكفاءات البشرية، وتدريبها في جميع الهيئات المحلية في فلسطين، نحو تمكينها ودعمها؛ لجعلها قادرة على تقديم الخدمات المنوطة بها على أكمل وجه، وتعزيز دورها في تحقيق تنمية محلية مستدامة(فلسطين، وزارة الحكم المحلي، 2015).

ومن أجل تمكين العاملين، لابد من تنفيذ برنامج تدريبي للموظفين يحقق للموظف لاطلاع الشامل على أنشطة الوظيفة التي تقوم بها، ومن خصائص المنظمات الممكنة التدريب على قيادة التمكين، والتدريب على الوظيفة والمهارات الفنية، والتدريب على مهارات الاتصال، وحل المشاكل، واتخاذ القرار، ومهارات التعامل مع فرق العمل(العتيبي، 2004).

8.1.2. تحديات الهيئات المحلية في التنمية:

واجهت الهيئات المحلية العديد من التحديات المختلفة في إطار دورها في عملية التنمية، ويمكن إجمال التحديات التي تواجهها ومنها:

- التحدي السياسي:

أهم مظاهره الاحتلال الإسرائيلي الذي وضحت سياسته خلال فترة انتفاضة الأقصى وما قبلها في منطقة أريحا والأغوار، حيث إنه لم يغادر مفاهيم الحرب والأمن على المستوى العملي، بمعنى أن سياسة الاحتلال مازالت حتى وقتنا الحاضر مصادرة الأراضي، والتوسع في الاستيطان، وشق الطرق الالتفافية، من أجل الربط بين المستوطنات الإسرائيلية، وحرمان الهيئات المحلية من السيطرة على الموارد الضرورية للتطور، وتنمية المجتمع المحلي مثل: الطرق، والماء، والكهرباء، وتحديد صلاحياتها في المخططات الهيكلية الطبقية، مما يضع المزيد من العقبات أمام الانطلاقة التنموية المرجوة (عبد الحميد، 2005).

- التحدي الاقتصادي:

ارتبط هذا التحدي بالإرث الاحتلالي في مجال تشويه بنية الاقتصاد الفلسطيني لمدة ثلاثة عقود؛ لخلق اقتصاد مشوه تابع للاقتصاد الإسرائيلي، عجزت الاتفاقات الاقتصادية اللاحقة لاتفاق أوسلو عن فك الارتباط بينهما، وقد أدى ذلك إلى تدمير البنى التحتية و المؤسساتية (عبد الحميد، 2005).

ومن ناحية أخرى أخذت الأموال المدفوعة من الدول المانحة منحى سياسياً حيث ارتبطت في كثير من الأحيان بإحراز تقدم على المسرح السياسي التفاوضي، بمعنى أن الأطروحات التنموية ركزت أحياناً كثيرة على الجانب السياسي على حساب الجوانب التنموية الأخرى، وهو ما انعكس سلباً على إمكانية حدوث تنمية حقيقية، وما تحقق لا يعدو كونه محاولات تنموية جزئية ترميمية، أي مشاريع منفصلة مشرذمة مبعثرة دونما وجود خطة تنمية متكاملة شاملة، ومحددة الأهداف، واضحة الأولويات، وقائمة على أساس معايير علمية، ومدروسة، وقد أسهمت المؤسسات المركزية في ذلك تارة عبر افتقارها لمعايير التوزيع و الخطة الشاملة، وتارة عبر انسائها بالفساد، الأمر الذي فتح المجال للدول

المانحة للعمل مباشرة مع الأطر الشعبية غير الحكومية بما فيها هيئات السلطة المحلية(سمحة، 2003).

• التحدي السلوكي والمجتمعي:

يظهر ذلك في قلة الالتزام بدفع المستحقات والرسوم المترتبة على المواطن للهيئات المحلية مقابل ما تقدم له من خدمات، في الوقت الذي يواصل الشكوى من سوء الخدمة، كما أن المؤسسات الاجتماعية مثل: الأسر، والمدارس، والجامعات، ووسائل الإعلام، والمساجد، والنقابات، والأحزاب، والأندية، لا تقوم بدورها على صعيد حث المواطنين على التعاون مع هيئاتهم المحلية(سمحة، 2003).

وتبين للباحث أن الهيئات المحلية تواجه هذا التحدي في منطقة أريحا والأغوار فيما يسمى ب(ثقافة الدفع) من المواطنين، مقابل الخدمات التي يحصلون عليها من الهيئات المحلية، وهي من التحديات الاجتماعية(مقابلة مدير عام المجالس المشتركة في وزارة الحكم المحلي).

• التحدي القانوني و التشريعي:

تمثل في قصور تطبيق القوانين والأنظمة للهيئات المحلية، الأمر الذي انعكس على أدائها، حيث يتم الاعتماد في كثير من الأحيان على قوانين قديمة، فيما لا يوجد نسق متكامل تسيير عليه كافة الهيئات المحلية، والقصور أحيانا يدفع إلى اللجوء إلى آليات ليس لها سند قانوني(أمان، 2012).

ومن المعوقات التي تواجه تطور المجالس المشتركة والهيئات المحلية أيضا:

- معوقات اقتصادية تتمثل في نقص الموارد المالية، وتعد الأكثر تأثيرا على التنمية.
- معوقات إدارية تتمثل في عدم التفويض من السلطات المركزية، وتعقيد الإجراءات.
- معوقات جغرافية وسياسية تتمثل في سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على معظم الهيئات المحلية، وإقامة جدار العزل والمستوطنات.
- ومعوقات اجتماعية وقانونية، وعدم وجود نظام توجيه ورقابة(فلسطين، وزارة الحكم المحلي، 2009).

2.2 الإدارة المحلية قبل السلطة الوطنية الفلسطينية

1.2.2. مقدمة:

وجدت الإدارة المحلية قديما وحتى الآن، تاريخيا كانت على شكل قرى، ومن ثم مدن صغيرة تهتم بشؤون المواطنين وحل مشاكلهم، لذلك يعد الحكم المحلي الأصل والمنبع الذي استحدثت منه الدول الحديثة النظام، بل التفكير الديمقراطي (سالم، 2008)، وكانت فلسطين من الدول التي استحدثت بها نظام الإدارة المحلية منذ العصر العثماني وحتى وقتنا الحاضر.

وفي هذا الباب سنتناول تاريخ الحكم المحلي في فلسطين (العهد العثماني، والانتداب البريطاني والاحتلال الإسرائيلي، الذي يتضمن الإدارة المصرية والأردنية، الحكم المحلي في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية).

2.2.2. الإدارة المحلية في العهد العثماني (1516-1916):

استمرت ما يقارب 400 سنة خلال الأعوام 1516 - 1916، وخلال هذه المدة الطويلة لم تكن هناك إدارة محلية، وإنما كان هدف العثمانيين هو السيطرة، والتحكم بشؤون البلاد والعباد (العبادي، 1995).

ومع نهاية الحكم العثماني، كان قد تأسس في فلسطين 22 بلدية اثنتان منها في قطاع غزة كانت بلدية غزة وخان يونس، وكانت تتركز هذه البلديات في التجمعات السكانية الكبيرة نسبيا، وتقتصر على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين وقتها كدراسة حاجات المنطقة (طوقان، 2001).

3.2.2. الإدارة المحلية في عهد الانتداب البريطاني (1918-1948):

استلمت إدارة البلاد بريطانيا تحت مسمى الانتداب البريطاني أي الوصاية، حيث أولت اهتماما كبيرا في تطوير قطاع الإدارة المحلية فيها نظرا لخبرتها الكبيرة في هذه المجال، واتساع مستعمراتها، بالإضافة إلى رفض تعامل الناس حينها مع بريطانيا بشكل مباشر، وعمل الانتداب البريطاني على استغلال الهيئات المحلية؛ من أجل تحقيق وعد بلفور في فلسطين (عبد العاطي، 2005).

منح قانون البلديات الانتداب لعام 1934م المندوب السامي صلاحيات واسعة أدت فعليا إلى بسط تحكمه الكامل على البلديات، وتم استحداث بلديتين يهوديتين هما بلدية تل أبيب وبلدية بتاح تكفا (الملبس) (جرباوي، 1991).

لم يستغل الفلسطينيون هذه المرحلة من الإدارة المحلية نظرا لعدة أسباب: كان أهمها الجهل السائد بالعملية السياسية، أو تركيز البلديات في أيدي عائلات معينة متحالفة مع الانتداب البريطاني، أو يقومون بتنظيم شؤون البلاد سويا، بالإضافة إلى أن هذه العائلات أصبحت تستغل سلطات وصلاحيات البلديات لشؤونها المصلحية والإقطاعية، ولذلك لم يكن للإدارة المحلية الدور الكبير المؤثر في الحياة السياسية (جامعة القدس المفتوحة، 2000).

4.2.2. الإدارة المحلية في عهد الإدارة المصرية والأردنية:

امتدت هذه المرحلة منذ النكبة في 15 مايو من عام 1948 والتي احتلت جزءاً كبيراً من الأراضي الفلسطينية، وتبقت أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث كانت الأولى تابعة لحكم المملكة الأردنية الهاشمية، والثانية تحت سلطة مملكة مصر والسودان حينها والجمهورية المصرية فيما بعد، وكان لكل منطقة من المنطقتين قانون خاص بها يقوم على تنظيمها (جامعة القدس المفتوحة، 2000).

وخلال هذه الفترة تم استحداث مجموعة من القوانين البلدية، وقد بلغ عدد البلديات في العهد الأردني (25) بلدية، ومن ضمن القوانين المطبقة في الضفة الغربية، قانون المجالس المحلية المستمد أيضا من القانون العثماني والبريطاني وتم في عام 1951 تعديل على قانون البلديات البريطاني، إلى أن تم إصدار قانون البلديات الأردني عام 1954، وتم تطبيقه في الضفة الغربية (عبد العاطي، 2005).

وفي قطاع غزة فقد أصدرت الإدارة المصرية قانون عام 1955 المتضمن العمل بالقوانين الفلسطينية القائمة قبل عام 1948، وقد اقتصر المجالس المحلية في مرحلة الإدارة المصرية على بقاء بلديتي غزة وخان يونس وثلاث مجالس قروية (فلسطين، وزارة الحكم المحلي، 2003).

5.2.2. الإدارة المحلية في عهد الاحتلال الإسرائيلي (1967-1994):

استمرت هذه الفترة منذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 وحتى مايو 1994، وقدوم السلطة الفلسطينية إلى غزة والضفة الغربية، وخلال هذه الفترة أبقت سلطات الاحتلال القوانين كما كانت عليه قبل

الاحتلال، فقد ظل قانون البلديات الأردني لعام 1955 ساري المفعول طوال سنوات الاحتلال، بالإضافة إلى استحضار ما لزم من قانون الانتداب لعام 1934 م، وأضافت ما يتلاءم مع مصالحها وأهدافها بإصدار الأوامر العسكرية (حسيبا، 2006).

كانت فترة الاحتلال الإسرائيلي لإدارة المجالس والهيئات المحلية من أسوأ الفترات في تاريخ الحكم المحلي الفلسطيني، ولم تستطع المجالس والهيئات المحلية القيام بالدور المطلوب منها اتجاه المجتمعات المحلية؛ لتنميتها وتطويرها، بالرغم من قيام المجتمعات المحلية في تعبيرها عن رغبتها في هذا الدور من خلال انتخابات عام 1967 (عبد العاطي، 2005).

2.5.2.2. البعد المالي للهيئات المحلية فترة الاحتلال الإسرائيلي:

كانت العائدات المالية للهيئات المحلية فترة الاحتلال الإسرائيلي تتكون من نوعين، الأول من التمويل الذاتي للبلديات من خلال رسوم الخدمات التي تقدمها للمواطنين، والثاني من التبرعات والقروض، ومشاريع التوأمة مع المدن والعواصم العربية والدولية، وأن أهم مصدر لهذا النوع المشروع التطويري الذي تبرع به اللجنة الأردنية - الفلسطينية المشتركة؛ لتطوير الوحدات الحكومية المحلية خلال الفترة بين 1979-1985، وبالبلغة قيمتها (20) مليون دينار أردني (makky, 2007).

2.5.2.2. دور المؤسسات الدولية في دعم الهيئات المحلية في عهد الاحتلال الإسرائيلي:

كان غياب الدولة الفلسطينية النظيرة للدول المانحة العائق الأساسي لتدفق المساعدات الخارجية، واستغلالها قبل اتفاق أوسلو عام 1993، وعدم رغبة الجهات المانحة توجيه المساعدات من خلال سلطات الاحتلال الإسرائيلي، مما أدى إلى توجيهها من خلال المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، أو بشكل غير مباشر من خلال المنظمات غير الحكومية الدولية ومقرها في بلدانهم، مثل منظمة الوكالة الأمريكية للمساعدات الدولية، سلمت برنامجها من خلال ست من المنظمات غير الحكومية الدولية (makky, 2007).

يركز الباحث هنا على محطات فلسطينية كان للمؤسسات الأهلية الداخلية دور كبير في مساعدة الشعب الفلسطيني، ومن هذه المحطات:

- في أواخر الحكم العثماني لفلسطين وطول فترة الانتداب البريطاني، كان الحكم المحلي الأردني نشيطا في الطابع الخيري والإغاثي من المتضررين من بناء المستوطنات اليهودية،

ولكنها كانت سرية بعض الشيء لإدارة البلاد الأردنية والفلسطينية من الحاكم العسكري والمندوب، السامي البريطاني في الأردن وفلسطين (زيادة، 2012).

- كانت الهيئات المحلية الفلسطينية في فترة الإدارة المدنية رمزا للنضال، فكانت نقطة وصل بين منظمة التحرير الفلسطينية خارج فلسطين والشعب الفلسطيني في الداخل، واستطاعت أيضا دعم الصمود الفلسطيني (زيادة، 2012).

6.2.2. الإدارة المحلية في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية:

بعد توقيع (اتفاق أوسلو) عام 1994 وقدوم السلطة الفلسطينية إلى الأراضي المحتلة، وجدت الكثير من القوانين والأوامر العسكرية المنفذة والمتعلقة بالمجالس والهيئات المحلية، حينها اصدر الرئيس الراحل ياسر عرفات قرار رقم (1) لسنة 1994 " يستمر العمل بالقوانين والأنظمة والأوامر التي كانت سارية المفعول قبل 1967/6/5م حتى يتم توحيدها"، وبعد ذلك صدر العديد من القوانين خاصة بعد تشكيل المجلس التشريعي، ومن ثم تلاها الكثير من القوانين الخاصة بالهيئات المحلية، ومنها قانون رقم (1) لسنة 1997 للهيئات المحلية، وقانون الانتخابات المحلية سنة 1996 (الوقائع الفلسطينية، 1994).

وفي هذه الفترة شهدت تغييراً حقيقياً في النظم المحلية الفلسطينية، وشهدت أيضاً توسعاً كبيراً في قطاع الحكم المحلي، حيث تضاعفت أعداد البلديات والمجالس أكثر من أربع مرات، ليصبح عدد البلديات (108) بلدية و (334) مجلساً قروياً، حيث يُعد قطاع الحكم المحلي ثاني أكبر قطاع بعد القطاع الحكومي (عبد العاطي، 2005).

1.6.2.2. البعد المالي للهيئات المحلية في عهد السلطة الفلسطينية:

بعد تأسيس السلطة الفلسطينية ظل الدعم المالي للهيئات المحلية مقيداً، وهناك بعض البلديات القليلة والمؤسسة حديثاً قد اكتسبت القدرة على جمع الإيرادات والتي كانت ليست كبيرة من السلطات الحكومية المركزية، واقتصر الدعم على المساعدة الفنية، والإشراف على بعض المشاريع الممولة من المؤسسات الأجنبية (makky, 2007).

مما دفع العديد من الهيئات المحلية في قطاع الحكم المحلي للتوجه إلى المؤسسات الدولية؛ لجذب المشاريع التنموية في فلسطين بتمويل من المؤسسات الدولية، ولقلة الدعم الموجود من السلطة المركزية في الحكم المحلي.

2.6.22. اللامركزية المالية للهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

وفي دراسة الدكتور عبد الناصر مكي عن اللامركزية المالية للهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، يمكن تلخيصها بما يلي:

- لا يوجد للهيئات المحلية استقلالية في تحديد الضرائب والرسوم والنفقات الخاصة بهم.
- النفقات المخصصة للسلطات المحلية واضحة، ولكن معايير الخدمة ليست كذلك، فمن غير الممكن تلبية الحد الأدنى من معايير الخدمة.
- تختلف السلطات المحلية اختلافا كبيرا في الحجم و القدرات، وربما يتم إعداد عدد قليل من المدن الكبرى؛ لتقرر صنع قرار أكبر ومستقل، فإن بناء القدرات مطلوب قبل أن تحقق السلطات المحلية الاستقلال فعلاً.
- لم يتم تحديد قيود الميزانية في القوانين التي تنظم السلطات المحلية، والمقصود موافقة وزارة الحكم المحلي في مرحلة ما قبل لأي تغيير في الميزانية، ومع ذلك فإن بعض الحكومات المحلية تجتنب الميزانيات الصعبة، من خلال تنفيذ المدفوعات المتأخرة، والمتأخرات الضريبية إلى الأمام .
- وزارة المالية هي المسؤولة عن نقل ضريبة الأملاك للبلديات، دون أي تدخل من وزارة الحكم المحلي، ووفقا لقائمة التسجيل في وزارة المالية من الواضح أن (25) بلدية لديها الحق في الحصول على ضريبة الأملاك، في حين أن (300) بلدية لا يتلقون أي شيء، والسبب في ذلك هو أن وزارة المالية قدمت تقييمات للأرض في (25) بلدية، وتم تسجيل الأراضي في ملفاتها ولكن لم يتم ذلك بالبلديات الأخرى، ولقد أوجزت وزارة المالية في خططها لنقل ضريبة الأملاك إلى حوالي (66) بلدية إضافية (makky, 2007).

3.2 المؤسسات الدولية والمساعدات الدولية

1.3.2 مقدمة:

انتشار المؤسسات الدولية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية عام 1949، وإنشاء الأمم المتحدة وتقديمها العديد من المساعدات إلى الدول وخاصة دول العالم الثالث مثل الأونروا واليونسيف، ومنها نشأت مؤسسات حكومية وغير حكومية.

وبعد قدوم السلطة الفلسطينية عام 1994 في ظروف سياسية محدودة، وبداية مرحلة جديدة في الأراضي الفلسطينية، وظهور مفهوم السلام من خلال توقيع (اتفاق أوسلو) عام 1993 بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقد أدت هذه الاتفاقيات إلى إيجاد كيان فلسطيني مكبل سياسياً واقتصادياً لا يقوى على الاعتماد على نفسه، وأصبحت السلطة بحاجة لمساعدات؛ لتستطيع تقديم الخدمات الأساسية للشعب الفلسطيني خاصة بوجود الاحتلال الإسرائيلي ووضعها في بوتقة الحاجة الدائمة لأموال المانحين.

من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة لا بد من توفر أهم العناصر الأساسية لها، وهي الأرض والمياه، إلا أن هذه العناصر مازالت تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، وهذا سبب آخر لتوجه السلطة الفلسطينية إلى الدول المانحة، وطلب المساعدات لجميع القطاعات الحكومية؛ لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها، وواجباتها اتجاه المواطنين (ظاهر، 2010).

وواصلت الحكومة والمؤسسات الدولية تقديم المساعدات الفنية، والعينية، والإنسانية ودعم قدرات جميع القطاعات الحكومية منها: التعليم، والصحة، والحكم المحلي، والمياه، وستقوم الدراسة بالبحث في تقييم دور المؤسسات الدولية في قطاع الحكم المحلي في أريحا والأغوار.

2.3.2 مفهوم المؤسسات الدولية:

هناك عدة تعريفات ومصطلحات للمؤسسات الدولية فمن المصطلحات: المؤسسات غير الربحية، أو المؤسسات غير الحكومية، أو المنظمات الأهلية، ومن التعريفات تعريف معهد الأبحاث السياسية والاقتصادية الفلسطينية (ماس) " شخصية معنوية مستقلة، تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن

سبعة أشخاص؛ لتحقيق أهداف تهم الصالح العام، دون استهداف جني الربح المالي بهدف اقتسامه بين الأعضاء، أو لتحقيق منفعة شخصية "(ماس، 2005).

وفي تعريف آخر بأنها منظمات، أو مؤسسات اجتماعية غير ربحية، لا صلة لها بمؤسسات الدولة الرسمية، أو بمؤسسات القطاع الخاص ولا تهدف إلى تحقيق هدف مادي، وتستند بعملها وقوتها على الحريات الطبيعية للإنسان، وبالقدر الذي يتاح لها سواء كانت هذه المؤسسات تسعى لإقامة مجتمع مدني؛ لحماية الحقوق السياسية والاقتصادية، أو لخدمة أهداف معينة، أو لحماية مجموعات بعينها كالأطفال، والأقليات، والنساء، والمعاقين، أو لخدمة أغراض عامة، تعود بالنفع على المواطنين بصفة عامة، كالعامل في مجالات الصحة، والثقافة، وحماية البيئة، ومحاربة الفقر "(زيادة، 2012).

3.3.2. خصائص المؤسسات الدولية:

تساهم المؤسسات الدولية في تقديم المساعدات العينية، والفنية، للعديد من الدول النامية سواء كانت داخلية أو خارجية، ويكون لهذه المؤسسات خصائص ومنها:

- تنظيمات رسمية تهتم بتقديم خدمات مباشرة أو غير مباشرة؛ لإشباع احتياجات المجتمع وتحقيق الرفاهية للمواطنين.
- لا تسعى إلى الربح المادي كغرض أساسي للوجود، وحصرها توفير خدمات أساسية تقابل احتياجات المواطنين.
- تقوم على الجهود التطوعية لجماعات الأفراد المهتمين بالخدمة العامة، ويتولون التنظيم والإدارة، في تطبيق القانون والتشريعات.
- لكل مؤسسة فلسفتها ونظامها، وبهذا لها حق التشريع في الأنظمة الداخلية؛ لسير العمل، وبناء هيكل تنظيمي، بالإضافة إلى وجود تشريعات خاصة بها مثل: قوانين البلديات، والانتخابات (زيادة، 2012).
- تعتمد هذه المؤسسات على ما تجمعه من الهبات، والتبرعات، والوصايا، وما تحصل عليه من اشتراكات الأعضاء السنوية، أو الشهرية مثل: النقابات، وعوائد الخدمات التي تقوم بها مثل: البلديات، والمجالس المحلية، ومد سلطتها بفرض الضرائب.

- تعمل هذه المؤسسات في إطار السياسة الاجتماعية العامة للدولة بعيدا عن الصراعات، والتقلبات الطائفية؛ لأنها ممنوعة بحكم القانون التدخل في الخلافات السياسية، والمذهبية، والطائفية.
- تتمتع هذه المؤسسات بسلطات موسعة في اختيار موظفيها من المتخصصين في الخدمة الاجتماعية، والاستعانة ببعض الفنيين الآخرين (زيادة، 2012).

4.3.2. مفهوم المساعدات الدولية:

المساعدات الدولية هي " الهبات والمعونات الخارجية التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة، أو الدول التي تحتاج مساعدة دولية مؤقتة مراعاة لأوضاعها الإنسانية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية " (أبو مصطفى، 2009)

وفي بحثنا هذا ندرس المساعدات التي تقدمها المؤسسات الدولية للسلطة الفلسطينية، وقد أخذنا مؤسسة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا)، لتقييم المساعدات في دعم قطاع الهيئات المحلية، وطبيعة وأهمية المساعدات المقدمة.

5.3.2. أشكال المساعدات الدولية:

• الهبات والمنح:

يمكن وضع تعريف شامل للمنح والهبات والمساعدات، بأنها عبارة عن: "الأموال العينية، أو النقدية التي تحصل عليها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من مانحين في داخل البلاد أو خارجها"، وقد يكون هؤلاء المانحون أفراداً، أو هيئات، أو مؤسسات مصرفية أو مالية، وذلك بهدف تغطية جزء من العجز في موازنتها، والذي ينتج عندما تكون إيرادات الدولة أقل من نفقاتها دون تعهد من الدولة برد أصل من المبلغ أو جزء منه (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2015).

حيث يقوم المجتمع الدولي بتحويل مبالغ ضخمة أحياناً إلى المجتمع الفلسطيني؛ لبناء ما تم تدميره، ومن الأمثلة على ذلك: مساهمة جامعة الدول العربية في بناء ما تم تدميره على أثر انتفاضة الأقصى.

- القروض من البنك الدولي لدعم الموازنة العامة والبنية التحتية.
- دعم المشاريع الخاصة بمواجهة الأمراض والأخطار العالمية (جامعة الدول العربية، 2011).

6.3.2. أهداف المساعدات الدولية:

تهدف هذه المساعدات إلى تحقيق الكثير من الأهداف، وتتمحور أغلبها حول الأهداف الإنسانية الأخلاقية ومنها:

1. تقليل نسب الفقر والقضاء عليه برفع مستوى الدخل والأنشطة الاجتماعية الاقتصادية، وتشجيع التعليم؛ للقضاء على الجهل والامية.
2. تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة من خلال العمل، وزيادة التعليم والثقافة.
3. تحسين صحة الأم وتخفيض الأمراض المسببة للوفاة أثناء فترة الحمل والوضع، وتخفيض المسببات المؤدية إلى وفاة الأطفال ما دون سن الخامسة.
4. ضمان الاستدامة البيئية، وذلك من خلال دمج مبالغ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه، وعكس اتجاه الخسارة في الموارد الطبيعية (أبو مصطفى، 2009).

ويضاف إلى ذلك من الأهداف غير الإنسانية بل التنموية:

1. تطوير شراكة عالمية اقتصادية وشاملة من خلال التطوير والانفتاح المالي والتجاري.
2. تحقيق الأمن والاستقرار في مناطق النزاعات (أبو مصطفى، 2009).

وفي مصدر آخر تتمثل الأهداف الإنسانية الأخلاقية في:

1. استئصال الفقر وتحسين التعليم، وتعزيز المساواة .
2. تحسين الوعي والوضع الصحي مثل: تقليل نسب الوفاة بين النساء والأطفال، وتحسين صحة المرأة الحامل، ومكافحة فيروسات قد تسبب أمراضاً فتاكاً مثل الإيدز والأيبولا.
3. ضمان الاستدامة البيئية عن طريق عمل مشاريع إنتاجية تحافظ وتزيد من المقدرات الطبيعية في الدولة، كمشاريع الزراعة والاقتصاد (شقيير، 2001).

7.3.2. دوافع مانحي المساعدات الدولية:

تنقسم دوافع مانحي المساعدات الدولية إلى اقتصادية، وسياسية، وإعلامية:

• الدوافع السياسية:

أحيانا قد تكون دوافع المساعدات الدولية الخارجية لدوافع سياسية، من اجل دعم أنظمة الحكم الموالية لها، والتي تُعد صديقة لها، وتحقيق تواصل متفق فيما بينهما، وقد تختلف دوافع هذه المساعدات ما بين الدول المانحة والدول المتلقية(الهيئي، 2006).

وقد تتوقف الدول المانحة عن تقديم المساعدة إن تعارضت الدول النامية مع مصالحها السياسية، والتوقيع على معاهدة بعدم تقديم أي مساعدات للمنظمات التي تعدها أمريكا منظمات إرهابية. حيث أرفقت الوكالة الأمريكية (USAID) باتفاقيات المشاريع التي توقعها مع المؤسسات الفلسطينية تعهدا خطيا تتعهد بموجبه أن هذه المؤسسات لا علاقة لها بالإرهاب(عدوان، 2013). ومن الأمثلة على الدوافع السياسية المساعدات المشروطة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تعتبرها أمراً ضروريا لضمان استخدام المساعدات وتحقيق أهدافها، ومنها: تعزيز إدارة كارتر لحقوق الإنسان الإنسانية، وتعزيز إدارة ريغان للتجارة الحرة، وتعزيز إدارة بوش الابن في نشر الديمقراطية(الهيئي، 2010)، وفي وقتنا الحالي إدارة باراك اوباما مكافحة الإرهاب.

• الدوافع الاقتصادية:

إن الدول النامية هي سوق استهلاكي جيد للدول المانحة، وتعد هذه الدول أيضا مصدرا للموارد البشرية الرخيصة، وضمان أسعار أعلى ومبيعات للمزارعين في الدول المانحة، وتغلغل الشركات الأجنبية في الأسواق الداخلية ضمن شروط تجارية لصالحهم(ياسين، 2014).

وغالبا يكون دافع الدول النامية لتلقي هذه المساعدات لدوافع اقتصادية تتلخص باستقدام الموارد لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو لأغراض إنسانية كمحاربة الفقر ومواجهة الكوارث الطبيعية(الهيئي، 2006).

ويمكننا هنا أن نوضح الدافع الأساسي واهتمام اليابان بالشرق الأوسط بشكل رئيسي إلى عاملين أساسيين هما: ضمان الحصول على النفط العربي أولا، حيث ترى السياسة اليابانية أنه كلما كان هناك

استقرار في الشرق الأوسط كانت أسعار النفط أميل إلى التراجع أو الثبات، حيث إن وارداتها النفطية بلغت في العام 2010(134) مليار دولار، والعامل الثاني أن عدم استقرار الشرق الأوسط سيدفع الدول للتوجه إلى شراء السلع العسكرية، والتي لا تعد من الصادرات اليابانية المهمة، قياساً لمبيعاتها من السلع المدنية التي تنافس بها بقية الدول(عبد الحي، 2013).

ويتمثل هذا الجهد من (جاياكا) بمشروع (ممر السلام والازدهار) سنة 2008، والذي يسعى لتطوير غور الأردن بالتعاون مع السلطة الفلسطينية وإسرائيل(عبد الحي، 2013)، وهذا يؤكد اهتمام (جاياكا) في منطقة أريحا والأغوار باعتبارها البوابة الشرقية لفلسطين وتسعى بها دائماً للأمن والاستقرار.

• الأهداف الإعلامية

إن ما يدفع الدول المانحة إلى التدخل في بعض القطاعات الحساسة هو تحسين صورتهم أمام المجتمع الدولي، مثل تقديم برامج مكافحة الفقر، برامج الأمومة والطفولة، برامج مكافحة الأمراض، والمساعدات في حالات الكوارث(حماد، 2011).

8.3.2. دور المؤسسات الدولية في دعم الهيئات المحلية في عهد السلطة الفلسطينية:

بعد توقيع (اتفاق أوسلو)، تم إنشاء هيئة للأموال التي تقوم الدول المانحة بدفعها، وكان لابد من توزيع هذه الأموال على المشاريع التي تستحق في الأراضي الفلسطينية، مع الهدف المعلن؛ لتخفيف الظروف المعيشية هناك، وخلق بعض الشعور بأنه يوجد فائدة ملموسة من عملية السلام. ونضيف أن اعتماد السلطة الفلسطينية في إعداد الموازنة العامة يكون الجزء الأكبر على المنح والهبات المقدمة من الجهات المانحة الدولية(زيادة، 2012).

9.3.2. المؤسسات الدولية الداعمة للخطة الإستراتيجية لوزارة الحكم المحلي في الفترة بين(2010- 2014) في فلسطين من خلال مشاركتها في تنفيذ المشاريع:

هناك العديد من المؤسسات الدولية التي تقدم المساعدات المالية والفنية للسلطة الفلسطينية في جميع القطاعات، ونخص هنا المؤسسات الداعمة لوزارة الحكم المحلي الفلسطينية وهي:

- 1- البنك الدولي 2- الاتحاد الأوروبي 3- البنك الإسلامي للتنمية 4- الحكومة اليابانية
- 5- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية(USAID) 6- الحكومة الألمانية 7- الحكومة الدنماركية

8- الحكومة الإيطالية 9- الحكومة الفرنسية 10- الحكومة السويسرية 11- الحكومة الهولندية
10- الحكومة البلجيكية (فلسطين، وزارة الحكم المحلي، 2014).

10.3.2. البرامج والمشاريع الدولية التي تم تنفيذها بالشراكة مع وزارة الحكم المحلي:

قامت وزارة الحكم المحلي الفلسطيني بالشراكة مع مؤسسات دولية لتنفيذ العديد من البرامج والمشاريع المستهدفة في عدة قطاعات، ويمكن تلخيصها بالتالي:

- اتفاقية تعاون وشراكة مع وزارة الحكم التعاوني والشؤون التقليدية في جنوب إفريقيا. نستطيع تلخيصها بالتركيز على الإطار القانوني للحكم المحلي، والتخطيط للتنمية الحضرية والاستراتيجية، ودمج البلديات، وإعادة هيكلة الهيئات المحلية، والمشاركة المجتمعية في الحكم المحلي، والهندسة والتخطيط في البلديات.
- اتفاقية تعاون بين الحكومتين الفرنسية والفلسطينية، لدعم التعاون اللامركزي بين الهيئات المحلية الفرنسية والفلسطينية.
- تمثلت في تقديم منح سنوية للهيئات المحلية بقيمة (200) ألف يورو للعام 2013 والحفاظ على دعم مماثل للأعوام القادمة، وتم تشكيل لجنة؛ لاختيار المشاريع، وإعطاء أولوية للمناطق المهمشة.
- اتفاقية بين الحكم المحلي الفلسطيني والحكومة الإيرلندية بقيمة (225) ألف دولار لصالح تطوير البلديات.
- استهدفت هذه الاتفاقية بناء ثلاث مدارس بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم ضمن الخطة الاستراتيجية للوزارة.
- اتفاقية بين الحكم المحلي والتعاون السويسري بقيمة (2.5) مليون يورو لدعم صندوق تطوير وإقراض البلديات.
- اتفاقية تعاون بين الحكم المحلي وحكومة إقليم بروكسل
هذه الاتفاقية هي في مجال جمع ومعالجة النفايات؛ من أجل تحسين السلامة، وخلق الوظائف، وتعزيز فرز ومعالجة النفايات، ونقل المعرفة التقنية والاقتصادية بمرافق معالجة النفايات.
- اتفاقية بين الحكم المحلي ومؤسسة جايجا (JICA) بقيمة (10) مليون دولار لمشروع تطوير قطاع النفايات الصلبة في الضفة الغربية.
هذه الاتفاقية تضم ثلاثة بنود، الأول يتعلق بتوريد معدات خاصة لتشغيل مشروع النفايات الصلبة، والبند الثاني يتعلق بتوسيع مكب أريحا للنفايات الصلبة، وبناء قسم لفصل النفايات،

والبند الثالث تطوير عدد من القدرات فيما يخص التوعية المجتمعية، والتعليم البيئي وفصل النفايات وتدويرها (فلسطين، وزارة الحكم المحلي، 2014). وسيتم إبراز أهم المشاريع التي قامت بها مؤسسة (جايجا) في منطقة أريحا والأغوار في الفصل التالي.

11.3.2. المساعدات المقدمة من المؤسسات الدولية في قطاع الحكم المحلي الفلسطيني:

هناك العديد من المؤسسات الدولية التي قدمت المساعدات المتمثلة بالمشاريع إلى وزارة الحكم المحلي ومنها:

- مشروع تطوير القرى والأحياء الفلسطينية بقيمة (10) مليون دولار.
- تم الانتهاء من تنفيذ المشروع كاملاً باستلام (93) مشروعاً فرعياً بقيمة (4) مليون دولار.
- برنامج الاتحاد الأوروبي: مشروع توريد معدات للنفايات الصلبة المرحلة الثانية
- تم تنفيذ هذا المشروع كاملاً حيث تم تسليم حاويات، وسيارات نفايات، ومعدات صلبة لصالح مجالس الخدمات المشتركة، وقيمة المشروع (7,600,000) دولار.
- مشاريع برنامج (INPII) الممول من الوكالة الأمريكية (USAID).
- يجري العمل حالياً على تنفيذ (49) مشروعاً شق طرق رابطة بطول 183 كم للعامين (2014_2015).
- إنجاز مراكز نسوية بتمويل سعودي من خلال مؤسسة (UNWOMEN).
- بتمويل من المملكة العربية السعودية، ومن خلال مؤسسة (UNWOMEN) تم بناء أربعة مراكز نسوية في مناطق مختلفة، ويجري التحضير لبناء ثمانية مراكز نسوية في مناطق أخرى من الضفة الغربية.
- مشاريع برنامج تطوير الحكم المحلي والمجتمع المدني بتمويل من الحكومة الألمانية.
- تم تنفيذ هذه المشاريع في عدة قطاعات تنموية بقيمة (700,000) يورو.
- تنفيذ مشاريع قطاعات مختلفة من برنامج تمويل الصناديق لعربية.
- بتمويل من الصناديق العربية (صندوق النقد العربي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي)، وإدارة البنك الإسلامي للتنمية تم تنفيذ مشروعات في عدة قطاعات مختلفة (الكهرباء، والصرف الصحي، والمباني العامة، والطرق، والمياه) بقيمة إجمالية (14) مليون دولار.
- مشروع تطوير القرى الفلسطينية (VDP) من المؤسسة التنموية الدولية (IDA).

يعد هذا المشروع استكمالاً لمشروع تطوير القرى الفلسطينية في عام 2008 (VNDP)، والذي بدأ بقيمة (10) مليون دولار بدعم من مؤسسة التنمية الدولية، يستهدف جميع المجالس القروية في الضفة الغربية والبالغ عددها (219) تجمعاً.

- مشروع تيسير الوصول إلى المناطق المسماة (ج) والقدس الشرقية (FAIR) بتمويل الوكالة الأمريكية (UNDP).

قيمة التمويل للمشروع (50) مليون دولار، يستهدف تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية في التخطيط، وتقديم الخدمات الاجتماعية، وكذلك البنية التحتية في المناطق المصنفة (ج) والقدس الشرقية (فلسطين، وزارة الحكم المحلي، 2014)

تعد هذه البرامج والمشاريع جزءاً من المشاريع التنموية التي تقدمها المؤسسات الدولية إلى وزارة الحكم المحلي وتم تنفيذها، وكانت (جايا) إحدى المؤسسات الدولية التي قامت بتنفيذ العديد من المشاريع التنموية.

12.3.2. حجم المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية:

بلغ إجمالي المساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية منذ (اتفاق أوسلو) عام 1993 وحتى عام 2005 حوالي (7.5) مليار دولار، بمتوسط سنوي (500) مليون دولار قبل عام 2000، وبمتوسط سنوي (1000) مليون بعد عام 2000، وكان جزء من هذه المساعدات قروضاً بنسبة لا تتجاوز 15% ضمن شروط سهلة وميسرة.

وفي الفترة مابين 2005 - 2007 زادت قيمة المساعدات عن (1200) مليون دولار سنوياً، وجاءت جميعها في هذه الفترة على شكل منح وهبات وليست قروضاً.

وفي الفترة مابين 2008 - 2012 بلغت المساعدات الفعلية المقدمة إلى السلطة الفلسطينية حوالي (8) مليار دولار بمتوسط سنوي تجاوز (1.6) مليار دولار.

ومجمل هذه المساعدات الدولية كانت مقدمة من جهات دولية مختلفة، فقد ساهمت الدول الأوروبية أكثر من (30%)، والولايات المتحدة الأمريكية (15%)، أما مساهمة الدول العربية فكانت بنسبة (30%) بعدما كانت لا تشكل نسبة 8% في الفترة 1994 - 2007. (نصار، الصيرفي، 2015).

13.3.2. الاختلاف في معايير توزيع المساعدات الدولية للهيئات المحلية:

كانت معايير توزيع المساعدات الدولية للبلديات والمجالس المحلية غير موحدة، وتفتقر إلى الإنصاف في المنهجية المختارة للتوزيع، والتي من المفترض أن يكون المعيار الأساسي في الدعم للبلديات، هو عدد السكان لتوزيع الأموال وإقامة المشاريع.

فعلى سبيل المثال في عام 1995 محافظة أريحا تلقت (22) مليون دولار أمريكي لعدد سكان يبلغ حوالي (32,000) نسمة. وتلقت محافظة الخليل حوالي (88) مليون دولار أمريكي لعدد سكان أكثر من (450,000) نسمة، وبذلك بلغ نصيب الفرد من أموال المانحين في أريحا (936) دولار أمريكي بينما بلغت في الخليل (227) دولار أمريكي. وكان مبلغ المساعدة نسبة لعدد السكان يجعل أريحا أعلى محافظة تحصل على تمويل الدول المانحة في الأراضي الفلسطينية (makky,2007).

لم يكن للمساعدات الخارجية التوزيع الصحيح على المناطق الجغرافية بين المدن والريف، وواجهت الكثير من المشاكل، وقامت بإنشاء كيان جديد لتوفير ودعم المجالس بالأموال، ويسمى هذا الكيان الجديد برنامج دعم البلديات الطارئ، والذي يهدف إلى دعم الهيئات المحلية مالياً؛ لتلبية متطلبات المواطن من خدمات وتحسين ظروفه المعيشية (فلسطين، وزارة المالية، 2011).

كان تركيز الجهات المانحة على مشاريع بناء الكفاءات، والمشاريع المؤسسية، والمشاريع الكبرى هي إصلاح الحكم المحلي التابع للبنك الدولي، وبرنامج بناء القدرات، ويلاحظ في الفترة ما بين 2005-2006 كان هناك تساؤل كثير في نشاط الجهات المانحة بسبب الظروف السياسية.

14.3.2. الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمساعدات الإنمائية:

هناك العديد من الآثار التي تنبثق عن قيام الدول المانحة بتقديم المساعدات، ولها انعكاسات عديدة منها: الآثار الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية وغيرها، نذكر منها:

• الآثار الاقتصادية:

تشير إحدى الدراسات الصادرة عن البنك الدولي إلى أن المساعدات قد ساهمت في إنجاز العديد من النجاحات الباهرة في العديد من الدول النامية، على سبيل المثال: فلسطين في القرن الحالي، حيث ساهمت في الإسراع في معدلات النمو الاقتصادي، والتنمية عن طريق المساعدة في تطوير الخدمات العامة، وإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية، ونقل التكنولوجيا، وإقامة الهياكل الإرتكازية، وتوفير موارد مالية شكلت انطلاقة ديناميكية مالية ذاتية، ساهمت في تهيئة بيئة استثمارية ملائمة (الهييتي، 2010).

• الآثار الاجتماعية:

حيث ساهمت المساعدات في رفع مصادر التنمية البشرية في العديد من الدول النامية، لا سيما في مجالات، الصحة، والتعليم، وتعزيز وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي، والتي انعكست في التقليل من معدلات الأمية، والقضاء تقريبا على الأمراض المعدية، والتقليل من حالات الفقر المدقع، فعلى سبيل المثال: في مصر ساهمت المعونة المقدمة من منظمة الصحة العالمية في السيطرة على أمراض الإسهال مما خفض وفيات الرضع بنسبة 82% خلال خمس سنوات منقذا بذلك حياة (300) ألف طفل (الهييتي، 2010).

ومن الآثار الاجتماعية

1. التأكد من ضمان الأمن الإنساني من الأمراض وأخطار الحروب .
2. مساعدة البلدان والتجمعات السكانية المصابة بالكوارث الطبيعية والحروب .
3. محاربة الأمراض المنتشرة مثل الملاريا وشلل الأطفال (في العمق، 2014).

• الآثار السياسية:

غالبية دوافع المساعدات الدولية سياسية وعسكرية، حيث كانت آثار هذه المساعدات توفير إقامة القواعد العسكرية للدول المانحة، وتقديم التسهيلات العسكرية، والدعم اللوجستي في الحروب التي قد تقوم بها، وأهم الآثار السياسية السلبية للمساعدات هو: خلق علاقات تبعية بين الدول المانحة والدول المتلقية تصبح بموجبها الدول المتلقية أسيرة نفوذ الدولة المانحة، وتماشي توجهاتها السياسية في المحافل الدولية (الهييتي، 2010).

• الآثار الثقافية:

وإذا أردنا التحدث عن الآثار الثقافية للمعونات الأجنبية يمكن تلخيصها بما يلي:

1. تشويه نمط الإنتاج والاستهلاك المحلي، وهذا أدى إلى الاسترخاء في الادخار القومي في المجتمع، والاعتماد على مصادر العون.
2. الاتكال العلمي والثقافي على الدول المقدمة للمنحة، وانتشار القيم السلبية، وافتقاد روح المبادرة.

ومع ذلك فإن المساعدات العالمية تجعل الدول الممنوحة أسيرة لنفوذ الدول المانحة وتماشي أطروحتها وتوجهاتها السياسية في المحافل الدولية (أبو مصطفى، 2009).

15.3.2. محطات دعم الشعب الفلسطيني من المؤسسات الدولية:

- بدأت المساعدات الخارجية بالتدفق على الشعب الفلسطيني منذ عام 1948، بسبب ما حصل من نكبة على الشعب الفلسطيني، وتشرّد الكثرين في المحافظات الفلسطينية في الداخل الخارج، وانقطاع الخدمات الأساسية أهمها: التعليم، والصحة، وتم تمويل المخيمات الفلسطينية من الأونروا أينما تواجدت في فلسطين، أو الأردن، أو لبنان، أو سوريا.
- بعد تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، أصبحت تتجول في البلدان العربية باحثة عن المكان المناسب؛ لمجابهة الاحتلال ومقاومته له، وأصبح للقضية الفلسطينية ممثل لها داخل الدول العربية مثل: الأردن، لبنان، تونس، وتتواصل مع الشعوب الفلسطينية أينما تواجد خصوصا مع تزامن اندلاع الانتفاضة الأولى، وأصبحت المساعدات سواءً عربية أو غربية للدور الإنساني وليس العسكري، على اعتبار أن المنظمة كانت منظمة تمرد وعصيان مدني.
- في عام 1991 شنت القوات الأمريكية حربا ضد العراق، ولكن وقوف منظمة التحرير والرئيس ياسر عرفات بجانب العراق قيادة وشعبا، أثر ذلك سلبا على الفلسطينيين من ترحيل العاملين الفلسطينيين في الدول الخليجية وعائلاتهم، وتوقيف المساعدات الغربية للشعب الفلسطيني.
- في عام 1994 حتى عام 2000 كان للتمويلات الدولية ميزة خاصة، حيث إن إقامة السلطة الفلسطينية بحاجة لبناء المؤسسات واستثمار خاص بها (عبد الكريم، 2010).

16.3.2 مساهمة المانحين - عنصر حاسم في المالية العامة:

كانت المساعدات الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة قبل (اتفاق أوسلو) من مصدرين أساسيين هما: الأول من الدول الغربية، والثاني من الدول العربية، وهذه المساعدات نمت في فترة السبعينات، وتوسعت في الثمانينات.

وازدادت هذه المنح بعد توقيع اتفاق أوسلو وكانت حوالي (174000000) دولار في عام 1992 ووصلت إلى (263000000) دولار في عام 1993 وكان معظمها من الجهات المانحة الغربية، وقد كان للتعليم (30,3%) وللصحة (6,27%) (makky,2007).

4.2 لمحة عامة عن منطقة الدراسة

1.4.2. مقدمة:

تلعب هيئات الحكم المحلي دوراً هاماً في خدمة المواطن الفلسطيني، فتعمل دائماً على تسيير أمور المواطنين بشكل يومي في جميع مناحي الحياة، ولها دور هام في عملية التنمية والتطوير للمجتمع الفلسطيني خاصة وأنه يعاني من الاحتلال الإسرائيلي الذي يضع المعوقات والعقبات لتدمير هذه الهيئات، وتعطيل دورها، وتحديدًا في المناطق المصنفة (ج) وفقاً لاتفاق أوسلو عام 1993.

لقد قامت الكثير من المؤسسات الدولية بتقديم المساعدات للعديد من القطاعات الحكومية منذ قدوم السلطة الفلسطينية، وكان هناك تقسيم واضح للدول التي تدعم القطاعات المختلفة للسلطة الفلسطينية، فعلى سبيل المثال: كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدعم قطاع الأمن، والاتحاد الأوروبي قطاع التربية والتعليم، ومنذ عام 2005 كان هناك توجه لليابان في دعم قطاع الحكم المحلي فبرزت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وقدمت العديد من المشاريع للسلطة الفلسطينية وكان تركيز عمل هذه الوكالة في منطقة أريحا والأغوار.

ومن هنا سيقوم الباحث بتقييم المساعدات المقدمة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي في دعم قطاع الحكم المحلي في منطقة أريحا والأغوار، من خلال المشاريع التي نفذتها سواء كانت من خلال الدعم الفني، والعيني للهيئات المحلية في هذه المنطقة.

2.4.2. الموقع الجغرافي لمنطقة أريحا والأغوار:

تقع مدينة أريحا والأغوار في الطرف الغربي لغور الأردن، أو ما يعرف بغور أريحا، وهي أقرب للحافة الجبلية لوادي الأردن الانهدامي منها إلى نهر الأردن، تقع عند خط الانقطاع بين البيئة الجبلية إلى الغرب والبيئة الغورية في الشرق، وهي بذلك نقطة عبور هامة منذ القدم للقوافل التجارية والغزوات الحربية، التي كانت تتجه غرباً نحو القدس وشرقاً نحو عمان، وهي أيضاً الممر الغربي لنهر الأردن والبحر الميت، يمر منها الحجاج المسيحيون القادمون من القدس في طريقهم إلى نهر الأردن والبحر الميت من جهة أخرى، كانت أريحا البوابة الشرقية لفلسطين عبرتها كثير من الجماعات البشرية المهاجرة إلى فلسطين على مدى العصور، وتنخفض عن سطح البحر نحو (276)م (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

تضم محافظة أريحا والأغوار (17) تجمعاً منها مخيمان للاجئين حيث تضم تجمعات (مرج نعجه، والزبيدات، ومرج الغزال، والجفتك، وفصايل، ووالعوجا، النويعمه، وعين الديوك الفوقا، وأريحا، ودير القلط، ودير حجله، والنبي موسى، مخيم عين السلطان، مخيم عقبة جبر، بردلة، كردلة، عين البيضاء، العقريانية، النصارية، بيت حسن، النواجي، عين شبلي، فروش بيت دجن). وتتبع تجمعات الأغوار إدارياً إلى ثلاث محافظات فلسطينية هي: أريحا "الأغوار الجنوبية"، ومحافظة نابلس "الأغوار الوسطى"، ومحافظة طوباس "الأغوار الشمالية" (أريج، 2010).

وفي هذه الدراسة سيتم استثناء المخيمات لعدم إتباعها لهيئات الحكم المحلي، وإنما للجان الشعبية الخاصة.

وفي الجدول التالي يبين تجمع الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار حسب التجمعات السكانية: جدول رقم (1): الهيئات المحلية في منطقة الأغوار:

التجمع	الهيئات المحلية	المحافظات
تجمع الشمال	بردلة، كردلة، عين البيضاء	طوباس
تجمع الوسط الغربي	العقريانية، النصارية، بيت حسن، النواجي، عين شبلي، فروش بيت دجن	نابلس
تجمع الوسط الشرقي	الجفتك، مرج نعجة، الزبيدات، مرج غزال	أريحا
تجمع الجنوبي	أريحا، فصايل، العوجا، النويعمة، الديوك الفوقا	أريحا

المصدر: (وزارة الحكم المحلي، 2007)

3.4.2. أهمية منطقة أريحا والأغوار:

تُعد منطقة أريحا والأغوار منطقة ذات أهمية استراتيجية لأصحابها الفلسطينيين، حيث إنها تحتوي على مساحة شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة والمياه الجوفية، كما أنها تمثل البوابة الفلسطينية على امتدادها العربي والإسلامي، وبالنسبة لسلطات الاحتلال الإسرائيلية شكلت المنطقة بعداً أمنياً استراتيجياً (في ظل الحرب التقليدية)، وحاجزا بين الفلسطينيين وبين امتدادهم مع وطنهم الكبير، إضافة إلى أهميتها الاقتصادية من ناحية زراعية (JICA ، 2006).

4.4.2. المساحة:

تمتد هذه المنطقة غرب نهر الأردن من منطقة بردلة شمالاً (حدود عام 1967) إلى شمال البحر الميت جنوباً وبطول حوالي (70) كم، ويعرض يتراوح من (1 إلى 12) كم وبمساحة حوالي (400 ألف) دونم. تقع المنطقة تحت مستوى سطح البحر بمعدل (200 إلى 300) م ما يجعلها تمتاز بمناخها الحار صيفاً والدافئ شتاءً، وبلغ عدد سكان منطقة أريحا والأغوار في العام 2014 (50762) نسمة (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014).

تستحوذ هذه المنطقة على ما يقارب من (30%) من مساحة الضفة الغربية إذا ما أخذت بالاعتبار مساحة المناطق المتاخمة لها، والتي تعامل على أنها مناطق أغوار، وتشكل الأراضي الزراعية جزءاً كبيراً منها. كما تُعد المنطقة غنية بمصادر المياه الجوفية على الرغم من انخفاض نسبة مياه الأمطار في المنطقة، كما أنها تحوي العديد من المناطق التاريخية والسياحية والدينية، إضافة إلى وجود البحر الميت عند نهايتها الجنوبية، والذي يُعد بطبيعته حالة فريدة في العالم (JICA ، 2006).

5.4.2. التوزيع الديموغرافي في منطقة أريحا والأغوار:

على الرغم من مساحتها الشاسعة، إلا أن منطقة الأغوار تُعد الأقل سكاناً في فلسطين. فقد بلغ عدد سكان المنطقة عام 1997 حوالي (30 ألف نسمة، في حين بلغ عدد السكان حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2005 حوالي (41 ألف نسمة وفي عام 2013 (49390) نسمة، ويتضمن هذا العدد سكان المناطق الغورية التابعة لمحافظة نابلس و طوباس، ولا يتضمن سكان المخيمات المحيطة بأريحا والبالغ عددهم حوالي (8,500) نسمة. ويتوزع سكان المنطقة على ما يقارب من عشرين تجمعاً سكانياً منتشرة في المنطقة أكبرها مدينة أريحا ومحيطها (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014).

وفي المقابل لم تسلم منطقة أريحا والأغوار من الهجمة الاستيطانية عليها، بل يسكنها (9 آلاف) مستوطن يسيطرون على المياه الجوفية والأراضي الزراعية في (20) مستوطنة إسرائيلية (أريج، 2010).

يرى الباحث أهمية هذا الموقع الجغرافي والسياسي لمنطقة أريحا والأغوار، فلا زالت تشكل في وقتنا الحالي أهمية كبيرة للهيئات المحلية فيها، والخدمات التي تقدمها للمواطنين، وجاء اهتمام المؤسسات الدولية في منطقة أريحا والأغوار؛ لأهميتها السياسية والجغرافية.

6.4.2. ما تسعى إليه إسرائيل بين الأمس والمستقبل في منطقة أريحا والأغوار :

على مر الحكومات الإسرائيلية المتتالية منذ عام 1967 كانت ومازالت تسعى للاستيلاء على منطقة أريحا والأغوار، ووضعت الكثير من المخططات الإسرائيلية للاستيلاء عليها ومنها:

- مخطط (إيغال ألون) في العام 1970 تحت عنوان (منطقة العزل الشرقية في الضفة الغربية)، اقترح على مجلس الوزراء الإسرائيلي الاحتفاظ بحدود جديدة تقوم أساسا على السيطرة على المنحدرات الشرقية للضفة الغربية وصولا الى أسفل الأغوار، عن طريق بناء سلسلة من المستوطنات الإسرائيلية بعرض مايقارب (20) كم من الضفة الغربية كخطوة أولى نحو ضمها لإسرائيل.
- مخطط (دوريلس) في العام 1978 نص على أنه يجب الاستيلاء على أراضي الدولة؛ من أجل الاستيطان بن التجمعات السكانية العربية وحولها؛ للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية فيها إذ سيكون من الصعب على الأقلية العربية أن تشكل تواصلا إقليميا ووحدة سياسية في حالة تجزئتها بالمستوطنات الإسرائيلية.
- مخطط (شارون) للعام 1982 دعا فيها إلى تكثيف الاستيطان على طول الخط الأخضر؛ لتأمين الحدود بين الضفة الغربية وإسرائيل، وفور إعداد الخطة تم إنشاء عشر مستوطنات إسرائيلية على المنحدرات الغربية لسلسلة الجبال الوسطى للضفة الغربية، شمال مدينة القدس، وشملت الخطة أيضا منع التواصل الجغرافي بين المناطق الفلسطينية على طول الخط الأخضر (خط الهدنة عام 1949).
- عرض (أولمرت) عام 2008: اقترح أولمرت أن تبقى إسرائيل السيطرة على (6.3%) من المساحة الكلية في الضفة الغربية والتي يقطن فيها مايقارب (75%) من المستوطنين، وتضمن أيضا انسحاب المستوطنين القاطنين في المستوطنات الإسرائيلية في غور الأردن والتلال الشرقية في نابلس والخليل، بمقابل ضم إسرائيل للمستوطنات الكبرى على طول الحدود المتاخمة للعام 1967 والقدس (أريج، 2010).

7.4.2. دور الهيئات المحلية والمؤسسات الدولية في دعم وتطوير منطقة الأغوار:

1.7.4.2. دور الهيئات المحلية:

أصبحت المجالس والهيئات المحلية تحتل مركزا هاما في المجتمعات المحلية؛ لقربها من المواطنين، ونابعة من صميم الشعب، وقيامها بدور فعال في التنمية، وهذا القرب جعلها أقدر على إدراك حاجات المواطنين، والاطلاع على طبيعة الظروف المحلية، واستطاعت أيضا أن تكون بمثابة القناة التي تصل مشكلات المجتمع وحاجاته من جهة، وأن تعيد إلى المجتمع حل المشكلات وتفي بحاجاته من جهة أخرى، وكل ذلك يجعلها تقوم بدور فاعل في التنمية المحلية (المعاني، 2010).

والهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار تشكل ركيزة أساسية في إحداث التنمية المحلية، وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، وتحسين مستوى المعيشة من خلال المشاريع التنموية التي تقوم بتنفيذها، وهذا ما سنرى أثره في نتائج الدراسة.

2.7.4.2. أوضاع الهيئات المحلية في منطقة الأغوار:

لقد عانت منطقة الأغوار من تجاهل وتهميش من المؤسسات الرسمية خلال فترة ما بعد قدوم السلطة الفلسطينية، واستلامها إدارة الشؤون المدنية في العديد من المناطق الفلسطينية، كما أن حصة منطقة الأغوار من الميزانيات المخصصة للمحافظات الفلسطينية كانت منخفضة بشكل كبير، حيث إن غالبية الميزانيات وجهت باتجاه المحافظات الكبيرة وذات التعداد السكاني الكبير، فعلى سبيل المثال، في خطة الطوارئ والاستثمار العام المعدة من وزارة التخطيط الفلسطينية لعامي 2003 - 2004، قدرت الخسائر التي تعرضت لها المحافظات الفلسطينية منذ بدء الانتفاضة ولغاية 2002/9/28 بما يزيد عن (800 مليون دولار في كافة القطاعات، كان نصيب محافظة أريحا حوالي (4%) غالبيتها تخص القطاع الزراعي حيث تفتقر المنطقة إلى تواجد القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعند تخصيص المساعدات تم توزيعها على أساس القطاعات المتضررة، وعلى حجم المحافظات، مما حرم محافظة أريحا من الاستفادة من حصص القطاعات الأخرى في هذه المساعدات (JICA ، 2006).

وعلى صعيد آخر قامت السلطة الفلسطينية ولفترة محددة بتغطية مطالبات المياه والكهرباء عن المواطنين في المنطقة كغيرها من مناطق السلطة الفلسطينية وتم خصم قيمة هذه المطالبات من مخصصات الهيئات المحلية لدى السلطة، مما كان له أثر سلبي على الهيئات المحلية وقدراتها المالية

من جهة، وعلى المواطنين من جهة أخرى، حيث تمثل ذلك في تعزيز عدم امتثالهم لتزاماتهم عن المياه والكهرباء، حيث ما زال يشكل عائقا كبيرا وتحدياً أمام مجالس الهيئات المحلية في عمليات الجباية وتراكم الديون عليها (JICA ، 2006).

وهنا نستطيع أن نعد هذا التهميش من السلطة الفلسطينية لمنطقة أريحا والأغوار بشكل عام وهيئات الحكم المحلي بشكل خاص، قد دفع الهيئات المحلية إلى المؤسسات الدولية؛ للحصول على المساعدات، لإقامة المشاريع التنموية، وتقديم الخدمات للمواطنين، وكانت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي إحدى المؤسسات التي تعاونت مع الهيئات المحلية في تنفيذ العديد من المشاريع.

ولسوء الحظ لم يتم الانتباه إلى المنطقة إلا في الآونة الأخيرة، حينما بدأ الحديث عن قضية فصل الأغوار، واحتمالية ضمها إلى إسرائيل، ومنع الفلسطينيين من الوصول إليها، والسير على الطرق الموجودة فيها لغير المواطنين الذين يقطنون المنطقة فعليا". غير أن الإجراءات والتحركات الفلسطينية جاءت على مستوى ضعيف ومتأخرة، حيث إن إسرائيل تفرض واقعا صعبا في المنطقة كما في مناطق أخرى (JICA ، 2006).

3.7.4.2 دور المؤسسات والمنظمات الدولية:

قامت المؤسسات الدولية بعد قدوم السلطة الفلسطينية بتقديم المساعدات لكافة القطاعات الحكومية من خلال الوزارات، فقد سعت إلى العمل في منطقة أريحا والأغوار، وتنفيذ المشاريع والبرامج المتنوعة، فكانت الهيئات المحلية في هذه المنطقة إحدى الجهات التي تلقت المساعدات الدولية نظرا لخصوصية المنطقة الواسعة جدا والتي تقدم فيها الخدمات.

وتلخص دور المؤسسات الدولية إما في توزيع مبالغ نقدية على الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار، حيث تم توزيع مبالغ نقدية على كل هيئة، أو في تمويل مشاريع بنية تحتية مثل شق طرق وتعبيدها، وإقامة مدارس، أو مقار لمجلس الهيئات المحلية، أو المجالس المشتركة (JICA ، 2006).

وكانت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) إحدى المؤسسات الدولية التي قدمت الدعم العيني والفني للهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار.

8.4.2. الوكالة اليابانية للتعاون الدولي _ جايكا (JICA)

1.8.4.2. مقدمة:

تُعد الوكالة اليابانية للتعاون الدولي إحدى المؤسسات الدولية الحكومية التي تقدم المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني، وقد اقتصت بتقديم المساعدات إلى قطاع الحكم المحلي الفلسطيني، ونفذت العديد من المشاريع التنموية في منطقة أريحا والأغوار.

إن كلمة (جايكا) تعني الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، تلك الوكالة التي تعمل على تشجيع التعاون الدولي في المجالات الاجتماعية و الاقتصادية، وتطويرها في الدول النامية، أنشأت الحكومة اليابانية تلك الوكالة في الأول من شهر آب عام 1984، وهي الوكالة الرسمية الأولى في اليابان التي تهتم بتوسيع و تطوير برامج التعاون التقني بين اليابان و بين الدول النامية و ذلك بناءً على اتفاقيات تعقد بهذا الصدد بين الحكومة اليابانية و بين حكومات تلك الدول، وتُعد الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) الهيئة المسؤولة عن برامج التعاون التقني المتعلقة بمساعدات التنمية الرسمية. إن التعاون التقني يهدف إلى نقل التكنولوجيا والمعرفة التي تعزز التطور الاجتماعي والاقتصادي في الدول النامية، كما أن (جايكا) تقوم بتنفيذ مجموعة برامج متعددة بغية دعم، وتحسين أوضاع شعوب الدول النامية من خلال التعاون التقني، و هنالك حوالي (1200) موظف يعملون لدى (جايكا) في اليابان، وفي أكثر من خمسين مكتباً منتشرة في الدول النامية (سوريا، جايكا، 2004).

2.8.4.2. هدف الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA):

تهدف إلى المساهمة في تعزيز التعاون الدولي، وكذلك عملية التنمية السليمة للاقتصاد العالمي بدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والاستقرار والانتعاش الاقتصادي في المناطق النامية، من خلال المساهمة في تطوير أو إعادة بناء المجتمع، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف لابد من التعامل بشكل صحيح مع المخاطر المرتبطة مع مختلف المشاريع المنفذة داخل وخارج اليابان (JICA, PALESTINE).

3.8.4.2. لمحة موجزة عن المساعدات اليابانية المقدمة للسلطة الفلسطينية:

تقدم الحكومة اليابانية كبقية دول العالم الدعم للسلطة الفلسطينية في معظم القطاعات من خلال:

- تقديم الدعم لإنشاء السلطة الفلسطينية:

حيث إن اليابان تؤيد حل الدولتين لإسرائيل وفلسطين، والتعايش والازدهار معا في المستقبل، وتسعى اليابان في الوقت الحاضر دعمها لإنشاء الدولة الفلسطينية من خلال قدراته، وإقامة المؤسسات التي تهدف إلى تجسيد برنامج الحكومة الثالثة عشرة في عام 2009.

- تقديم منحة مساعدات ومشاريع:

حيث قدمت الحكومة اليابانية من خلال (JICA) مساعدات تقنية ومشاريع في القطاعات ذات الأولوية في عدة قطاعات منها، الحكم المحلي، والزراعة، والسياحة، والمالية، والصحة، والمياه والصرف الصحي، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقد بلغ مجموع المساعدات اليابانية أكثر من (1.1) مليار دولار منذ عام 1993 (فلسطين، وزارة الحكم المحلي الفلسطيني، 2010).

4.8.4.2. نشاطات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) في فلسطين ومنطقة أريحا والأغوار:

- منحة المعونة: تقوم (JICA) بالمشاركة جزئيا في أنشطة منح المعونة الأردنية.
- و تنفذ (JICA) حاليا ثلاثة مشاريع لخدمة المجتمع، وبناء المدارس، والألواح الشمسية.
- المساعدات التقنية: وقد نفذت (JICA) أربعة مشاريع في التعاون التقني في عام 2010 بما يعادل (7.2) مليون دولار أمريكي.
- قدمت (JICA) دورات تدريبية ل (208) من المسؤولين في الحكومة الفلسطينية في عام 2009 ، وفي الوقت نفسه كان مجموع المتدربين منذ عام 1998 الى عام 2009 (3630) متدرباً.

ومن الأمثلة للمساعدات اليابانية المقدمة للسلطة الفلسطينية في قطاع الحكم المحلي:

- تنفيذ مشروع لتحسين الحكم المحلي نظام (التعاون الفني: 2005-2010)

- إعداد سياسة التمويل المحلية.
- إعداد إستراتيجية المجالس المشتركة.
- التدريب من أجل وحدة الحكومة المحلية (الحكم المحلي).
- مشروع لتنمية القدرات على إدارة النفايات الصلبة والصرف الصحي (النفايات الصلبة) في أريحا.

ومن الأمثلة للمساعدات اليابانية المقدمة للسلطة الفلسطينية في قطاع الصحة والتكنولوجيا:

- مشروع تحسين الأم والطفل، والصحة الإنجابية في فلسطين (التعاون الفني: 2008-2012).

- توزيع الكتيبات الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- بناء القدرات في وزارة الصحة ومزودي خدمة الصحة الإنجابية.

ومن الأمثلة للمساعدات اليابانية المقدمة للسلطة الفلسطينية في قطاع الزراعة:

- مشروع تعزيز لدعم الزراعة مع التركيز على نظام الزراعة المستدامة (التعاون الفني: 2007-2010)

- بحوث التقنيات الزراعية الفعالة على الري والحفاظ على التربة، وزراعة المحاصيل، (cycle).
- الزراعة الموجهة الخ.
- استخدام نتائج البحوث وإنشاء أساس نموذج نشر الزراعة.

وتساعد (JICA) على إنشاء الصناعات الزراعية، حديقة صناعية في ضواحي مدينة أريحا، كإجراء واحد لتحقيق مبادرة ممر السلام والازدهار. وتساهم مباشرة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي، و تعزيز البنية التحتية الصناعية في السلطة الفلسطينية، عن طريق جذب الشركات الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة، ودعم الأنشطة التجارية الخاصة بهم.

ومن الأمثلة للمساعدات اليابانية المقدمة للسلطة الفلسطينية في قطاع تكنولوجيا السياحة:

- مشروع للتنمية السياحية المستدامة في أريحا من خلال شراكة القطاعين العام والخاص (التعاون الفني: 2009-2011).

- وضع نظام مؤسسي ومالي بالتنمية السياحية المستدامة من خلال شراكة القطاعين العام والخاص.

- ومن الأمثلة للمساعدات اليابانية المقدمة للسلطة الفلسطينية في قطاع المياه:
- جمع ونظام المعالجة للمياه العادمة، وإعادة استخدامها في أريحا (منحة المعونة: تحت الإعداد)
 - بناء مصنع أريحا لمعالجة مياه الصرف الصحي، وجمع مياه الصرف الصحي ونظام إعادة الاستخدام.
- (JICA's Assistance to the Palestinian Authority, 2011)

5.9.4.2. المشاريع التي نفذتها (جايجا) في منطقة أريحا والأغوار:

في عام 2006 اختارت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) منطقة أريحا والأغوار منطقة للتطوير، ويجب تطوير البنى التحتية فيها، ومن المشاريع التي نفذتها (جايجا) في المنطقة المشاريع التالية:

- جمع المياه العادمة ونظام المعالجة وإعادة استخدامها:
- تم تنفيذ هذا المشروع في الفترة 2012-2014، يهدف هذا المشروع إلى إنشاء شبكة الصرف الصحي في أريحا، لتحسين الصرف الصحي، والتخفيف من تلوث المياه الجوفية، وإنشاء محطة معالجة تخدم (30000) مواطن من أريحا في العام المستهدف 2020 .

- المساعدة التقنية وبناء القدرات:
- فترة المشروع: ديسمبر 2012- يوليو 2016، يهدف المشروع توفير المساعدة التقنية؛ لإنشاء نظام تشغيل، وإدارة محطات الصرف الصحي في بلدية أريحا، والتي لم يكن لها خبرة قط في تشغيل وإدارة نظام التصريف الصحي.

- بناء القدرات في مجال إدارة المياه للفلسطينيين في الأردن (التعاون الفني):
- فترة المشروع: 2006-2016، يهدف من هذا المشروع تدريبي لتحسين المياه، والصرف الصحي، والقدرة المؤسسية على تشغيل وإدارة مشاريع المياه. وتم تدريب (198) فلسطينياً بالتعاون مع سلطة المياه الأردنية، والمشروع ساعد بالفعل في بناء القدرات، ورفع مستوى أنواع المهارات المختلفة اللازمة لموظفي سلطة المياه (فلسطين، جايجا).

ومن المشاريع التي قامت بها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في الأعوام السابقة والتي حصل عليها الباحث من خلال مكتب (جايجا) في أريحا:

1. مشروع بناء منطقة صناعية زراعية في أريحا، والإشراف على سير العمل فيه.
2. مشروع تطوير القدرات لإدارة النفايات الصلبة لمنطقة أريحا والأغوار.
3. مشروع الخطة الشاملة لمنطقة أريحا والأغوار.
4. برنامج تطوير قدرات هيئات الحكم المحلي - المجالس المشتركة للخدمات والتخطيط والتطوير.
5. تحديد احتياجات المجالس المشتركة في منطقة أريحا والأغوار.
6. مشروع تجهيز مركز التدريب في مدينة أريحا.
7. منحة بقيمة (12) مليون دولار لإقامة مجموعة من المدارس، والعيادات الصحية في أريحا والأغوار .
8. بناء محطة توليد كهرباء بقدرة (300KW) تعمل بالطاقة الشمسية في أريحا وبتمويل من الحكومة اليابانية.

5.2 المبحث الثاني: الدراسات السابقة

1.5.2. الدراسات العربية:

دراسة (العلي، 2011): وهي بعنوان "دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية". وهدفت هذه الدراسة إلى تحسين الأوضاع الحياتية للأفراد والفئات الاجتماعية المهمشة، وتلبية احتياجات المجتمع المحلي التي تقع خارج مسؤوليات السلطة الوطنية الفلسطينية، من خلال التعرف على واقع مساهمة المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية.

والمنهجية المستخدمة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت إلى أهم النتائج التالية: لقد بينت نتائج الدراسة أن المنظمات الأجنبية تعمل على توفير وثائق واضحة حول أهدافها، وذلك لأنها تتبع في نظامها الأساسي لبلدها الأم، وتواجه المنظمات الأجنبية معوقات عديدة ومنها: معوقات مالية، واجتماعية، وقانونية، وأخرى من الاحتلال الإسرائيلي، وجاء الإطار الإداري والقانوني للمنظمات الأجنبية في المستوى الثاني، في حين جاء محور البرامج والسياسات التنموية للمنظمات الأجنبية في المستوى الثالث، وبحسب إجابات المبحوثين تراوحت نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاعات المختلفة: (الصحية، والتعليمية، والثقافية وغيرها) بين المستوى العالي والمتوسط والضعيف.

دراسة (حمدان، 2010): وهي بعنوان "المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني، مركز بيسان للإنماء والبحوث (بيسان)، رام الله، فلسطين". وهدفت هذه الدراسة إلى تناول دور المؤسسات الدولية المانحة الممولة في فلسطين نقدياً، ودورها في إعادة صياغة الفضاء الفلسطيني (مكانياً، وثقافياً، وسياسياً) من خلال تحليل خطابات ثمان دول مانحة في فلسطين.

ركزت الدراسة على الانعكاسات البرنامجية لخطاب الممولين، وتصوراتهم حول الشكل المقترح للمجتمع الفلسطيني عبر معالجة مجموعة من برامج مانحين رئيسيين، وقد بينت نتائج الدراسة بأن منظومة المساعدات الدولية تقوض بالفعل القيادة المحلية، والأجندات المحلية، ومشاركة القاعدة، وهي تفعل ذلك من خلال وضع القرارات الخاصة بالموارد في أيدي أشخاص غير محليين، وفي تحليل التمويل الأمريكي ثبت أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية صاحبة القرار الأول فيما يتعلق بأوجه الصرف، ولا

تهدف إلى خلق أثر واقعي وتنموي حقيقي، وتستخدم خبراءها في المشاريع؛ ليكون لهم النصيب الأكبر من العائد المالي الكبير وبذلك يصبح الفلسطيني قائماً بدور المقاول الوسيط وليس المخطط.

دراسة (كوع، 2011): وهي بعنوان "استراتيجية المجالس المشتركة في الضفة الغربية وعلاقتها بالتنمية المحلية، آفاق وتحديات". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المجالس المشتركة كإطار تنموي إقليمي ومكمل لعمل الهيئات المحلية الفلسطينية، والكشف عن أهداف إستراتيجية المجالس المشتركة في الضفة الغربية المتوقع تحقيقها خلال السنوات القادمة، والتعرف على التحديات والمعوقات الكفيلة بأن تحد أو تقلل من نجاح هذه الاستراتيجية.

والمنهجية المستخدمة في هذه الدراسة المنهج الوصفي وتوصلت إلى أهم النتائج التالية:

يوجد نسبة مرتفعة من التحصيل العلمي في قطاع الحكم المحلي، إلا أنها تقتصر إلى التخصصات الناجعة لتحقيق تطوير حقيقي يسهم في نجاح استراتيجية المجالس المشتركة، و يوجد نجاح لاستراتيجية المجالس المشتركة في تحقيق أهدافها المتعلقة بتقليص أعداد المجالس المشتركة من (60 إلى 39) مجلساً مشتركاً، وأنه يوجد وعي وإدراك من العاملين في قطاع الحكم المحلي بأهداف إستراتيجية المجالس المشتركة المتوقع تحقيقها خلال السنوات القادمة، وأنه يوجد تحديات تقلل من نجاح إستراتيجية المجالس المشتركة جاءت بدرجة كبيرة، وكان المعيق الجيوسياسي هو التحدي الأكبر من بين المعوقات، وأنه يوجد إغفال لدور المختصين في العلوم الاجتماعية والانسانية في إشراكهم بصياغة وتطبيق الاستراتيجية على الرغم من أنهم الأقدر في تشخيص واقع المجتمع الفلسطيني، وتقديم الحلول المناسبة له حول تعزيز وتنمية مفاهيم التعاون المشترك.

كان تنفيذ مشروع استراتيجية المجالس المشتركة في الضفة الغربية بواسطة وزارة الحكم المحلي، ويتمويل من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) في منطقة الأغوار.

دراسة (ظاهر، 2010): وهي بعنوان "تأثير المساعدات الأمريكية على التنمية في فلسطين". هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المساعدات الأمريكية في فلسطين، والغاية من هذه المساعدات، والأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها من خلال المساعدات التي تقدمها للفلسطينيين، وأشكال وآلية المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني، والمعوقات التي تواجه برامج المساعدات الأمريكية ومنها: المعوقات المحلية والمعوقات الدولية.

وأبرز نتائج الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق أهدافها ومصلحتها الخاصة من خلال المنح والمساعدات التي تقدمها للسلطة الفلسطينية، وتستخدم هذه المساعدات كأداة

ضغط ومساومة على الفلسطينيين في حال تعثر العملية السلمية، ولا يوجد لدى السلطة الفلسطينية خطة تنمية واضحة تؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المالية المخصصة لعملية التنمية، وأن التنمية تتم بالقطاعات بشكل عشوائي، وعلى حساب قطاعات أخرى، إن الإدارة الأمريكية لا تسمح للفلسطينيين باستثمار هذه المساعدات بمشاريع إنتاجية بشكل يمكن السلطة الفلسطينية من الاستغناء عن التمويل في المستقبل، والقدرة على تنفيذ سياساتها التنموية بعيداً عن أدنى نوع من الشروط والالتزامات التي تفرضها عليها الجهات المانحة.

دراسة (حامد، 2009): وهي بعنوان "استراتيجيه تطوير الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار". هدفت إلى دراسة واقع الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار، من خلال مراجعة مراحل التطور للهيئات المحلية وتحليل وتقييم واقع الهيئات المحلية، وتحديد المعوقات والصعوبات التي تواجهها، وتعزيز دورها ومساهمتها في عملية التنمية والتطوير.

واعتمدت الدراسة على المنهج المسحي الوصفي، وكذلك المنهج التحليلي لتقييم الواقع الفلسطيني بالاعتماد على المعلومات والبيانات المتوفرة من مصادر مختلفة، وكانت أهم نتائج الدراسة: وجود مركزية في النظام الإداري للهيئات المحلية، وتعدد المستويات الإدارية، وعدم الاستغلال المناسب للموارد والإمكانات المتاحة في منطقة الدراسة، وكذلك عجز الهيئات المحلية عن أداء دورها ومهامها وتلبية احتياجات المواطنين، وعدم ملائمة قانون الهيئات المحلية الفلسطينية لعام 1997 للواقع الحالي في منطقة الدراسة، وعدم توفر المرونة اللازمة لمواجهة التطورات والتحديات المختلفة.

دراسة (JICA، 2006): وهي بعنوان: "دراسة تحديد احتياجات المجالس المشتركة في الأغوار". ينفذ هذا المشروع بواسطة شركة النخبة للاستشارات الإدارية ووزارة الحكم المحلي، ويتمويل من المؤسسة اليابانية للمساعدات الدولية (JICA)، هدفت الدراسة إلى تحديد الاحتياجات الخاصة بتطوير الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار.

وتتضمن الدراسة وصفا لمنطقة أريحا والأغوار جغرافياً وديمغرافياً، وأهم نتائج الدراسة: أن الوضع المأساوي الذي يعيشه سكان المنطقة، الذي يظهر الحاجة الملحة لتطوير المنطقة والنهوض بها، والعمل على تحسين مستوى جودة الخدمات الأساسية للمواطنين، وعانت منطقة أريحا والأغوار من غياب الاهتمام من مؤسسات السلطة الفلسطينية، والهيئات، والمؤسسات الدولية والمحلية في دعم وتعزيز صمود المواطنين في مناطقهم.

دراسة (حنفي، طبر، 2006): وهي بعنوان "بروز النخبة الفلسطينية المعولمة". المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، رام الله. هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير المانحين والمنظمات الدولية في العمل الأهلي الفلسطيني، وعلاقتهم بسياسات التنمية، وركزت الدراسة على المنظمات التي تتناول قطاعات الصحة، والتعليم، والمرأة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية.

وقد بحثت الدراسة في التفاعل العالمي والمحلي للقطاعات الثلاث في العلاقات الدولية وفيما يتعلق بالنخب المحلية، وخلصت الدراسة إلى أن المنظمات الأهلية الفلسطينية لم تجد هامشاً مهماً لاستثمار المفاوضات أثناء تحديد قاعدة العلاقة بين الجهات المانحة، والمنظمات الأهلية فيما يخص المساعدات الدولية.

وأهم نتائج الدراسة: أن الممولين يخلطون بين السياسي و الوطني، ويفرضون الالتزام بالوطني بحجة رفضهم للنشاطات السياسية بالرغم من أن الكثير من المنظمات غير الحكومية تظهر أكثر فأكثر تسييساً داخلياً فيما يتعلق ببناء التحالف.

رفض بعض الشخصيات المهمة في شبكة المنظمات الأهلية الدعوة لمقاطعة تمويل الوكالة الأمريكية بحجة إن (200 عائلة) تعتاش من مرتباتها. يقوم قادة المنظمات الأهلية في استقطاب مصادر التمويل بغض النظر عن أهداف الجهات المانحة، وتغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

دراسة (ماس، 2005): وهي بعنوان "نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني". هدفت إلى التعرف على دور المساعدات الخارجية للفلسطينيين من حيث ملامحها التوصيفية العامة، والدروس المستفادة من تجربة توظيفها منذ توقيع (اتفاقية أوسلو) في أيلول 1993، وصياغة مجموعة من المقترحات التي من شأنها أن تسهم في زيادة نجاعة توظيف المساعدات في خدمة الاقتصاد الفلسطيني، وتحديات التنمية الشاملة المستدامة على المدى الطويل.

والمنهجية المستخدمة في هذه الدراسة التوصيف الكمي، وتحليل منطقي للبيانات الثانوية التي أمكن الحصول عليها من عدد من المصادر المحلية والدولية ذات العلاقة، بإدارة وتوظيف المساعدات الخارجية للشعب الفلسطيني.

وأبرز نتائج الدراسة: أن هذه المساعدات الدولية فشلت في إزالة الآثار السلبية الناجمة عن السياسة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وعدم نجاح المساعدات في تقليل اعتمادية الفلسطينيين عليها، وأن

المساعدات الدولية ساهمت في إعفاء الاحتلال الإسرائيلي من تحمل الأعباء الاقتصادية والخدماتية المترتبة عليه نتيجة احتلاله المناطق الفلسطينية لفترة طويلة من الزمن.

دراسة (جابر، 2005): وهي بعنوان "التمويل الأجنبي الواقع والتحديات". تهدف هذه الدراسة إلى بيان واقع الاستثمار والتمويل في فلسطين، حيث واجهت المساعدات المالية المقدمة للسلطة الفلسطينية العديد من المشاكل في سوء الاستخدام، وتحكم الدول المانحة في طريقة استخدامها، حيث توجهت لاستخدام المساعدات الفنية بطريقة لا تخدم أولويات التنمية، والمنهجية للدراسة البحث الوصفي التحليلي للبيانات والخروج بنتائج وتوصيات.

وكانت أبرز النتائج: التأثير في تحديد أولويات المساعدات الدولية من الدول المانحة يساهم بشكل مباشر في تقليل الفائدة المرجوة من هذه المساعدات، حيث يعتمد الاقتصاد الفلسطيني كلياً على المساعدات الأجنبية، ويُعد الاحتلال الإسرائيلي العائق الأساسي أمام المساعدات الدولية، وتم استنفاد جزء هام من المساعدات الدولية في المساعدات الفنية، والدورات التدريبية.

دراسة (لبد، 2004): وهي بعنوان "تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (1994-2003)". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهداف وطبيعة المساعدات الدولية، وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والتعرف على مدى قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية في التغلب على المعوقات والصعوبات التي تحول دون الاستغلال الأمثل للمساعدات الدولية.

وأبرز نتائج الدراسة: أن المساعدات الدولية المقدمة عبر السلطة الوطنية الفلسطينية لم تحقق الأهداف المرجوة منها سواء بسبب عوامل متعلقة بالجانب الفلسطيني، أو عوامل خارجية تتعلق بالجانب الإسرائيلي، أو الدول المانحة ذاتها، والاعتماد على المساعدات الدولية أصبح يمثل عبئاً على الجانب الفلسطيني، وتحديدًا في قدرته على تحقيق استقلاله الاقتصادي والسياسي.

ومن أهم توصيات الباحث ضرورة العمل على التقييم الشامل لتجربة السلطة الوطنية الفلسطينية السابقة في استغلال المساعدات الدولية المقدمة لها، وذلك بهدف تحقيق الاستغلال الأمثل لها، وتقليل الدعم المالي للقطاعات غير الإنتاجية وبما يتناسب مع الأهمية النسبية لها.

2.5.2. دراسات باللغة الإنجليزية:

دراسة (جاىكا، 2009): وهي بعنوان " استراتيجية التنمية المحلية المؤقتة في أريحا والأغوار ". يهدف هذا المشروع إلى تحسين نظام الحكم المحلي في أريحا والأغوار بدعم من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) في فلسطين، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة الزراعة، وسلطة الطاقة الفلسطينية، ووزارة التخطيط ووزارات أخرى، حيث إن هذه الخطة التي وضعتها الهيئات المحلية في محافظة أريحا والأغوار متوسطة الأجل ، وتم تقسيم الهيئات المحلية إلى أربع مجموعات وكان الهدف من ذلك:

1- استعراض مشترك لاحتياجات الهيئات المحلية وتطوير مقترحات المشاريع العامة بالتنسيق مع وزارة الحكم المحلي، 2- تشجيع هيئات الحكم المحلي 3- توفير الخدمات العامة المشتركة من خلال المجالس المشتركة وبالتنسيق مع وزارات الحكومة المركزية ذات الصلة.

ومن خلال هذه الدراسة قام فريق جاىكا لتمكين المجتمع المحلي بالبحث في عدة قضايا تخص المجتمع المحلي ومناقشتها ومنها: 1- تحليل الوضع الراهن والتفكير بالمستقبل 2- مناقشة القضايا القائمة ومشاكل الناس ومدى جدتها 3- مناقشة الإجراءات ذات الأولوية لحل المشاكل التي تواجه المجتمع المحلي.

دراسة (KRI International Corp, Nippon Koei Co., Ltd، 2005): وهي بعنوان " مشروع دراسة التنمية الإقليمية في منطقة أريحا، جاءت هذه الدراسة بطلب من السلطة الوطنية الفلسطينية من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي في فلسطين (JICA)، بإجراء دراسة لمشروع التنمية الإقليمية في منطقة أريحا، وقبلت اليابان إجراء الدراسة وفقا للقوانين واللوائح ذات الصلة المعمول بها في اليابان، وإعطاء الأولوية لمجالات مثل: المساعدات الإنسانية، وإصلاح السلطة الفلسطينية، وبناء الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وتغطي الدراسة مناطق أريحا ووادي نهر الأردن (أريحا ومحافظة طوباس)، وتبلغ مساحتها حوالي (1000 كم²)، وتهدف هذه الدراسة لوضع خطة تنمية إقليمية؛ لتعزيز بناء السلام في فلسطين، والاهتمام بالقطاعات ذات الأولوية لاتخاذ إجراءات فورية، أي تنمية القطاع الإنتاجي، وبناء الثقة، والإصلاح الإداري، وتحسين الظروف المعيشية من خلال تعزيز الخدمات الاجتماعية وتوليد الدخل، وتحسين البنية التحتية، وتشجيع الصناعات؛ لتسهيل التنمية الاقتصادية.

وبناء على هذا البرنامج بدأت مؤسسة جاكا (JICA) بتنفيذ ثلاثة مشاريع (التعاون التقني) في عام 2005 يستهدف القطاعات ذات الصلة وهي: 1- إدارة الحكم المحلي 2- صحة الأم والطفل والصحة الإنجابية 3- تحسين إدارة النفايات الصلبة ونظام المعالجة.

وكان نطاق الدراسة يستهدف مخرجات هامة منها: 1- صياغة خطة التنمية الإقليمية المتكاملة لمنطقة أريحا 2- تطوير الخطة كنموذج ليتم اعتماده في مناطق أخرى من فلسطين 3- إنتاج آثار متعاونة (الحكم المحلي، وإدارة النفايات الصلبة، والصحة والطفل) من خلال التنسيق مع (جاكا) وغيرها من برامج المساعدة التقنية 4- تنمية القدرات ونقل التكنولوجيا؛ لصياغة خطة التنمية الإقليمية 5- تنمية القدرة للشعب الفلسطيني من خلال مشاركتهم في أنشطة الدراسة.

دراسة (STOP THE WALL CAMPAIGN ، 2007): وهي بعنوان "مقترحات الحكومة اليابانية للتنمية في وادي الأردن". هذه الدراسة معدة من الحملة الشعبية الفلسطينية لمقاومة جدار الفصل العنصري، وتهدف إلى إلقاء الضوء على المشاريع التنموية التي تخططها وتنفذها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) في وادي الأردن، وتسعى لتحقيق الأهداف المنصوص عليها للتنمية الاقتصادية في المنطقة وزيادة التعاون الفلسطيني مع دولة إسرائيل.

وترى الدراسة أن هناك نقاط ضعف أساسية أدت إلى فشل في المشروع، والتي تمت مناقشتها: فشل مؤسسة (جاكا) للتشاور الكامل مع الفلسطينيين وفشل آخر لمعالجة الاحتياجات التي تم الإعراب عنها.

المشاريع التي تعترف بالوجود الإسرائيلي في وادي الأردن، تشكل انتهاكا للقانون الدولي وضد رغبات الفلسطينيين، والتعامل مع الإسرائيليين على أنهم شركاء بدلا من محتلين. يجب أن ينظر إلى دعم الاحتلال لمقترحات (JICA) في هذا السياق من الاستعمار. وتفاوض إسرائيل مع مشاريع مشتركة مثل تلك التي اقترحتها (JICA) أمر أساسي لخلق جو 'تطبيع' لتمكين مزيد من نقل السكان إلى وادي الأردن، وإضفاء الشرعية على الدعم المالي للشركات الإسرائيلية، والتي تعمل بصورة غير قانونية في المنطقة.

3.5.2. التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة تبين: أن موضوع مساعدات الدول المانحة للسلطة الفلسطينية نالت اهتمام العديد من الباحثين الذين درسوا التنمية من جوانبها المختلفة، فدراسة(العلي، 2011) بينت دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية، وأهميتها في تحسين الأوضاع الحياتية للأفراد والفئات الاجتماعية المهمشة، وأهم نتائجها: مواجهتها العديد من المعوقات المالية والاجتماعية والقانونية والاحتلال الإسرائيلي، وأبرز توصيات الدراسة أن تكون نشاطات وبرامج المنظمات الأجنبية نابعة من احتياجات المواطنين، وهذا ما نحاول بيانه في هذه الدراسة من خلال البحث في محور مدى ملائمة مساعدات ومشاريع (جاكا) مع احتياجات الهيئات المحلية والمواطنين.

وفي دراسة(حمدان، 2010) تبين في تحليل التمويل الأمريكي أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لا تهدف إلى خلق أثر واقعي وتنموي حقيقي، وأن الجهات الفلسطينية تقوم بدور المقاول الوسيط وليس المخطط، وهذا ما تم البحث فيه، من خلال الأثر التنموي المتوقع لمساعدات ومشاريع(جاكا) للهيئات المحلية، وما ينطبق على مساعدات الوكالة الأمريكية قد لا ينطبق على مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي(جاكا).

وفي دراسة(كوع، 2011) يبين أهمية إستراتيجية المجالس المشتركة في الضفة الغربية، وأهم نتائجها: إغفال دور المختصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية في صياغة وتطبيق الإستراتيجية، وأوصى بأهمية الارتقاء بأداء ودور المجالس المشتركة، والتنسيق فيما بين جميع المتشاركين.

ويوضح(ظاهر، 2010) في دراسته أثر المساعدات الأمريكية على التنمية في فلسطين، في أنها تسعى لتحقيق أهداف سياسية والهيمنة على القضية الفلسطينية، ولا تسمح للفلسطينيين باستثمار هذه المساعدات في مشاريع إنتاجية يمكن السلطة من الاستغناء عن المساعدات في المستقبل، وهذا ما نقوم بدراسته، بأن تقييم المساعدات اليابانية قد تختلف عن المساعدات الأمريكية من حيث دورها التنموي والمحلي.

تبين دراسة(حامد، 2009) وجود مركزية في النظام الإداري للهيئات المحلية، وتعدد المستويات الإدارية، وعدم استغلال الموارد في منطقة الدراسة، ويوصي بإعادة تقسيم المنطقة جغرافياً وإدارياً، وتخصيص المشاريع حسب الاحتياجات، وليس حسب عدد السكان، ونحاول في هذه الدراسة البحث

عن الإجراءات الإدارية والقانونية المتبعة في الهيئات المحلية والوكالة (جاياكا) عند الحصول على المساعدات والمشاريع.

وفي دراسة (جاياكا، 2006) حول تحديد احتياجات المجالس المشتركة في الأغوار تظهر أن الوضع المعيشي مأساوي لسكان المنطقة، وأن المنطقة عانت من غياب اهتمام المؤسسات الدولية، وتوصي توفير الإطار القانوني والتنظيمي والإجرائي لإدارة مؤسسات الحكم المحلي في المنطقة، وهذا ما نبحت فيه بالمفارقة ما بين عامي (2006 و 2014) بعد أن قامت وكالة (جاياكا) بتنفيذ العديد من المشاريع التنموية.

ويظهر في دراسة بروز النخبة الفلسطينية المعولمة والدور الذي تقوم به النخبة من قادة المنظمات الأهلية في استقطاب مصادر التمويل بغض النظر عن أهداف الجهات المانحة أو المنظمات الدولية، وتغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، بحيث إن هذه الدراسة قد لا تنطبق على وكالة (جاياكا) وقد تنطبق على بعض المشاريع الأمريكية، ولكن هنا نحاول إيضاح تقييم مساعدات الوكالة اليابانية (جاياكا).

معظم نتائج الدراسات السابقة تشير إلى أن الأهداف التي تسعى إليها المساعدات الدولية أهداف سياسية بالدرجة الأولى، وليست مرتبطة بخطط وطنية، وإنما لتحقيق مصالحها في فلسطين، وهذا قد لا ينطبق على الوكالة اليابانية (جاياكا) في تقديمها للمساعدات والمشاريع.

يلاحظ أن غالبية الدراسات السابقة تناولت مفهومي المؤسسات الدولية والتنمية ودورها في المجتمع الفلسطيني، وتعددت وجهات نظرها، واتفقت الدراسات السابقة على أن المساعدات الدولية مرتبطة بالحالة السياسية السائدة في فلسطين، وأن أي تغيير في العملية السلمية يقابله تغيير في الدعم الدولي لفلسطين، وقد أجمعت الدراسات السابقة بأن التمويل الدولي لفلسطين ليس بناء على خطط وطنية تنموية، وإنما مرتبط بأهداف سياسية تخدم مصالحه في المنطقة، وعدم إلحاق الضرر بإسرائيل.

ومعظم نتائج الدراسات السابقة تشير إلى العائق الأساسي أمام عمل المؤسسات الدولية العاملة في فلسطين ألا وهو الاحتلال الإسرائيلي، ومن المتوقع أن يكون هذا العائق أيضا من نتائج هذه الدراسة.

أجمعت الدراسات السابقة على أنه لم تقدم مساعدات دولية للمشاريع الاستثمارية لإنعاش الوضع الاقتصادي وإنما مساعدات تهدف من خلالها بناء الديمقراطية والتنمية السياسية ومشاريع بعيدة عن التنمية الاقتصادية.

إن ما تضيفه هذه الدراسة على الدراسات السابقة بأنها مكملّة للدراسات النظرية، وتجدر الإشارة هنا إلى ندرة الدراسات التي تناولت مسألة تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار منذ عام 2005، إضافة إلى ذلك تميزت الدراسة بشقها الميداني وتناولها للوكالة اليابانية (جايجا) ومعرفة تقييم مساعداتها في دعم الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار، والخروج بنتائج عامة، ومدى نجاحها وتحقيقها للأهداف المنشودة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

من أجل تحقيق هدف الدراسة، ألا وهو التعرف على تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات الديموغرافية، فقد تضمن هذا الفصل وصفا لمنهج الدراسة ومجتمعها وعينتها، كما يعطي وصفا مفصلا لأداة الدراسة وصدقها وثباتها، وكذلك إجراءات الدراسة والمعالجة الإحصائية التي استخدمها الباحث في استخلاص نتائج الدراسة وتحليلها.

1.3 منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي منهجاً للدراسة، والذي يعرف بأنه "المنهج الذي يهدف إلى وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها، ودرجة وجودها، ويعبر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً بحيث يؤدي ذلك إلى الوصول إلى فهم لعلاقات هذه الظاهرة، إضافة إلى الوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساعد في تطوير الواقع المدروس، وإيجاد علاقات بين المتغيرات المدروسة.

حيث قام على التحليل المنطقي، وتحديد العلاقة الموجودة بين المتغيرات، واستنباط الاستنتاجات ذات الدلالة والمغزى بالنسبة لمشكلة البحث، إضافة إلى ذلك سيقوم الباحث بالرجوع إلى المراجع والكتب من خلال زيارة المكتبات والمؤسسات ذات العلاقة؛ لجمع المعلومات الهامة لموضوع الدراسة والتعرف على واقع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) في منطقة أريحا والأغوار، ومن ثم قام الباحث ببناء محاور الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، والتي تم تصميمها بناء على متغيرات الدراسة للتعرف على

الإشكاليات والتحديات التي تواجه الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في تنمية قدرات الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار.

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جميع رؤساء وأعضاء الهيئات المحلية، والمجالس المشتركة، وأعضاء لجان المشاريع في منطقة أريحا والأغوار، وقد بلغ عددهم (161) وفق إحصاءات وزارة الحكم المحلي في بداية شهر تشرين أول 2015.

وقد تم مسح شامل لمجتمع الدراسة، واعتباره عينة الدراسة المستهدفة، وذلك من خلال توزيع الاستبانة على رؤساء، وأعضاء الهيئات المحلية، والمجالس المشتركة وأعضاء لجان المشاريع، وقد بلغ حجم العينة (154) رئيساً وعضواً، وقد بلغت نسبة عينة الدراسة من المجتمع (95%)، وتبين الجداول (1:3-8:3) توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها التصنيفية

3:3 متغيرات الدراسة

1.3.3- متغير نوع قطاع الحكم المحلي:

جدول 1:3: وصف عينة الدراسة تبعاً لمتغير نوع قطاع الحكم المحلي

النسبة المئوية %	التكرار	نوع قطاع الحكم المحلي
92.9	143	هيئة محلية
7.1	11	مجلس مشترك
100.0	154	المجموع

يشير الجدول (2:3) أنّ غالبية أفراد العينة من الهيئات المحلية، إذ شكّلت نسبتهم (92.9%) ، بينما كانت نسبة أعضاء المجالس المشتركة هي (7.1%).

2.3.3 - متغير المؤهل العلمي:

جدول 2:3: وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية %	التكرار	المؤهل العلمي
44.8	69	الثانوية العامة فما دون
20.8	32	الدبلوم
34.4	53	بكالوريوس فأعلى
100.0	154	المجموع

يشير الجدول (3:3) أن النسبة الأكبر من أفراد العينة هم من حملة الثانوية العامة فما دون، ونسبة مئوية (44.8%)، يليهم حملة شهادة البكالوريوس فأعلى بنسبة (34.4%)، وكانت نسبة حملة الدبلوم هي الأقل (20.8%).

3.3.3 - متغير الصفة الوظيفية :

جدول 3:3: وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير الصفة الوظيفية

النسبة المئوية %	التكرار	الصفة الوظيفية
78.6	121	رئيس/ عضو هيئة محلية
10.4	16	رئيس/عضو مجلس مشترك
11.0	17	عضو لجنة مشروع
100.0	154	المجموع

يشير الجدول (4:3) أن النسبة الأكبر هي لرؤساء وأعضاء الهيئات المحلية، فقد بلغت (78.6%)، بينما (11.0%) من أفراد العينة هم أعضاء لجنة المشروع ، وبلغت النسبة المئوية لرؤساء وأعضاء المجالس المشتركة (10.4%).

4.3.3- متغير عدد سنوات العضوية

جدول 4:3: وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير عدد سنوات العضوية

عدد سنوات العضوية	التكرار	النسبة المئوية %
خمس سنوات فما دون	103	66.9
من ست - عشر سنوات	42	27.3
إحدى عشرة سنة فأكثر	9	5.8
المجموع	154	100.0

يشير الجدول (5:3) أن (66.9%) من أفراد العينة تحددت سنوات عضويتهم بخمس سنوات فما دون، بينما بلغت نسبة الأعضاء الذين عضويتهم بين (6-10) سنوات (27.3%)، وهناك (5.8%) من أفراد العينة زادت عدد سنوات عضويتهم عن (11) سنة.

5.3.3- متغير عدد مرات الانتخاب

جدول 5:3: وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير عدد مرات الانتخاب

عدد مرات الانتخاب	التكرار	النسبة المئوية %
دورة واحدة	70	45.5
دورتان	61	39.6
ثلاث دورات	23	14.9
المجموع	154	100.0

يشير الجدول (6:3) أن (45.5%) من أفراد العينة قد انتخبوا دورة واحدة، بينما بلغت نسبة الذين انتخبوا دورتين (39.6%)، وهناك (14.9%) من أفراد العينة انتخبوا ثلاث دورات.

6.3.3 - متغير المهنة

جدول 6:3: وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير المهنة

النسبة المئوية %	التكرار	المهنة
18.2	28	وظيفة حكومية
18.2	28	تاجر
33.8	52	مزارع
29.9	46	غير ذلك
100.0	154	المجموع

يشير الجدول (7:3) أن (33.8%) من أفراد العينة يعملون مزارعين، بينما تساوت نسبة الذين يعملون في وظائف حكومية أو تجار وبلغت (18.2%) لكل منهما، و(29.9%) من أفراد العينة يعملون في مهن أخرى.

7.3.3 - متغير عدد الدورات التدريبية

جدول 7:3: وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير عدد الدورات التدريبية

النسبة المئوية %	التكرار	عدد الدورات التدريبية
57.1	88	3 دورات فأقل
20.1	31	(4-7) دورات
22.7	35	أكثر من 7 دورات
100.0	154	المجموع

يشير الجدول (8:3) أن (57.1%) من أفراد العينة تلقوا 3 دورات فأقل، بينما تلقى (22.7%) من أفراد العينة أكثر من 7 دورات، و(20.1%) من أفراد العينة تلقوا (4-7) دورات.

وشملت عينة الدراسة (6) مسئولين في وزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية، وتمت مقابلتهم لأجل تحقيق أهداف الدراسة والحصول على إجابات معمقة حول دور جايكا في تنمية منطقة أريحا والأغوار.

4.3 أدوات الدراسة

استخدم الباحث في هذه الدراسة الاستبانة والمقابلة، لأجل تحقيق أهدافها، وفيما يلي وصف لأداتي الدراسة

1.4.3 الاستبانة

بعد اطلاع الباحث على عدد من الدراسات السابقة والأدوات المستخدمة فيها، قام بتطوير استبانة خاصة من أجل قياس دور الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، وقد تكونت الأداة في صورتها النهائية من جزأين: الأول تضمن بيانات أولية عن المبحوثين، تمثلت في الجنس، ونوع قطاع الحكم المحلي، والمؤهل العلمي، والصفة الوظيفية، وعدد سنوات العضوية، وعدد مرات الانتخاب، والمهنة، وعدد الدورات التدريبية، أما الجزء الثاني فقد تكون من الفقرات التي تقيس تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، وبلغ عدد فقرات أداة الدراسة (54) فقرة، وزعت على خمسة محاور، والجدول رقم (8:3) يوضح ذلك:

جدول 3: 8: توزيع فقرات أداة الدراسة على محاورها

الرقم	المحور	عدد الفقرات
1	المحور الأول: مدى ملائمة مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) مع احتياجات منطقة أريحا والأغوار	8
2	المحور الثاني: الإجراءات التي تقوم بها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في منطقة أريحا والأغوار	6
3	المحور الثالث: الأثر التنموي لمساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) على المستوى المجتمعي في منطقة أريحا والأغوار	7
4	المحور الرابع: تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في تمكين الهيئات المحلية في منطقة (محافظة) أريحا والأغوار	8
5	المحور الخامس: ديمومة المشاريع المقدمة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في منطقة أريحا والأغوار	6
6	المحور السادس: التحديات التي تواجه الوكالة	5
	تحديات الاحتلال الإسرائيلي في منطقة أريحا والأغوار	5
	الإجراءات القانونية التي تعيق عمل (جايجا) في منطقة أريحا والأغوار	5
	الإجراءات الإدارية والتنظيمية من قبل (جايجا) تعيق تنفيذ المشاريع في أريحا والأغوار	5
	التحديات الاجتماعية التي تواجه (جايجا) وتعيقها في تنفيذ المشاريع	4
19	مجموع فقرات المحور السادس	
54	مجموع فقرات تقييم مساعدات (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار	

هذا وقد تم تصميم المقياس على أساس مقياس ليكرت خماسي الأبعاد، وقد بُنيت الفقرات بالاتجاه الإيجابي، وصُمم سلم الاستجابة على فقرات أداة الدراسة بحيث أخذت استجابة كبيرة جداً (5)، واستجابة كبيرة (4)، واستجابة متوسطة (3)، واستجابة قليلة (2)، واستجابة قليلة جداً (1).

1.1.4.3 صدق الاستبانة

استخدم الباحث صدق المحكمين، أو ما يعرف بالصدق المنطقي، وذلك بعرض الاستبانة على (5) محكمين من ذوى الاختصاص (مرفق قائمة بأسماء المحكمين) بهدف التأكد من مناسبة الاستبانة لما

أعدت من أجله، وسلامة صياغة الفقرات، وانتماء كل منها للمجال الذي وضعت فيه، وقد بلغت نسبة الاتفاق بين المحكمين على عبارات الاستبانة (75%). ويشير الباحث بأن عدد فقرات الاستبانة بصورتها الأولية قبل عرضها على المحكمين قد بلغ (72) فقرة، إلا أن الباحث أخذ بآراء المحكمين الذين أجمعوا بضرورة تعديل، وحذف، ودمج بعض فقرات محاور الاستبانة، كما أشاروا إلى إعادة صياغة عدد آخر من الفقرات، ليصل عدد فقرات الاستبانة في صورتها النهائية (54) فقرة.

2.1.4.3. ثبات الاستبانة:

قام الباحث باحتساب الاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة، باستخدام معامل (كرونباخ ألفا) (Cronbach Alpha).

والجدول (9:3) يبين معاملات الثبات الداخلي بطريقة (كرونباخ ألفا) على محاور الاستبانة :

جدول 9:3: معاملات الثبات الداخلي بطريقة (كرونباخ ألفا) على محاور الاستبانة المختلفة

المحور	قيمة معامل الثبات بطريقة (كرونباخ ألفا)
مدى ملائمة مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) مع احتياجات منطقة أريحا والأغوار .	0.73
الإجراءات التي تقوم بها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) لتحديد آليات العمل، والمستفيدين في منطقة أريحا والأغوار .	0.70
الأثر التنموي لمساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في المستوى المجتمعي في منطقة أريحا والأغوار .	0.82
تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في تمكين الهيئات المحلية في منطقة (محافظة) أريحا والأغوار .	0.87
ديمومة المشاريع المقدمة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في منطقة أريحا والأغوار .	0.77
التحديات التي تعيق عمل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في منطقة أريحا والأغوار .	0.79
الثبات الكلي للاستبانة	0.88

يتضح من الجدول (9:3) أن معاملات الثبات الداخلي لمحاور الاستبانة المختلفة والاستبانة ككل بطريقة (كرونباخ ألفا) تراوحت بين (0.70-0.88)، وهي بذلك تعكس مدى اتساق فقرات الاستبانة مما يُمكنها من قياس وفحص الأسئلة التي ذهبت إليها الدراسة.

2.4.3 المقابلة :

استخدم الباحث المقابلة شبه المقننة (Semi structured interview) مع (6) مسؤولين في وزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية المشتركة؛ وذلك بهدف الحصول على إجابات معمقة حول ملائمة مساعدات (جايا) مع أولويات التنمية في فلسطين، والإجراءات التي تتبعها (جايا) لتحقيق التنمية، وأثر التنمية في تحسين البنية التحتية وتمكين الهيئات المحلية، والتحديات التي تواجهها (جايا) في المشاريع، إضافة إلى التأكيد على النتائج التي أتت بها الدراسة الوصفية الكمية، وقد تم مقابلة كل من :

- وكيل وزارة الحكم المحلي.
 - مدير دائرة البنية التحتية.
 - نائب مدير عام المجالس المشتركة.
 - مسؤول البناء المؤسسي.
 - منسق عام مشاريع جايا في أريحا والأغوار.
 - مدير عام مجالس الخدمات.
- وتم اختيار المسؤولين من وزارة الحكم المحلي فقط بحكم مسؤوليتها عن الهيئات المحلية وترعى المشاريع المنفذة في منطقة أريحا والأغوار.

وكانت أسئلة المُقابلة تدور حول محاور الاستبانة في مدى ملائمة مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايا)، والأثر التنموي لهذه المساعدات، وديمومة المشاريع التي تم تنفيذها في منطقة أريحا والأغوار، بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية والقانونية التي تتبعها وزارة الحكم المحلي للحصول على المشاريع مع وكالة (جايا)، وأيضا المساعدات المقدمة من أجل تمكين الهيئات المحلية، وأخيرا المعوقات والتحديات التي تواجه (جايا) ووزارة الحكم المحلي في تنفيذ المشاريع في منطقة أريحا والأغوار.

5.3. نموذج الدراسة

اشتملت هذه الدراسة على المتغيرات التصنيفية والتابعة الآتية:

المتغيرات التصنيفية:

- 1- نوع قطاع الحكم المحلي وله مستويان : (هيئة محلية، مجلس مشترك).
- 2- المؤهل العلمي وله ثلاثة مستويات : (الثانوية العامة فما دون، الدبلوم، بكالوريوس فأعلى).
- 3- الصفة الوظيفية وله ثلاثة مستويات : (رئيس/ عضو هيئة محلية، رئيس/عضو مجلس مشترك، عضو لجنة مشروع)
- 4- عدد سنوات العضوية وله ثلاثة مستويات : (خمس سنوات فما دون، من ست -عشر سنوات، إحدى عشرة سنة فأكثر).
- 5- عدد مرات الانتخاب وله ثلاثة مستويات : (دورة واحدة، دورتان، ثلاث دورات).
- 6- المهنة وله أربعة مستويات : (وظيفة حكومية، تاجر، مزارع، غير ذلك).
- 7- عدد الدورات التدريبية وله ثلاثة مستويات : (3 دورات فأقل، (4-7) دورات، أكثر من 7 دورات).

المتغير التابع :

وتمثل في جميع الفقرات التي تقيس إجابة المبحوثين في تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار.

6.3 خطوات تطبيق الدراسة

قام الباحث بالخطوات الآتية:

- 1- التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة.
- 2- أخذ الإذن الخطي بتوزيع الأداة على عينة الدراسة.
- 3- تطبيق الاستبانة على أفراد عينة الدراسة، وتوضيح هدف الدراسة لهم، وكيفية الإجابة على فقرات أدواتها.
- 4- جمع الاستبانات وفرز المستوفية منها لشروط الاستجابة والصالحة للتحليل، والبالغ عددها (154) استبانة.

- 5- إجراء المقابلات مع (6) مسؤولين في وزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية، وتحليلها كفيلاً.
- 6- تفرغ استجابات المبحوثين تمهيداً لمعالجتها وتحليلها باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).
- 7- بعد استخلاص النتائج، قام الباحث بتفسيرها ومناقشتها، وثم صاغ التوصيات المناسبة.

7.3 المعالجات الإحصائية

- بعد أن تم جمع البيانات تم إدخالها في الحاسوب ومعالجتها إحصائياً، باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية الآتية:
- 1- المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، والتكرارات.
 - 2- فحص ثبات الاستبانة باستخدام معامل كرونباخ ألفا.
 - 3- اختبار "ت" للعينات المستقلة (Independent Samples-T-Test) لفحص الفرضيتين المتعلقةتين بمتغيري الجنس، ونوع الهيئة المحلية.
 - 4- تحليل التباين الأحادي (One-Way Analysis of Variance) لفحص الفرضيات المتعلقة بمتغيرات المؤهل العلمي، والصفة الوظيفية، وعدد سنوات العضوية، وعدد مرات الانتخاب، والوظيفة، وعدد الدورات التدريبية.
 - 5- اختبار (شيفيه) للمقارنة البعدية (Scheffe Post Hoc Test) بين المتوسطات في الفرضيات التي تم رفضها باستخدام تحليل التباين الأحادي.

8.3 حدود الدراسة

- الحدود الزمنية: تم تنفيذ هذه الدراسة خلال العام الدراسي من شهر أيلول 2015 وحتى شهر نيسان 2016 .
- الحدود المكانية: منطقة أريحا والأغوار وتضم سبع عشرة هيئة محلية، وأربعة مجالس مشتركة.
- الحدود البشرية: جميع رؤساء وأعضاء الهيئات المحلية، والمجالس المشتركة، وأعضاء لجان المشاريع في منطقة أريحا والأغوار، وهي عينة شاملة للتعرف على تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جاكا) في دعم الهيئات المحلية.

الفصل الرابع

1.4 نتائج الدراسة ومناقشتها

هدفت هذه الدراسة للتعرف على تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جاياكا) في دعم الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار، إضافة إلى تحديد أثر كل من متغيرات نوع قطاع الحكم المحلي، والمؤهل العلمي، والصفة الوظيفية، وعدد سنوات العضوية، وعدد مرات الانتخاب، والمهنة، وعدد الدورات التدريبية، على تقييم مساعدات (جاياكا) في دعم الهيئات المحلية، وبعد عملية جمع البيانات تم معالجتها إحصائياً باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وفيما يلي عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1.1.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول :

ما مدى ملائمة مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جاياكا) مع احتياجات منطقة أريحا والأغوار؟

من أجل الإجابة عن السؤال الأول للدراسة، وباقي الأسئلة، استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية ومستوى التقييم، والجدول (2.4) يبين ذلك، ولتقدير إجابة المبحوثين على دور (جاياكا)، فقد استخدم الباحث المعيار الآتي:

جدول 1.4: معيار تقدير إجابة المبحوثين على تقييم مساعدات جاكا

النسبة المئوية	تقدير مستوى التقييم
أقل من 50%	منخفض جداً
من 50-59.9%	منخفض
من 60-69.9%	متوسط
من 70-79.9%	مرتفع
80% فأكثر	مرتفع جداً

جدول 2.4-أ: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، لمدى ملائمة مساعدات (جاكا) مع احتياجات منطقة أريحا والأغوار

الترتيب	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير مستوى التقييم
1	1	قامت (جاكا) بإشراك الهيئات المحلية في دراسة الاحتياجات من المشاريع المراد تقديمها.	4.35	0.65	87.0	مرتفع جداً
2	2	عملت (جاكا) على تطوير خطط إستراتيجية تنموية لمنطقة أريحا والأغوار	4.30	0.72	86.0	مرتفع جداً
3	6	تقوم (جاكا) بتوضيح مسبق هدفها من تقديم المشاريع.	4.19	0.79	83.8	مرتفع جداً
4	5	ساهمت (جاكا) في إنشاء (مدارس، ومراكز صحية،...).	4.13	0.96	82.6	مرتفع جداً
5	8	كانت الخطة التنموية الإستراتيجية في منطقة أريحا والأغوار ملائمة مع توجهات التنمية في السلطة الوطنية الفلسطينية.	4.01	0.76	80.2	مرتفع جداً
6	4	ساعدت (جاكا) في تنفيذ بعض المشاريع للحفاظ على البيئة (نفايات صلبة، وصرف صحي،...).	3.91	0.92	78.2	مرتفع
7	3	ساهمت جاكا في إنشاء مشاريع البنية التحتية (ماء، وكهرباء، وطرق،...).	3.73	1.27	74.6	مرتفع

جدول 2.4-ب: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، لمدى ملائمة مساعدات (جايا) مع احتياجات منطقة أريحا والأغوار

التسلسل	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير مستوى التقييم
8	7	تحرص (جايا)، في الأعم الأغلب، على إيجاد فرص عمل من خلال المشاريع التي تقوم بتنفيذها.	3.71	0.85	74.2	مرتفع
		الدرجة الكلية لمدى ملائمة مساعدات (جايا) مع احتياجات منطقة أريحا والأغوار	4.04	0.52	80.8	مرتفعة جداً

يتضح من خلال الجدول (2:4) أن مدى ملائمة مساعدات جايا مع احتياجات منطقة أريحا والأغوار، كان مرتفعاً جداً في الفقرات (1، 2، 6، 5، 8)، حيث بلغت النسب المئوية لإجابة المبحوثين عليها (87.0، 86.0، 83.8، 82.6، 80.2) على التوالي، وكان مرتفعاً في الفقرات (4، 3، 7)، حيث بلغت النسب المئوية لإجابة المبحوثين عليها (78.2، 74.6، 74.2) على التوالي، أما الدرجة الكلية لمدى ملائمة مساعدات جايا مع احتياجات منطقة أريحا والأغوار، فقد كانت مرتفعة جداً حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لإجابات المبحوثين عليها (80.8).

أظهرت نتائج الدراسة في الجدول أعلاه أنه من خلال تحليل فقرات مدى ملائمة مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايا) مع احتياجات منطقة أريحا والأغوار في الفقرات (8، 5، 6، 2، 1)، تبين أن هناك ملائمة بنسبة مرتفعة جداً بين المساعدات والاحتياجات، ويعود ذلك إلى قيام (جايا) بإشراك الهيئات المحلية في دراسة الاحتياجات من المشاريع المطلوب تنفيذها، وكانت (جايا) قد عملت على تطوير الخطة التنموية للمنطقة بالشراكة مع الحكم المحلي، والهدف المرجو من مساعدات (جايا) واضح وهو تنمية القطاعات المستهدفة بالمشاريع المختلفة، و قيامها بخطوات متعددة من أجل تنفيذ المشروع.

أما في تحليل الفقرات (7، 3، 4)، تبين أن هناك ملائمة بنسبة مرتفعة فقط بين المساعدات والاحتياجات، يعود إلى أن مشاريع (جايا) المتعلقة في الصرف الصحي والماء والكهرباء لم تشمل جميع المناطق في أريحا والأغوار حتى الآن وهناك مشاريع سيتم تنفيذها لاحقاً من هذا النوع، ولم تحرص (جايا) على توفير فرص عمل بشكل دائم بنسبة عالية وإنما كان الفرص بشكل مؤقت تنتهي بانتهاء المشروع.

ومن الأسباب الهامة للملائمة المرتفعة بشكل عام قيامها بعدة خطوات هامة منها: الاجتماعات الموسعة والدورية التي تضم أعضاء ورؤساء الهيئات المحلية، والمجتمع المحلي المتمثل في الجمعيات والمؤسسات، وقيامها بالمسح الميداني المسبق للمنطقة واحتياجاتها من المشاريع، واستشارتهم حول الاحتياجات المطلوبة، وترتيبها حسب الأولوية، وليس حسب عدد السكان، بالإضافة إلى قيامها في الاستفتاء على أهمية المشاريع التي ستنفذ، والتشاور مع الهيئات المحلية للاتفاق على الأولويات التي تحتاج لها المنطقة من المساعدات، إلى قطاعات ذات أهمية، فمثلا في منطقة الوسط الشرقي تم بناء مقر لمجلس قرية الجفتك، وترميم المجلس القديم، وبناء مدرسة ثانوية، وإضافة غرف صفية لمدرسة أخرى في مرج الغزال وبناء مدرسة في الزبيدات، وبناء عيادة صحية في مرج نعجه، وبناء مجمع خدمات في قرية فصايل...الخ، وقامت جايا بوضع خطة استراتيجية بالشراكة مع الحكم المحلي لمنطقة أريحا والأغوار، وتمت مناقشتها مع جهات مختلفة مثل: وزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الأشغال والزراعة...، وبعد الحصول على التغذية الراجعة، واقتراح العديد من المشاريع يتم الاتفاق على تنفيذ المشاريع وفقا لحاجات السكان.

وهذا يتعارض مع دراسة(ظاهر،2010) أنه لا يوجد لدى السلطة الفلسطينية خطة تنمية واضحة، تؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المالية المخصصة لعملية التنمية، وأن التنمية تتم بالقطاعات بشكل عشوائي، فتبين أن هناك خطة تنموية واستراتيجية في منطقة أريحا والأغوار بالتوافق مع جميع القطاعات المختلفة.

2.1.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني:

ما هي الإجراءات التي تقوم بها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي(جايا) في منطقة أريحا والأغوار؟ من أجل الإجابة عن السؤال الثاني للدراسة، استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية ومستوى التقييم، والجدول (3.4) يبين ذلك

جدول 3.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، للإجراءات التي تقوم بها (جايا) في منطقة أريحا والأغوار

الترتيب	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى التقييم
1	5	تراعي (جايا) إجراءات الأنظمة، والقوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية.	4.27	0.71	85.4	مرتفع جداً
2	6	تلتزم (جايا) بإجراءات مالية واضحة عند تنفيذ المشاريع.	4.22	0.73	84.4	مرتفع جداً
3	1	هناك إجراءات واضحة من قبل جايا للمشاريع المراد تنفيذها.	4.20	0.69	84.0	مرتفع جداً
4	2	إجراءات (جايا) مناسبة لمشاريع الهيئات المحلية.	3.97	0.71	79.4	مرتفع
5	4	إجراءات (جايا) للمشاريع مناسبة للاحتياجات التنموية المحلية.	3.97	0.75	79.4	مرتفع
6	3	تشارك الهيئات المحلية في وضع إجراءات مشاريع (جايا).	3.84	0.96	76.8	مرتفع
الدرجة الكلية للإجراءات التي تقوم بها (جايا) في منطقة أريحا والأغوار			4.08	0.48	81.6	مرتفعة جداً

يتضح من خلال الجدول (3:4) أن الإجراءات التي تقوم بها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايا) في منطقة أريحا والأغوار، كانت واضحة بدرجة مرتفعة جداً، وتشير إلى سلامة ووضوح تلك الإجراءات، حيث بلغت الدرجة الكلية للمحور (81.6%)، ويظهر ذلك في الفقرات (5، 6، 1)، كانت النسب المئوية لإجابة المبحوثين عليها (85.4، 84.4، 84.0) على التوالي، وكانت مرتفعة في الفقرات (2، 4، 3)، حيث بلغت النسب المئوية لإجابة المبحوثين عليها (79.4، 79.4، 76.8) على التوالي.

وكما يظهر بالجدول أعلاه، ومن خلال تحليل البيانات المتعلقة بإجراءات عمل (جايا) في الفقرات (1، 5، 6)، كانت واضحة بنسبة مرتفعة جداً، ويعود ذلك إلى أنها تراعي بشكل واضح الأنظمة والقوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية، وكانت إجراءاتها المالية أيضاً واضحة وغير مبهم، وكذلك إجراءاتها للمشاريع المراد تنفيذها واضحة ومناسبة لعمل الهيئات المحلية في المنطقة والاحتياجات التنموية فيها، ويعود ذلك إلى احترام جايا لقوانين وأنظمة البلدان التي تعمل فيها في تنفيذ أي مشروع، بالإضافة إلى أن (جايا) تشارك الهيئات المحلية؛ لإيمانها بأن الهيئات المحلية تمتلك الخبرة والدراية لتحديد المشروعات ذات الأولوية.

وكانت تحليل الفقرات (2،3،4) بنسبة مرتفعة فقط، لأنه ليس لدى جميع الهيئات المحلية القدرة نفسها لانجاز الإجراءات المطلوبة للحصول على المشاريع وتنفيذها، والسبب في ذلك الاحتلال الإسرائيلي الذي يحد من قدرة الهيئات المحلية لانجاز الكثير من الإجراءات المطلوبة للمشاريع. ضعف هذه القدرات الصلاحيات المخولة لهم بالمشاركة في تحديد المشاريع المطلوبة

3.1.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثالث:

ما هو الأثر التنموي لمساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايا) في المستوى المجتمعي في منطقة أريحا والأغوار؟
من أجل الإجابة عن السؤال الثالث للدراسة، استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية ومستوى التقييم، والجدول (4.4) يبين ذلك

جدول 4.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، للأثر التنموي لمساعدات (جايا) على المستوى المجتمعي في منطقة أريحا والأغوار

الترتيب	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير التقييم
1	2	تراعي مشاريع (جايا) القضايا البيئية في المنطقة.	4.14	0.84	82.8	مرتفع جداً
2	5	يتم تنفيذ مشاريع (جايا) بناء على احتياجات حقيقية في المنطقة.	3.97	0.84	79.4	مرتفع
3	6	تساهم مشاريع (جايا) في تحسين أداء الهيئات المحلية.	3.94	0.74	78.8	مرتفع
4	4	تتوزع مشاريع (جايا) على معظم القطاعات الحيوية.	3.88	0.81	77.6	مرتفع
5	7	تساهم مشاريع (جايا) المنفذة في تحسين مستوى المعيشة على المستوى المحلي.	3.50	1.04	70.0	مرتفع
6	1	تؤدي مشاريع (جايا) إلى تحسين الإيرادات المالية في الهيئات المحلية.	3.49	1.12	69.8	متوسط
7	3	تستوعب مشاريع (جايا) الأيدي العاملة في المنطقة، وتخفف من نسبة البطالة.	3.25	0.95	65.0	متوسط
		الدرجة الكلية للأثر التنموي لمساعدات (جايا) في المستوى المجتمعي في منطقة أريحا والأغوار	3.74	0.64	74.8	مرتفعة

يتضح من خلال الجدول (4:4) أن الأثر التنموي لمساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جاياكا) في المستوى المجتمعي في منطقة أريحا والأغوار، كان مرتفعاً جداً في الفقرة (2)، حيث بلغت النسب المئوية لإجابة المبحوثين عليها (82.8)، وكان مرتفعاً في الفقرات (5، 6، 4، 7)، حيث بلغت النسب المئوية لإجابة المبحوثين عليها (79.4، 78.8، 77.6، 70.0) على التوالي، وكان متوسطاً في الفقرتين (1، 3)، حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين عليهما (69.8، 65.0) على التوالي أما الدرجة الكلية للأثر التنموي لمساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جاياكا) في المستوى المجتمعي في منطقة أريحا والأغوار، فقد كانت مرتفعة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لإجابة المبحوثين عليها (74.8).

أظهرت إجابة المبحوثين وجود أثر تنموي مرتفع لتنفيذ مشاريع (جاياكا) في منطقة أريحا والأغوار يعود إلى أن مشاريع (جاياكا) تراعي القضايا البيئية في المنطقة، ولكن باعتقاد الباحث أن توزيع مشاريع (جاياكا) على عدة قطاعات هو العامل الأكبر، والذي يؤثر تنموياً على شريحة كبيرة من المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى وجود أثر تنموي ملموس على مستوى المجتمع، ومن الأمثلة على المشاريع التنموية: الصرف الصحي، والطرق، وإنشاء المدارس، ومباني الهيئات المحلية، ومكب النفايات، والمراكز الصحية، والنفايات الصلبة، إضافة إلى مشاريع متعلقة في رفع قدرات وتنمية الموارد البشرية وتمكينهم، وفي الفقرة (3) كانت بنسبة (3.25) وهي أقل مساهمة تنموية كانت في إجابات المبحوثين في التخفيف من نسبة البطالة، ويعود ذلك إلى أنه يتم توظيف أيدي عاملة فقط لفترات مؤقتة أثناء تنفيذ وبناء المشاريع وبعد الانتهاء منها لن يتم تشغيل أيدي عاملة إلا المطلوب لإدارتها، ويعود هذا إلى أنها ليست مشاريع استثمارية دائمة الاستيعاب للأيدي العاملة ولم يتم تطويرها لتوظيف أكبر عدد من العاطلين عن العمل، باستثناء المساعدات التي كانت تقدم المساعدة لبعض النساء مثل ماكينات الخياطة وغيرها.

وهذا يتفق مع دراسة (العلي، 2011) في التنمية الاجتماعية ودور المنظمات الأجنبية في تحسين الأوضاع الحياتية للأفراد، ويتعارض مع دراسة حمدان (2010)، ودراسة ظاهر (2010)، بأن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لا تهدف إلى خلق أثر واقعي وتنموي، على عكس ذلك تسعى وكالة (جاياكا) إلى إيجاد الدور التنموي من خلال المشاريع في الهيئات المحلية.

حيث تم تنفيذ مشروع تطوير أكثر من عشرين مرفقاً من الخدمات العامة وتشمل عيادات صحية، ومدارس، وجسور، وشوارع، ويستهدف (16) هيئة محلية بقيمة (10) مليون دولار تقريباً، وكان الهدف

من المشروع تحسين وضع المعيشة في هذه المناطق، من خلال تحسين الخدمات العامة المقدمة للسكان.

وهذا يدل على أن (جايا) قد استطاعت معالجة مشكلة عدم الاهتمام التي تم إبرازها في دراسة (النخبة، 2006)، وقد تم تحقيق بعض توصيات الدراسة في العام 2014 بعد تحليل هذه الدراسة والحصول على النتائج.

4.1.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرابع:

ما هو تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايا) في تمكين الهيئات المحلية في منطقة (محافظة) أريحا والأغوار؟

من أجل الإجابة عن السؤال الرابع للدراسة، استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية ومستوى الدور، والجدول (5.4) يبين ذلك

جدول 5.4-أ: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، لتقييم (جايا) في تمكين الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار

الترتيب	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير التقييم
1	1	تهتم (جايا) بإكساب العاملين في الهيئات المحلية المهارات المتنوعة، لتمكينهم بشكل فاعل، من خلال برامج التدريب التي تقدمها.	4.02	0.79	80.4	مرتفع جداً
2	3	تشجع (جايا) على تبني مفاهيم العمل الجماعي بروح الفريق الواحد.	3.97	0.84	79.4	مرتفع
3	5	تعزز (جايا) ثقة المواطن بالهيئات المحلية .	3.95	0.71	79.0	مرتفع
4	7	قامت (جايا) بعقد دورات تدريبية في موضوع التدريب الفني في إدارة المشاريع المنفذة وتشغيلها.	3.95	0.79	79.0	مرتفع
5	6	تشجع (جايا) الهيئات المحلية على تحسين عملية الأداء الإداري.	3.77	0.80	75.4	مرتفع
6	8	ساهمت (جايا) في إعداد دراسات للمشاريع التنموية المقدمة للتمويل.	3.75	1.17	75.0	مرتفع

جدول 5.4-ب: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، لتقييم (جايا) في تمكين الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار

التسلسل	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير مستوى التقييم
7	2	تعمل (جايا) في ترسيخ ثقافة تغيير السلوك وتطويره، من خلال المشاريع المنفذة.	3.68	0.88	73.6	مرتفع
8	4	تساهم جايا في المساعدة في وضع خطط الهيئات المحلية.	3.65	0.99	71.0	مرتفع
		الدرجة الكلية لمدى ملائمة مساعدات (جايا) مع احتياجات منطقة أريحا والأغوار	4.04	0.52	80.8	مرتفعة جداً

أظهرت نتائج الدراسة في الجدول أعلاه إلى أن جايا تعمل على تمكين الهيئات المحلية حيث شكل جانب التدريب وتعزيز مفاهيم العمل الجماعي للعاملين في الهيئات المحلية أولوية لدى (جايا)، من خلال الجدول (5:4)، إن تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايا) في تمكين الهيئات المحلية في منطقة (محافظة) أريحا والأغوار كان مرتفعاً جداً في الفقرة (1)، حيث بلغت النسب المئوية لإجابة المبحوثين عليها (80.4)، وكان مرتفعاً في الفقرات (3، 5، 7، 6، 8، 2، 4)، حيث بلغت النسب المئوية لإجابة المبحوثين عليها (79.4، 79.0، 79.0، 75.4، 75.0، 73.6، 71.0) على التوالي، أما الدرجة الكلية لتقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايا) في تمكين الهيئات المحلية في منطقة (محافظة) أريحا والأغوار، فقد كانت مرتفعة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لإجابة المبحوثين عليها (76.8).

ويبين الجدول أعلاه أن (77%) من عينة الدراسة يرون أن هناك تقييماً لمساعدات (جايا) في تمكين الهيئات المحلية، وذلك لاهتمامها بإكساب العاملين في الهيئات المحلية المهارات المتنوعة، لتمكينهم بشكل فاعل، من خلال برامج التدريب التي تقدمها، وتقوم بعقد ورشات تدريبية باستمرار في مجالات مختلفة للهيئات المحلية، والهدف منه التمكين المؤسساتي للهيئات المحلية في مجالات (صرف صحي، ومياه، وإدارة بلديات، ومحاسبة، وسياحية،.....)، وهذا أمر طبيعي حيث إن التركيز على رفع الكفاءة من خلال الدورات التدريبية يساعد بشكل رئيسي في عملية التمكين للهيئات المحلية، الأمر الذي ينعكس لاحقاً وبشكل ايجابي على عمل (جايا)، أو على حالة التعاون في تنفيذ مشاريع

ما بين (جايا) والهيئات المحلية، حيث سيكون هناك فهم مسبق لآليات وإجراءات (جايا) يساعد في تنفيذ مشاريعها.

ومما يؤكد نتائج الدراسة أثبتت المقابلات التي قام بها الباحث أن هناك مشاركة كبيرة من العاملين والموظفين زاد عددهم عن (2700) موظف في الدورات والورشات التي نفذتها (جايا)، مما عزز لديهم خبرات ومهارات في هذه التخصصات، وكان هناك قدرة لدى بعض الهيئات المحلية في إدارة المشاريع بالتعاون مع (جايا)، وقامت (جايا) بتزويد الهيئات المحلية والمجالس المشتركة ببعض الاحتياجات الإدارية المطلوبة للعمل في أجهزة كمبيوتر، ومكاتب وغيرها، يوجد حالياً مشروع المساعدة العينية في إدارة النفايات الصلبة، حيث تسعى (جايا) إلى تحسين قدرات وزارة الحكم المحلي على مستوى السياسات والاستراتيجيات التي تخص قطاع النفايات الصلبة، وأيضاً دعم الهيئات المحلية في آليات متنوعة من أجل العمل وخدمة المواطن.

وهذا يتناسب مع دراسة (كوع، 2011) بضرورة وضع برامج تدريبية لأصحاب المصلحة في قطاع الحكم المحلي الفلسطيني، الذين سوف يقومون بتنفيذ الإستراتيجية للمجالس المشتركة، والعمل على تنفيذ السياسات القانونية والمالية والإدارية المقترحة، والتي تساهم في نجاح استراتيجية المجالس المشتركة من أجل تمكين الهيئات المحلية والمجالس المشتركة.

5.1.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الخامس:

ما ديمومة المشاريع المقدمة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايا) في منطقة أريحا والأغوار؟ من أجل الإجابة عن السؤال الخامس للدراسة، استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية ومستوى التقييم، والجدول (6.4) يبين ذلك

جدول 6.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، لديمومة المشاريع المقدمة من (جايا) في منطقة أريحا والأغوار

الترتيب	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير التقييم
1	5	ديمومة المشاريع وأهميتها مرتبطان بآثرها الإيجابي على المواطنين.	4.05	0.77	81.0	مرتفع جداً
2	6	تعمل (جايا) على تنفيذ مشاريع تنمية طويلة المدى.	4.03	0.95	80.6	مرتفع جداً
3	1	هنالك رقابة مستمرة على المشاريع بعد الانتهاء من تنفيذها.	3.83	0.68	76.6	مرتفع
4	4	هنالك تقييم وتقويم مستمران من (جايا) للمشاريع المنفذة بين فترة وأخرى.	3.80	0.82	76.0	مرتفع
5	3	هنالك متابعة مشتركة بين (جايا) والهيئات المحلية للمشاريع المنفذة سابقاً.	3.70	0.74	74.0	مرتفع
6	2	تعمل (جايا) على متابعة التغيير في ثقافة سلوك المواطنين تجاه المشاريع المنفذة.	3.66	0.77	73.2	مرتفع
الدرجة الكلية لديمومة المشاريع المقدمة من (جايا) في منطقة أريحا والأغوار						
			3.85	0.54	77.0	مرتفعة

يتضح من خلال الجدول (6:4) أن ديمومة المشاريع المقدمة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايا) في منطقة أريحا والأغوار، كانت مرتفعة جداً في الفترتين (5، 6)، حيث بلغت النسب المئوية لإجابة المبحوثين عليهما (81.0، 80.6) على التوالي، مرتفعاً في الفقرات (1، 4، 3، 2)، حيث بلغت النسب المئوية لإجابة المبحوثين عليها (76.6، 76.0، 74.0، 73.2) على التوالي، أما الدرجة الكلية لديمومة المشاريع المقدمة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايا) في منطقة أريحا والأغوار، فقد كانت مرتفعة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لإجابة المبحوثين عليها (77.0).

أظهرت النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن المشاريع المنفذة من (جايا) تتصف بالديمومة، وهي كذلك مشاريع تنمية طويلة المدى، وذلك نظراً لطبيعة المشاريع المنفذة: كالمدارس، ومشاريع الصرف الصحي، ومكب النفايات وغيرها، وهذا يدل على أن (جايا) تسعى لتنفيذ المشاريع ذات الديمومة الدائمة للمواطنين، وذلك لارتباط المشاريع وأهميتها بآثرها الإيجابي على المواطنين، وتعمل على تنفيذ مشاريع طويلة المدى، مما يؤدي إلى تمسك الهيئات المحلية والمواطنين بمثل هذه المشاريع والمحافظة عليها.

ومما يعزز ديمومة هذه المشاريع أن هناك وجود عملية رقابة مستمرة من (جايا) بالإضافة إلى عملية التقييم والتقويم المستمرة.

ومما يؤكد على نتائج الدراسة أن هناك مشروعاً على أرض الواقع (تنفيذ مشروع الصرف الصحي) في أريحا بقيمة (35-40) مليون دولار، وقد تم تنفيذ مشاريع للمساعدات الفنية بقيمة (2) مليون دولار للهيئات المحلية والمجالس المشتركة في أريحا والأغوار، وتم تنفيذ مشاريع من المنحة اليابانية بقيمة (14) مليون دولار، وجميعها للهيئات المحلية، ومجالس الخدمات المشتركة في أريحا والأغوار، إضافة إلى تزويد الهيئات المحلية والمجالس المشتركة بعدد من الآليات، والسيارات، والحاويات، وما يتطلب من أجل تمكين وتقوية الهيئات المحلية في أريحا والأغوار.

6.1.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة السادس:

ما هي طبيعة التحديات التي تعيق عمل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في منطقة أريحا والأغوار؟

وانبثق عنه الأسئلة الفرعية التالية :

1.6.1.4 ما التحديات الاحتلال الإسرائيلي التي تعيق عمل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في منطقة أريحا والأغوار؟

2.6.1.4 ما الإجراءات القانونية التي تعيق عمل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في منطقة أريحا والأغوار؟

3.6.1.4 ما الإجراءات الإدارية والتنظيمية من (جايجا) التي تعيق تنفيذ المشاريع في أريحا والأغوار؟

4.6.1.4 ما التحديات الاجتماعية التي تواجه (جايجا) وتعيقها في تنفيذ المشاريع؟

من أجل الإجابة عن السؤال السادس للدراسة والأسئلة الفرعية المنبثقة عنه، استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية ومستوى التحدي، والجداول (7.4-10.4) تبين ذلك.

1.6.1.4 السؤال الفرعي الأول:

ما التحديات الاحتلال الإسرائيلي التي تعيق عمل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في منطقة أريحا والأغوار؟

جدول 7.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، لتحديات الاحتلال الإسرائيلي التي تعيق عمل (جاكا) في منطقة أريحا والأغوار:

الترتيب	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير التحدي
1	1	سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الموارد الطبيعية والمياه وغيرها يحد من تنفيذ بعض المشاريع .	4.59	0.70	91.8	مرتفع جداً
2	4	الطرق الالتفافية للمستوطنات تمنع تنفيذ المشاريع ومتابعتها.	4.52	0.79	90.4	مرتفع جداً
3	3	تشكل المستوطنات عائقاً أمام تواصل الهيئات المحلية، لتنفيذ المشاريع ومتابعتها.	4.49	0.78	89.8	مرتفع جداً
4	5	تأخذ الإجراءات الإسرائيلية وقتاً طويلاً للموافقة على إقامة المشاريع في مناطق أريحا والأغوار.	4.43	0.74	88.6	مرتفع جداً
5	2	يعمل الجدار الفاصل على منع التواصل (الإقليمي، والاقتصادي، والمؤسسي)، ويؤدي إلى معوقات في إقامة المشاريع.	4.40	0.74	88.0	مرتفع جداً
الدرجة الكلية لتحديات الاحتلال الإسرائيلي التي تعيق عمل (جاكا) في منطقة أريحا والأغوار						
			4.49	0.63	89.8	مرتفعة جداً

يتضح من خلال الجدول (7:4) أن تحديات الاحتلال الإسرائيلي التي تعيق عمل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جاكا) في منطقة أريحا والأغوار، كانت مرتفعة جداً في الفقرات جميعها، حيث بلغت النسب المئوية لإجابة المبحوثين عليهما (91.8، 90.4، 89.8، 88.6، 88.0) على التوالي، أما الدرجة الكلية لتحديات الاحتلال الإسرائيلي التي تعيق عمل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جاكا) في منطقة أريحا والأغوار، فقد كانت مرتفعة جداً حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لإجابات المبحوثين عليها (89.8).

أكد المبحوثون على وجود تحديات جمة فرضها الاحتلال الإسرائيلي في مناطق السلطة الفلسطينية، وعلى رأسها سيطرة الاحتلال على الموارد الطبيعية، مما يحد قدرة (جاكا) على تنفيذ مشاريع بحاجة إلى الموارد الطبيعية، والمياه ومن هذه التحديات أيضاً: الطرق الالتفافية، والمستوطنات، والحواجز، والجدار الفاصل، ويرى الباحث أن (جاكا) تواجه تحديات في عملها، بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وأهمها سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الموارد الطبيعية، والمياه وغيرها، يحد من تنفيذ بعض

المشاريع، وهناك علاقة واضحة بين البند (1) والبند(5) حيث إن سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الموارد يؤدي إلى طول إجراءات الموافقة على أية مشاريع تطويرية ذات علاقة بهذه الموارد.

وهذه التحديات تشكل عائقاً أمام (جايا) بنسبة (89%)، ويعود ذلك إلى سيطرة الاحتلال على منطقة أريحا والأغوار بنسبة تزيد عن (60%) من الأراضي التي تُعد منطقة (c)، وكانت تمانع إصدار تراخيص للمشاريع سواء لمكب النفايات، أو مباني للهيئات المحلية أو شق الطرق وتعبيدها.

وهذا يتوافق مع دراسة (العلي، 2011)، ودراسة (حسن، 2011)، ودراسة (ماس، 2005)، ودراسة (جابر، 2005)، ودراسة (كوع، 2011)، ودراسة (لبد، 2004) أن المنظمات الأجنبية تواجه معوقات عديدة ومنها معوقات مالية، واجتماعية، وقانونية، وأخرى من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

2.6.1.4 السؤال الفرعي الثاني:

ما الإجراءات القانونية التي تعيق عمل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايا) في منطقة أريحا والأغوار؟

جدول 8.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، للإجراءات القانونية التي تعيق عمل (جايا) في منطقة أريحا والأغوار

الترتيب	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير التحدي
1	3	عدم توفر قوانين خاصة لمنطقة أريحا والأغوار تساعد في تسهيل الإجراءات القانونية لتنفيذ المشاريع.	3.53	1.00	70.6	مرتفع
2	4	عدم توفر قوانين خاصة في عمل مجالس الخدمات المشتركة.	3.34	1.11	66.8	متوسط
3	5	عدم المصادقة على مشاريع قوانين أعدتها السلطة الفلسطينية تخص الهيئات المحلية.	3.29	1.13	65.8	متوسط
4	2	يوجد ضعف عام في فهم الإجراءات القانونية في تنفيذ المشاريع من (جايا).	2.99	1.08	59.8	منخفض
5	1	بعض الأنظمة والقوانين المعمول بها في السلطة الفلسطينية تعمل على إعاقة عمل جايا في منطقة أريحا والأغوار.	2.95	1.10	59.0	منخفض
		الدرجة الكلية للإجراءات القانونية التي تعيق عمل (جايا) في أريحا والأغوار	3.22	0.83	64.4	متوسطة

يتضح من خلال الجدول (8:4) أن الإجراءات القانونية التي تعيق عمل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في منطقة أريحا والأغوار، كانت مرتفعة في الفقرة (3)، حيث بلغت النسب المئوية لإجابات المبحوثين عليها (70.6)، وكانت متوسطة في الفقرتين (4، 5)، حيث بلغت النسب المئوية لإجابة المبحوثين عليهما (66.8، 65.8) على التوالي، وكانت منخفضة في الفقرتين (2، 1)، حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين عليها (59.8، 59.0) على التوالي أما الدرجة الكلية للإجراءات القانونية التي تعيق عمل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في منطقة أريحا والأغوار، فقد كانت متوسطة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لإجابات المبحوثين عليها (64.4).

أكد المبحوثون أن (جايجا) تواجه تحديات في الإجراءات القانونية جاءت بنسبة متوسطة ويعود ذلك إلى عدم توفر قوانين خاصة لمنطقة أريحا والأغوار تساعد في تسهيل الإجراءات القانونية لتنفيذ المشاريع، وأيضاً إلى عدم المصادقة على مشاريع قوانين أعدتها السلطة الفلسطينية تخص الهيئات المحلية، وأيضاً السيطرة شبه الكاملة للاحتلال الإسرائيلي على المنطقة المصنفة (c)، وعدم توفر قوانين خاصة في المنطقة، ومن الأمثلة على ذلك عند تخصيص قطعة الأرض لمشروع تواجه صعوبات تتطلب وقتاً طويلاً لأخذ الموافقة الإسرائيلية لتنفيذ المشروع.

وغياب المجلس التشريعي أدى إلى إبقاء مشاريع القوانين بدون مصادقة، وبالتالي عدم تنفيذها على أرض الواقع، هذا بالإضافة إلى غياب دور السلطة في المنطقة المصنفة (c)، والتي تشمل مساحات واسعة في مناطق أريحا والأغوار الأمر الذي يعيق تطبيق أي تشريع أو قانون ذي علاقة.

وهذا يتوافق مع نتائج (دراسة العلي، 2011) بأن المنظمات الأجنبية تواجه معوقات قانونية، وبتناسب مع دراسة (كوع، 2011) وضع قانون جديد للهيئات المحلية يحتوي على صياغات وتشريعات مناسبة، وتحديد العلاقات بين الوحدات المحلية بالاستناد إلى نصوص دستورية، أو قانونية وعدم تركها للأنظمة واللوائح الصادرة عن السلطة التنفيذية.

16.3.2.1 السؤال الفرعي الثالث:

ما الإجراءات الإدارية والتنظيمية من (جايجا) تعيق تنفيذ المشاريع في أريحا والأغوار؟

جدول 9.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، للإجراءات الإدارية والتنظيمية من (جايا) والتي تعيق تنفيذ المشاريع في أريحا والأغوار

الترتيب	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير التحدي
1	5	العاملون في (جايا) يضطرون للحصول على المصادقات التفصيلية للمشاريع من إدارة جايا في اليابان.	4.15	0.71	83.0	مرتفع جداً
2	1	تأخذ الإجراءات الإدارية المعمول بها من (جايا) وقتاً طويلاً.	3.77	1.08	75.4	مرتفع
3	3	إرسال العديد من اللجان لدراسة المشروع تعمل على تأخير تنفيذها.	3.60	0.99	72.0	مرتفع
4	2	تُعد معايير (جايا) لتنفيذ المشاريع معقدة ومتعددة .	3.41	1.05	68.2	متوسط
5	4	يوجد غياب للفهم المشترك ما بين (جايا) والهيئات المحلية في بعض القضايا .	2.97	0.99	59.4	منخفض
		الدرجة الكلية للإجراءات الإدارية والتنظيمية من قبل (جايا) تعيق تنفيذ المشاريع في أريحا والأغوار	3.58	0.65	71.6	مرتفعة

يتضح من خلال الجدول (9:4) أن الإجراءات الإدارية والتنظيمية من (جايا) تعيق تنفيذ المشاريع في أريحا والأغوار، كانت مرتفعة جداً في الفقرة (5)، حيث بلغت النسبة المئوية لإجابة المبحوثين عليها (83.0)، وكانت مرتفعة في الفقرة (1)، حيث بلغت النسب المئوية لإجابة المبحوثين عليها (75.4)، وكانت متوسطة في الفقرة (2)، حيث بلغت النسب المئوية لإجابة المبحوثين عليها (68.2)، وكانت منخفضة في الفقرة (4)، حيث بلغت النسبة المئوية لإجابة المبحوثين عليها (59.4)، أما الدرجة الكلية للإجراءات الإدارية والتنظيمية من (جايا) تعيق تنفيذ المشاريع في أريحا والأغوار، فقد كانت مرتفعة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لإجابات المبحوثين عليها (71.6).

يظهر من الجدول أعلاه أن (جايا) تواجه تحديات متمثلة في الإجراءات الإدارية، التي تعيق عملها بنسبة (71%) حيث تُعد نسبة غير مرتفعة، إلا أن سبب هذه التحديات تعود إلى أن العاملين في (جايا) يضطرون للحصول على المصادقات التفصيلية للمشاريع من إدارة (جايا) في اليابان، وهذا يفسر وجود غياب للفهم المشترك بين (جايا) والهيئات المحلية كما هو في البند (4)، وطبيعة الإجراءات التي تقوم بها جايا والتعامل مع أكثر من جهة سواء داخلية وخارجية، مما يتطلب أخذ

وقت طويل حتى تتم الموافقة على المشروع وتنفيذه، ولكنها لم تكن عائقاً في تنفيذ المشاريع بالتعاون مع الشركاء المختلفين من وزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، والسياحة، والزراعة وغيرها. وهذا يتوافق مع دراسة (حامد، 2009) أن هناك مركزية في النظام الإداري للهيئات المحلية، وتعدد المستويات الإدارية، وعدم ملائمة قانون الهيئات المحلية الفلسطينية لعام 1997 للواقع الحالي في منطقة الدراسة، وعدم توفر المرونة اللازمة لمواجهة التطورات والتحديات المختلفة.

4.6.1.4 السؤال الفرعي الرابع:

ما التحديات الاجتماعية التي تواجه (جايا) وتعيقها في تنفيذ المشاريع؟

جدول 10.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، للتحديات الاجتماعية التي تواجه (جايا) وتعيقها في تنفيذ المشاريع:

الترتيب	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير التحدي
1	1	ثقافة المجتمعات المحلية وعاداتها تعيق تنفيذ بعض المشاريع التي تطرحها (جايا).	3.15	1.19	63.0	متوسط
2	3	تخوف المجتمعات المحلية من الهدف في عمل المؤسسات الأجنبية وسياساتها.	3.14	1.31	62.8	متوسط
3	4	قلة مساهمة المجتمع المحلي في بعض المشاريع يعيق تنفيذها.	3.08	1.11	61.6	متوسط
4	2	السيطرة العشوائية في المجالس المحلية تعيق تنفيذ المشاريع أو تؤخرها.	2.69	1.10	53.8	منخفض
		الدرجة الكلية للتحديات الاجتماعية التي تواجه (جايا) وتعيقها في تنفيذ المشاريع	3.01	0.98	60.2	متوسطة

يتضح من خلال الجدول (10:4) أن التحديات الاجتماعية التي تواجه (جايا) وتعيقها في تنفيذ المشاريع، كانت متوسطة في الفقرات (1، 3، 4)، حيث بلغت النسب المئوية لإجابات المبحوثين عليها (63.0، 62.8، 61.6) على التوالي، وكانت منخفضة في الفقرة (2)، حيث بلغت النسبة المئوية لإجابة المبحوثين عليها (53.8)، أما الدرجة الكلية للتحديات الاجتماعية التي تواجه جايا

وتعيقها في تنفيذ المشاريع، فقد كانت متوسطة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لإجابة المبحوثين عليها (60.2).

أكد المبحوثون في الجدول أعلاه أن (جاياكا) تواجه تحديات اجتماعية تعيق تنفيذ المشاريع، ولكنها بشكل عام أقل التحديات الأخرى ونسبة لا تتجاوز (6%) ويتم تجاوزها، ويعود ذلك إلى ثقافة المجتمعات المحلية وعاداتها التي تعيق تنفيذ بعض المشاريع التي تطرحها (جاياكا)، إضافة إلى أن هناك سيطرة عشائرية في بعض الهيئات المحلية كانت تعيق تنفيذ بعض المشاريع، نظرا لوجود مصالح عشائرية خاصة، وعدم تقبل العنصر النسائي في الهيئات المحلية في بداية تشكيل الهيئات المحلية، وأيضا قلة مساهمة المجتمع المحلي في دعم المشاريع.

ومع مرور الوقت، من قيام (جاياكا) بتنفيذ المشاريع أصبح هناك وعي حول وكالة (جاياكا)، وما تقوم به من تنفيذ مشاريع تخدم المصلحة العامة، تساهم في تسهيل العمل لديها؛ من أجل الحصول على مشاريع تنموية تخدم منطقة أريحا والأغوار. وهذا يتناسب مع دراسة (العلي، 2011) بان من المعوقات التي تواجه المنظمات الأجنبية في فلسطين معوقات اجتماعية.

7.1.4 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

1.7.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير نوع قطاع الحكم المحلي.

ومن أجل فحص الفرضية، استخدم الباحث اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (Independent t-test) ونتائج الجدول (11:4) تبين ذلك:

جدول 11.4: نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في متوسط إجابة المبحوثين من حيث تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير نوع قطاع الحكم المحلي:

نوع قطاع الحكم المحلي	هيئة محلية (ن=143)		مجلس مشترك (ن=11)		مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	
مدى الملائمة	4.04	0.49	4.08	0.82	0.802
الإجراءات	4.07	0.47	4.20	0.53	0.406
الأثر التنموي	3.72	0.63	3.97	0.66	0.199
تمكين الهيئات المحلية	3.84	0.63	3.90	0.81	0.772
ديمومة المشاريع	3.84	0.52	3.96	0.72	0.378
التحديات	4.49	0.62	4.51	0.71	0.904
	3.19	0.82	3.60	0.91	0.117
	3.57	0.66	3.76	0.61	0.336
	3.00	0.97	3.25	1.19	0.413
	3.59	0.44	3.81	0.57	0.125

* دال إحصائي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، ودرجة حرية (152)

يتضح من الجدول (11:4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير نوع قطاع الحكم المحلي، حيث بلغت قيم مستوى الدلالة المحسوبة (0.802، 0.406، 0.199، 0.772، 0.378، 0.904، 0.117، 0.336، 0.413، 0.125) على التوالي.

ويعود السبب في عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين لأنهم جميعاً أعضاء في مجالس الهيئات المحلية ويطلعون بشكل مستمر على المساعدات المقدمة من وكالة (جايجا)، وليس هناك أية مفارقات بين الأعضاء في تقييم (جايجا)، والجميع مطلع على نوعية المساعدات المقدمة من (جايجا)، ولا يوجد انحياز لأي مؤسسة أخرى ممولة أو مستفيدة.

2.7.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعا لمتغير المؤهل العلمي، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في متوسط إجابة المبحوثين من تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير المؤهل العلمي، والجدولان (13:4) و(14:4) يبينان ذلك:

جدول 12.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المحور	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
مدى الملائمة	الثانوية العامة فما دون	69	3.92	0.56	
	الدبلوم	32	4.12	0.46	
	بكالوريوس فأعلى	53	4.16	0.47	
الإجراءات	الثانوية العامة فما دون	69	4.04	0.48	
	الدبلوم	32	4.13	0.47	
	بكالوريوس فأعلى	53	4.10	0.48	
الأثر التنموي	الثانوية العامة فما دون	69	3.61	0.68	
	الدبلوم	32	3.84	0.58	
	بكالوريوس فأعلى	53	3.84	0.59	
تمكين الهيئات المحلية	الثانوية العامة فما دون	69	3.77	0.63	
	الدبلوم	32	3.84	0.65	
	بكالوريوس فأعلى	53	3.95	0.65	
ديمومة المشاريع	الثانوية العامة فما دون	69	3.83	0.58	
	الدبلوم	32	3.88	0.51	
	بكالوريوس فأعلى	53	3.85	0.50	
التحديات	الثانوية العامة فما دون	69	4.50	0.59	تحديات الاحتلال الإسرائيلي
	الدبلوم	32	4.38	0.69	
	بكالوريوس فأعلى	53	4.54	0.64	
	الثانوية العامة فما دون	69	3.07	0.76	الإجراءات القانونية
	الدبلوم	32	3.26	0.89	
	بكالوريوس فأعلى	53	3.39	0.86	
	الثانوية العامة فما دون	69	3.63	0.57	الإجراءات الإدارية والتنظيمية
	الدبلوم	32	3.56	0.75	
	بكالوريوس فأعلى	53	3.53	0.70	
	الثانوية العامة فما دون	69	3.08	0.84	التحديات الاجتماعية
	الدبلوم	32	3.06	1.11	
	بكالوريوس فأعلى	53	2.90	1.09	
	الثانوية العامة فما دون	69	3.60	0.39	الدرجة الكلية للتحديات
	الدبلوم	32	3.59	0.55	
	بكالوريوس فأعلى	53	3.63	0.48	

جدول 13.4: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسط إجابة المبحوثين من حيث تقييم مساعدات (جاكا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة	
مدى الملائمة	بين المجموعات	1.978	2	0.989	3.791	*0.025	
	داخل المجموعات	39.399	151	0.261			
	المجموع	41.377	153				
الإجراءات	بين المجموعات	0.187	2	0.093	0.406	0.667	
	داخل المجموعات	34.715	151	0.230			
	المجموع	34.902	153				
الأثر التنموي	بين المجموعات	1.914	2	0.957	2.416	0.093	
	داخل المجموعات	59.806	151	0.396			
	المجموع	61.720	153				
تمكين الهيئات المحلية	بين المجموعات	0.948	2	0.474	1.154	0.318	
	داخل المجموعات	62.038	151	0.411			
	المجموع	62.986	153				
ديمومة المشاريع	بين المجموعات	0.043	2	0.022	0.073	0.929	
	داخل المجموعات	44.431	151	0.294			
	المجموع	44.474	153				
التحديات	تحديات الاحتلال الإسرائيلي	بين المجموعات	0.557	2	0.279	0.703	0.497
		داخل المجموعات	59.837	151	0.396		
		المجموع	60.394	153			
	الإجراءات القانونية	بين المجموعات	3.120	2	1.560	2.298	0.104
		داخل المجموعات	102.493	151	0.679		
		المجموع	105.614	153			
	الإجراءات الإدارية والتنظيمية	بين المجموعات	0.305	2	0.153	0.356	0.701
		داخل المجموعات	64.796	151	0.429		
		المجموع	65.102	153			
	التحديات الاجتماعية	بين المجموعات	1.142	2	0.571	0.586	0.558
		داخل المجموعات	147.263	151	0.975		
		المجموع	148.405	153			
	الدرجة الكلية للتحديات	بين المجموعات	0.038	2	0.019	0.091	0.913
		داخل المجموعات	31.659	151	0.210		
		المجموع	31.697	153			

*دال إحصائي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (13:4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جاياكا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير المؤهل العلمي، في الإجراءات، والأثر التنموي، وتمكين الهيئات المحلية، وتحديات الاحتلال الإسرائيلي، والإجراءات القانونية، والإجراءات الإدارية والتنظيمية، والتحديات الاجتماعية، والدرجة الكلية للتحديات، حيث بلغت قيم مستوى الدلالة المحسوبة (0.667، 0.093، 0.318، 0.929، 0.497، 0.104، 0.701، 0.558، 0.913) على التوالي، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث مدى الملائمة، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.025)، ولمعرفة مصدر الفروق، فقد استخدم الباحث اختبار (شيفيه) للمقارنة البعدية Scheffe Post Hoc Test، والجدول (15:4) يبين نتائج المقارنة

جدول 14.4: نتائج اختبار (شيفيه) للمقارنة البعدية بين متوسطات محور مدى الملائمة، وفق متغير المؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	المتوسط	الثانوية العامة فما دون	الدبلوم	بكالوريوس فأعلى
الثانوية العامة فما دون	3.92		0.201-	*0.241-
الدبلوم	4.12			0.041-
بكالوريوس فأعلى	4.16			

*دال إحصائي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يشير الجدول (14:4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث مدى الملائمة تعزى لمتغير المؤهل العلمي بين حملة الثانوية العامة فما دون، وحملة البكالوريوس فأعلى، ولصالح حملة البكالوريوس فأعلى.

نرى أن هذا الفرق يعود إلى أن حملة شهادة البكالوريوس وب تخصصاتها المختلفة يكونون أكثر دراسة واطلاعاً وأكثر إماماً بالدراسة من حملة الشهادات الأقل من البكالوريوس، وذوي ثقافة مهنية أعلى بشكل يجعلهم أكثر إماماً بتأثيرات الخطط التنموية على القطاع.

حيث تكون لهم القدرة على تقييم المساعدات المقدمة من (جاياكا) من حيث نجاعتها في تحقيق الأهداف المطلوبة، سواء كانت الأثر التنموي أو الاستدامة أو مدى مساهمة هذه المشاريع في

التخفيف من نسبة البطالة، ومن المفترض أيضا لهم القدرة على المساهمة في دراسة الخطط التنموية على المستوى المحلي.

وتؤكد دراسة (كوع، 2011) أنه يوجد نسبة مرتفعة من التحصيل العلمي في قطاع الحكم المحلي، وأنه يوجد وعي وإدراك من العاملين في قطاع الحكم المحلي بأهداف استراتيجية المجالس المشتركة المتوقع تحقيقها خلال السنوات القادمة.

3.7.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار، تعزى لمتغير الصفة الوظيفية.

ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعا لمتغير الصفة الوظيفية، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في متوسط إجابة المبحوثين من تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير الصفة الوظيفية، والجدولان (15:4) و(16:4) يبينان ذلك:

جدول 15.4-أ: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقييم مساعدات (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير الصفة الوظيفية:

المحور	الصفة الوظيفية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدى الملائمة	رئيس/ عضو هيئة محلية	121	3.98	0.52
	رئيس/عضو مجلس مشترك	16	4.20	0.50
	عضو لجنة مشروع	17	4.30	0.45
الإجراءات	رئيس/ عضو هيئة محلية	121	4.08	0.47
	رئيس/عضو مجلس مشترك	16	4.14	0.59
	عضو لجنة مشروع	17	4.03	0.45
الأثر التنموي	رئيس/ عضو هيئة محلية	121	3.69	0.63
	رئيس/عضو مجلس مشترك	16	3.94	0.78
	عضو لجنة مشروع	17	3.87	0.52

جدول 15.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقييم مساعدات (جاكا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير الصفة الوظيفية:

المحور	الصفة الوظيفية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تمكين الهيئات المحلية	رئيس/ عضو هيئة محلية	121	3.78	0.63
	رئيس/عضو مجلس مشترك	16	3.91	0.70
	عضو لجنة مشروع	17	4.21	0.59
ديمومة المشاريع	رئيس/ عضو هيئة محلية	121	3.83	0.52
	رئيس/عضو مجلس مشترك	16	3.90	0.63
	عضو لجنة مشروع	17	3.88	0.61
التحديات	رئيس/ عضو هيئة محلية	121	4.52	0.60
	رئيس/عضو مجلس مشترك	16	4.18	0.73
	عضو لجنة مشروع	17	4.52	0.66
	رئيس/ عضو هيئة محلية	121	3.18	0.81
	رئيس/عضو مجلس مشترك	16	3.64	0.88
	عضو لجنة مشروع	17	3.12	0.87
	رئيس/ عضو هيئة محلية	121	3.62	0.63
	رئيس/عضو مجلس مشترك	16	3.65	0.77
	عضو لجنة مشروع	17	3.25	0.64
	رئيس/ عضو هيئة محلية	121	3.00	0.91
	رئيس/عضو مجلس مشترك	16	3.78	1.04
	عضو لجنة مشروع	17	2.41	1.02
	رئيس/ عضو هيئة محلية	121	3.61	0.44
	رئيس/عضو مجلس مشترك	16	3.81	0.56
	عضو لجنة مشروع	17	3.37	0.32
	رئيس/ عضو هيئة محلية	121	3.83	0.52
	رئيس/عضو مجلس مشترك	16	3.90	0.63
	عضو لجنة مشروع	17	3.88	0.61
	رئيس/ عضو هيئة محلية	121	4.52	0.60
	رئيس/عضو مجلس مشترك	16	4.18	0.73
	عضو لجنة مشروع	17	4.52	0.66
	رئيس/ عضو هيئة محلية	121	3.18	0.81
	رئيس/عضو مجلس مشترك	16	3.64	0.88
	عضو لجنة مشروع	17	3.12	0.87

جدول 16.4: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسط إجابة المبحوثين من حيث تقييم مساعدات (جايا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير الصفة الوظيفية

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة	
مدى الملائمة	بين المجموعات	1.921	2	0.960	3.675	*0.028	
	داخل المجموعات	39.456	151	0.261			
	المجموع	41.377	153				
الإجراءات	بين المجموعات	0.093	2	0.046	0.201	0.818	
	داخل المجموعات	34.809	151	0.231			
	المجموع	34.902	153				
الأثر التنموي	بين المجموعات	1.222	2	0.611	1.525	0.221	
	داخل المجموعات	60.498	151	0.401			
	المجموع	61.720	153				
تمكين الهيئات المحلية	بين المجموعات	2.829	2	1.415	3.551	*0.031	
	داخل المجموعات	60.157	151	0.398			
	المجموع	62.986	153				
ديمومة المشاريع	بين المجموعات	0.078	2	0.039	0.132	0.876	
	داخل المجموعات	44.396	151	0.294			
	المجموع	44.474	153				
التحديات	تحديات الاحتلال الإسرائيلي	بين المجموعات	1.739	2	.869	0.110	2.238
		داخل المجموعات	58.655	151	.388		
		المجموع	60.394	153			
الإجراءات القانونية	بين المجموعات	3.159	2	1.579	2.328	0.101	
	داخل المجموعات	102.455	151	0.679			
	المجموع	105.614	153				
الإجراءات الإدارية والتنظيمية	بين المجموعات	2.139	2	1.070	2.565	0.080	
	داخل المجموعات	62.962	151	0.417			
	المجموع	65.102	153				
التحديات الاجتماعية	بين المجموعات	15.616	2	7.808	8.879	*0.0001	
	داخل المجموعات	132.789	151	0.879			
	المجموع	148.405	153				
الدرجة الكلية للتحديات	بين المجموعات	1.620	2	0.810	4.065	*0.019	
	داخل المجموعات	30.077	151	0.199			
	المجموع	31.697	153				

*دال إحصائي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (16:4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايا) في دعم الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار، تعزى لمتغير الصفة الوظيفية، في الإجراءات، والأثر التنموي وديمومة المشاريع، وتحديات الاحتلال الإسرائيلي، والإجراءات القانونية، والإجراءات الإدارية والتنظيمية، حيث بلغت قيم مستوى الدلالة المحسوبة (0.818، 0.221، 0.876، 0.110، 0.101، 0.080) على التوالي، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث مدى الملائمة وتمكين الهيئات المحلية والتحديات الاجتماعية، والدرجة الكلية للتحديات، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.028، 0.031، 0.0001، 0.019) على التوالي، ولمعرفة مصدر الفروق، فقد استخدم الباحث اختبار (شيفيه) للمقارنة البعدية (cheffe Post Hoc Test)، والجدول (17:4) يبين نتائج المقارنة.

جدول 17.4: نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات محاور مدى الملائمة وتمكين الهيئات المحلية، والتحديات الاجتماعية، والدرجة الكلية للتحديات، وفق متغير الصفة الوظيفية

المحور	الصفة الوظيفية	المتوسط	رئيس/ عضو هيئة محلية	رئيس/عضو مجلس مشترك	عضو لجنة مشروع
مدى الملائمة	رئيس/ عضو هيئة محلية	3.98		0.211-	*0.317-
	رئيس/عضو مجلس مشترك	4.20			0.116-
	عضو لجنة مشروع	4.30			
تمكين الهيئات المحلية	رئيس/ عضو هيئة محلية	3.78		0.123-	*0.430-
	رئيس/عضو مجلس مشترك	3.91			0.307-
	عضو لجنة مشروع	4.21			
التحديات الاجتماعية	رئيس/ عضو هيئة محلية	3.00		*0.783-	0.586
	رئيس/عضو مجلس مشترك	3.78			*1.369
	عضو لجنة مشروع	2.41			
الدرجة الكلية للتحديات	رئيس/ عضو هيئة محلية	3.61		0.202-	0.239
	رئيس/عضو مجلس مشترك	3.81			*0.441
	عضو لجنة مشروع	3.37			

*دال إحصائي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يشير الجدول (17:4) إلى :

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث مدى الملائمة، تعزى لمتغير الصفة الوظيفية بين (رئيس/عضو هيئة محلية) و(عضو لجنة مشروع)، ولصالح (عضو لجنة مشروع).

ويعود هذا الفرق إلى أن عضو لجنة المشروع يكون على اطلاع أكثر تفصيلي في حيثيات المشروع لتحديد مدى ملائمة المساعدات مع احتياجات المنطقة والهيئات المحلية من خلال احتكاكه وتواصله في المسح الميداني قبل إقرار أو تنفيذ أي مشروع.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث تمكين الهيئات المحلية تعزى لمتغير الصفة الوظيفية بين (رئيس/عضو هيئة محلية) و(عضو لجنة مشروع)، ولصالح (عضو لجنة مشروع).

وأيضاً يكون عضو لجنة المشروع أكثر اطلاعا على إمكانيات الهيئات المحلية في إدارة المشاريع سواء من حيث الإمكانيات البشرية أو المادية في المشاريع، فيكون لديه القدرة في معرفة إن كان بإمكانه إدارة مشروع ما، أم أنه بحاجة إلى أدوات وخبرات تمكنه القيام بمهامه على أكمل وجه.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث التحديات الاجتماعية، تعزى لمتغير الصفة الوظيفية بين (رئيس/عضو هيئة محلية) و(رئيس/عضو مجلس مشترك)، ولصالح (رئيس/عضو مجلس مشترك).

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث التحديات الاجتماعية، متوسط إجابة تعزى لمتغير الصفة الوظيفية بين (رئيس/عضو مجلس مشترك) و(عضو لجنة مشروع)، ولصالح (رئيس/عضو مجلس مشترك).

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث الدرجة الكلية للتحديات تعزى لمتغير الصفة الوظيفية بين (رئيس/عضو مجلس مشترك) و(عضو لجنة مشروع)، ولصالح (رئيس/عضو مجلس مشترك).

نستطيع أن نقول بأن ذلك يعود إلى أن رئيس أو عضو لجنة مجلس الخدمات المشترك على اطلاع مستمر في المشاكل الاجتماعية، التي تواجه الهيئات المحلية عند تنفيذ مشاريع مشتركة تخدم أكثر من هيئة محلية، أو خدمات مشتركة لأكثر من قرية، أو قطاعات متعددة، مما يكون بالواجهة الأمامية أمام الهيئات المحلية بالمشاكل التي يواجهونها.

4.7.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير عدد سنوات العضوية.

ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعا لمتغير الصفة الوظيفية، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في متوسط إجابة المبحوثين من تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير عدد سنوات العضوية، والجدولان (18:4) و(19:4)

جدول 18.4-أ: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقييم مساعدات (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير عدد سنوات العضوية:

المحور	عدد سنوات العضوية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدى الملائمة	خمس سنوات فما دون	103	4.06	0.50
	من ست -عشر سنوات	42	4.04	0.51
	إحدى عشرة سنة فأكثر	9	3.90	0.82
الإجراءات	خمس سنوات فما دون	103	4.10	0.47
	من ست -عشر سنوات	42	3.99	0.46
	إحدى عشرة سنة فأكثر	9	4.24	0.66
الأثر التنموي	خمس سنوات فما دون	103	3.80	0.59
	من ست -عشر سنوات	42	3.60	0.72
	إحدى عشرة سنة فأكثر	9	3.59	0.69
تمكين الهيئات المحلية	خمس سنوات فما دون	103	3.86	0.63
	من ست -عشر سنوات	42	3.87	0.64
	إحدى عشرة سنة فأكثر	9	3.57	0.83
ديمومة المشاريع	خمس سنوات فما دون	103	3.85	0.54
	من ست -عشر سنوات	42	3.90	0.51
	إحدى عشرة سنة فأكثر	9	3.48	0.54

جدول 18.4-ب: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقييم مساعدات (جايا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير عدد سنوات العضوية:

المحور	عدد سنوات العضوية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المحور
التحديات	تحددات	خمس سنوات فما دون	103	4.51	0.65
	الاحتلال الإسرائيلي	من ست - عشر سنوات	42	4.49	0.58
		إحدى عشرة سنة فأكثر	9	4.20	0.62
	الإجراءات القانونية	خمس سنوات فما دون	103	3.30	0.84
		من ست - عشر سنوات	42	3.01	0.82
		إحدى عشرة سنة فأكثر	9	3.33	0.73
	الإجراءات الإدارية والتنظيمية	خمس سنوات فما دون	103	3.64	0.62
		من ست - عشر سنوات	42	3.43	0.62
		إحدى عشرة سنة فأكثر	9	3.58	1.05
	التحددات الاجتماعية	خمس سنوات فما دون	103	3.03	0.97
		من ست - عشر سنوات	42	2.87	1.00
		إحدى عشرة سنة فأكثر	9	3.47	1.07
	الدرجة الكلية للتحديات	خمس سنوات فما دون	103	3.65	0.45
		من ست - عشر سنوات	42	3.48	0.42
		إحدى عشرة سنة فأكثر	9	3.65	0.64

جدول 19.4-أ: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسط إجابة المبحوثين من حيث تقييم مساعدات (جايا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير عدد سنوات العضوية

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
مدى الملائمة	بين المجموعات	0.196	2	0.098	0.359	0.699
	داخل المجموعات	41.181	151	0.273		
	المجموع	41.377	153			
الإجراءات	بين المجموعات	0.614	2	0.307	1.353	0.262
	داخل المجموعات	34.288	151	0.227		
	المجموع	34.902	153			

جدول 19.4-ب: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسط إجابة المبحوثين من حيث تقييم مساعدات (جاياكا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير عدد سنوات العضوية

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
الأثر التتموي	بين المجموعات	1.435	2	0.718	1.797	0.169
	داخل المجموعات	60.285	151	0.399		
	المجموع	61.720	153			
تمكين الهيئات المحلية	بين المجموعات	0.722	2	0.361	0.875	0.419
	داخل المجموعات	62.265	151	0.412		
	المجموع	62.986	153			
ديمومة المشاريع	بين المجموعات	1.348	2	0.674	2.360	0.098
	داخل المجموعات	43.126	151	0.286		
	المجموع	44.474	153			
التحديات	بين المجموعات	0.809	2	0.405	1.025	0.361
	داخل المجموعات	59.585	151	0.395		
	المجموع	60.394	153			
الإجراءات القانونية	بين المجموعات	2.475	2	1.237	1.811	0.167
	داخل المجموعات	103.139	151	0.683		
	المجموع	105.614	153			
الإجراءات الإدارية والتنظيمية	بين المجموعات	1.284	2	0.642	1.519	0.222
	داخل المجموعات	63.818	151	0.423		
	المجموع	65.102	153			
التحديات الاجتماعية	بين المجموعات	2.813	2	1.407	1.459	0.236
	داخل المجموعات	145.591	151	0.964		
	المجموع	148.405	153			
الدرجة الكلية للتحديات	بين المجموعات	0.889	2	0.444	2.178	0.117
	داخل المجموعات	30.808	151	0.204		
	المجموع	31.697	153			

*دال إحصائي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (19:4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير عدد سنوات العضوية، حيث بلغت قيم مستوى الدلالة المحسوبة (0.699، 0.262، 0.169، 0.419، 0.098، 0.361، 0.167، 0.222، 0.236، 0.117) على التوالي.

يعود ذلك إلى أن الفترة الزمنية التي يقضيها عضو أو رئيس الهيئة المحلية لا تقل عن أربع سنوات، وهذا يتيح لعضو الهيئة المحلية الاطلاع على نشاطات ومساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايا)، والمشاريع المنفذة من قبلها مما يعزز قدرته على تقييمها.

5.7.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير عدد مرات الانتخاب.

ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعا لمتغير الصفة الوظيفية، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في متوسط إجابة المبحوثين من تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير عدد مرات الانتخاب، والجدولان (20:4) و(21:4) يبينان ذلك:

جدول 20.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقييم مساعدات (جاكا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير عدد مرات الانتخاب

المحور	عدد مرات الانتخاب	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدى الملائمة	دورة واحدة	70	4.12	0.54
	دورتان	61	4.00	0.49
	ثلاث دورات	23	3.90	0.53
الإجراءات	دورة واحدة	70	4.19	0.45
	دورتان	61	4.01	0.47
	ثلاث دورات	23	3.94	0.51
الأثر التنموي	دورة واحدة	70	3.88	0.54
	دورتان	61	3.75	0.63
	ثلاث دورات	23	3.28	0.72
تمكين الهيئات المحلية	دورة واحدة	70	3.94	0.69
	دورتان	61	3.82	0.59
	ثلاث دورات	23	3.61	0.58
ديمومة المشاريع	دورة واحدة	70	3.82	0.62
	دورتان	61	3.92	0.44
	ثلاث دورات	23	3.74	0.51
التحديات	تحديات الاحتلال الإسرائيلي	دورة واحدة	4.52	0.68
	دورتان	61	4.41	0.61
	ثلاث دورات	23	4.59	0.47
	الإجراءات القانونية	دورة واحدة	3.16	0.92
	دورتان	61	3.23	0.84
	ثلاث دورات	23	3.37	0.46
	الإجراءات الإدارية والتنظيمية	دورة واحدة	3.61	0.66
	دورتان	61	3.50	0.69
	ثلاث دورات	23	3.69	0.51
	التحديات الاجتماعية	دورة واحدة	3.11	1.01
	دورتان	61	2.83	0.97
	ثلاث دورات	23	3.22	0.90
	الدرجة الكلية للتحديات	دورة واحدة	3.63	0.50
	دورتان	61	3.53	0.44
	ثلاث دورات	23	3.74	0.29

جدول 21.4: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسط إجابة المبحوثين من حيث تقييم مساعدات (جاكا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير عدد مرات الانتخاب:

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	ق"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
مدى الملائمة	بين المجموعات	1.044	2	0.522	1.955	0.145
	داخل المجموعات	40.332	151	.2670		
	المجموع	41.377	153			
الإجراءات	بين المجموعات	1.668	2	0.834	3.789	*0.025
	داخل المجموعات	33.234	151	0.220		
	المجموع	34.902	153			
الأثر التنموي	بين المجموعات	6.166	2	3.083	8.380	*0.0001
	داخل المجموعات	55.553	151	0.368		
	المجموع	61.720	153			
تمكين الهيئات المحلية	بين المجموعات	1.887	2	0.943	2.332	0.101
	داخل المجموعات	61.099	151	0.405		
	المجموع	62.986	153			
ديمومة المشاريع	بين المجموعات	.630	2	0.315	1.085	0.341
	داخل المجموعات	43.844	151	0.290		
	المجموع	44.474	153			
تحديات الاحتلال الإسرائيلي	بين المجموعات	0.690	2	0.345	0.872	0.420
	داخل المجموعات	59.704	151	0.395		
	المجموع	60.394	153			
الإجراءات القانونية	بين المجموعات	0.779	2	0.389	0.561	0.572
	داخل المجموعات	104.835	151	0.694		
	المجموع	105.614	153			
الإجراءات الإدارية والتنظيمية	بين المجموعات	0.720	2	0.360	0.844	0.432
	داخل المجموعات	64.382	151	0.426		
	المجموع	65.102	153			
التحديات الاجتماعية	بين المجموعات	3.580	2	1.790	1.866	0.158
	داخل المجموعات	144.825	151	0.959		
	المجموع	148.405	153			
الدرجة الكلية للتحديات	بين المجموعات	0.838	2	0.419	2.050	0.132
	داخل المجموعات	30.859	151	0.204		
	المجموع	31.697	153			

*دال إحصائي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (21:4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير عدد مرات الانتخاب، في مدى الملائمة وتمكين الهيئات المحلية، وديمومة المشاريع، وتحديات الاحتلال الإسرائيلي، والإجراءات القانونية، والإجراءات الإدارية والتنظيمية، والتحديات الاجتماعية، والدرجة الكلية للتحديات، حيث بلغت قيم مستوى الدلالة المحسوبة (0.145، 0.101، 0.341، 0.420، 0.572، 0.432، 0.158، 0.132) على التوالي، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث الإجراءات والأثر التنموي، حيث بلغت قيمتا مستوى الدلالة المحسوبة (0.0001، 0.025) على التوالي، ولمعرفة مصدر الفروق، فقد استخدم الباحث اختبار (شيفيه) للمقارنة البعدية (Scheffe Post Hoc Test)، والجدول (22:4) يبين نتائج المقارنة

جدول 22.4: نتائج اختبار (شيفيه) للمقارنة البعدية بين متوسطات محوري الإجراءات والأثر التنموي، وفق متغير عدد مرات الانتخاب:

المحور	عدد مرات الانتخاب	المتوسط	دورة واحدة	دورتان	ثلاث دورات
الإجراءات	دورة واحدة	4.19		0.187	*0.251
	دورتان	4.01			0.063
	ثلاث دورات	3.94			
الأثر التنموي	دورة واحدة	3.88		0.126	*0.596
	دورتان	3.75			*0.470
	ثلاث دورات	3.28			

*دال إحصائي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يشير الجدول (22:4) إلى :

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث الإجراءات، تعزى لمتغير عدد مرات الانتخاب بين (دورة واحدة) و (ثلاث دورات)، ولصالح (دورة واحدة).

نرى أن هذا الفرق يعود إلى أن عضو أو رئيس الهيئة المحلية والمجلس المشترك المنتخب لأكثر من مرة تكون له القدرة على التعامل بسهولة مع الإجراءات الإدارية للمشاريع من الآخرين الذين لهم دورة انتخابية واحدة، مما يدل على أن هذه الإجراءات بحاجة إلى ممارسة.

_ وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث الأثر التنموي تعزى لمتغير عدد مرات الانتخاب بين (دورة واحدة) و (ثلاث دورات)، ولصالح (دورة واحدة).

يعود هذا الفرق إلى أن عضو أو رئيس الهيئة المحلية والمجلس المشترك المنتخب لأكثر من مرة تكون له القدرة على التمييز للآثار التنموية للمشاريع والمساعدات التي تتلقاها الهيئات المحلية سواء على الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية وغيرها، وهذا يدل على أنه يتطلب خبرة أكثر لتحديد الأثر التنموي المرجو من هذه المساعدات.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث الأثر التنموي تعزى لمتغير عدد مرات الانتخاب بين (دورتين) و (ثلاث دورات)، ولصالح (دورتين).

إن عضو الهيئة المحلي أو المجلس المشترك المنتخب لدورتين لديه القدرة على لمس الأثر التنموي المقدم من المساعدات والمشاريع ويعود ذلك للفترة الزمنية التي تتيح له تقييم المشاريع وتغذيتها الراجعة على المواطنين خلال انتخابه لفترة طويلة.

6.7.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير المهنة.

ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، تبعاً لمتغير الصفة الوظيفية، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في متوسط إجابة المبحوثين من دور الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير المهنة، والجدولان (23:4) و (24:4) يبينان ذلك:

جدول 23.4-أ: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقييم مساعدات (جايكا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير المهنة

المحور	المهنة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدى الملائمة	وظيفة حكومية	28	4.19	0.53
	تاجر	28	4.10	0.41
	مزارع	52	4.02	0.58
	غير ذلك	46	3.94	0.50
الإجراءات	وظيفة حكومية	28	4.22	0.52
	تاجر	28	4.11	0.38
	مزارع	52	4.03	0.55
	غير ذلك	46	4.04	0.40
الأثر التنموي	وظيفة حكومية	28	3.91	0.68
	تاجر	28	3.87	0.47
	مزارع	52	3.60	0.74
	غير ذلك	46	3.70	0.54
تمكين الهيئات المحلية	وظيفة حكومية	28	3.97	0.72
	تاجر	28	3.92	0.54
	مزارع	52	3.80	0.68
	غير ذلك	46	3.77	0.61
ديمومة المشاريع	وظيفة حكومية	28	3.92	0.61
	تاجر	28	3.87	0.47
	مزارع	52	3.88	0.55
	غير ذلك	46	3.75	0.53
تحديات الاحتلال الإسرائيلي	وظيفة حكومية	28	4.66	0.48
	تاجر	28	4.44	0.73
	مزارع	52	4.57	0.55
	غير ذلك	46	4.32	0.69
الإجراءات القانونية	وظيفة حكومية	28	3.06	0.88
	تاجر	28	3.30	0.88
	مزارع	52	3.15	0.82
	غير ذلك	46	3.35	0.78
الإجراءات الإدارية والتنظيمية	وظيفة حكومية	28	3.74	0.66
	تاجر	28	3.32	0.57
	مزارع	52	3.63	0.72
	غير ذلك	46	3.59	0.57

جدول 23.4-ب: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقييم مساعدات (جاياكا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير المهنة

المحور	المهنة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التحديات الاجتماعية	وظيفة حكومية	28	2.59	0.93
	تاجر	28	2.66	0.94
	مزارع	52	3.21	0.97
	غير ذلك	46	3.27	0.94
الدرجة الكلية للتحديات	وظيفة حكومية	28	3.56	0.42
	تاجر	28	3.47	0.36
	مزارع	52	3.66	0.51
	غير ذلك	46	3.65	0.45

جدول 24.4-أ: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسط إجابة المبحوثين من حيث تقييم مساعدات (جاياكا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير المهنة

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	ف"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
مدى الملائمة	بين المجموعات	1.160	3	0.387	1.442	0.233
	داخل المجموعات	40.217	150	0.268		
	المجموع	41.377	153			
الإجراءات	بين المجموعات	0.809	3	0.270	1.186	0.317
	داخل المجموعات	34.093	150	0.227		
	المجموع	34.902	153			
الأثر التنموي	بين المجموعات	2.296	3	0.765	1.932	0.127
	داخل المجموعات	59.424	150	0.396		
	المجموع	61.720	153			
تمكين الهيئات المحلية	بين المجموعات	0.984	3	0.328	0.793	0.499
	داخل المجموعات	62.003	150	0.413		
	المجموع	62.986	153			
ديمومة المشاريع	بين المجموعات	0.601	3	0.200	0.685	0.562
	داخل المجموعات	43.873	150	0.292		
	المجموع	44.474	153			

جدول 24.4-ب: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسط إجابة المبحوثين من حيث تقييم مساعدات (جايا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير المهنة

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
التحديات	تحتديات الاحتلال الإسرائيلي	بين المجموعات	3	2.492	2.152	0.096
	داخل المجموعات	57.902	150	0.386		
	المجموع	60.394	153	0.831		
	الإجراءات القانونية	بين المجموعات	3	1.945	0.938	0.424
	داخل المجموعات	103.668	150	0.691		
	المجموع	105.614	153	0.648		
	الإجراءات الإدارية والتنظيمية	بين المجموعات	3	2.671	2.139	0.098
	داخل المجموعات	62.430	150	0.4160		
	المجموع	65.102	153	0.890		
	التحديات الاجتماعية	بين المجموعات	3	13.503	5.005	*0.002
	داخل المجموعات	134.902	150	0.899		
	المجموع	148.405	153	4.501		
	الدرجة الكلية للتحديات	بين المجموعات	3	0.832	1.348	0.261
	داخل المجموعات	30.864	150	0.206		
	المجموع	31.697	153	0.277		

*دال إحصائي عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

يتضح من الجدول (24:4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ في متوسط إجابة المبحوثين من حيث تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير المهنة، في مدى الملائمة، والإجراءات، والأثر التنموي، وتمكين الهيئات المحلية، وديمومة المشاريع وتحديات الاحتلال الإسرائيلي، والإجراءات القانونية، والإجراءات الإدارية والتنظيمية، والدرجة الكلية للتحديات، حيث بلغت قيم مستوى الدلالة المحسوبة (0.233، 0.317، 0.127، 0.499، 0.562، 0.096، 0.424، 0.098، 0.261) على التوالي، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ في متوسط إجابة المبحوثين من حيث التحديات الاجتماعية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.002)،

ولمعرفة مصدر الفروق، فقد استخدم الباحث اختبار (شيفيه) للمقارنة البعدي (Scheffe Post Hoc Test)، والجدول (26:4) يبين نتائج المقارنة.

جدول 25.4: نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات محور التحديات الاجتماعية، وفق متغير المهنة

المهنة	المتوسط	وظيفة حكومية	تاجر	مزارع	غير ذلك
وظيفة حكومية	2.59		0.071-	0.622-	*0.677-
تاجر	2.66			0.551-	0.606-
مزارع	3.21				0.055-
غير ذلك	3.27				

*دال إحصائي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يشير الجدول (25:4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين، من حيث التحديات الاجتماعية تعزى لمتغير المهنة بين (وظيفة حكومية) و(غير ذلك)، ولصالح (غير ذلك).

يتضح بأن المزارع شيء بصفته ذو علاقة مباشرة بالقطاع والمشاريع الخاصة بمنطقة أريحا والأغوار الزراعية، ويأتي بعد ذلك التاجر، والذي له علاقة غير مباشرة بالقدرة الشرائية، وتسويق المنتجات، والمستوى الاقتصادي للمجتمع، غير أن الموظف لا يتأثر بشكل كبير بنتائج وانعكاس المشاريع على الخدمات.

7.7.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جاكا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية.

ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعا لمتغير الصفة الوظيفية، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في متوسط إجابة المبحوثين من تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جاكا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية، والجدولان (26:4) و(27:4) يبينان ذلك:

جدول 26.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقييم مساعدات (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية:

المحور	عدد الدورات التدريبية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدى الملائمة	3 دورات فأقل	88	4.10	0.48
	(4-7) دورات	31	4.09	0.51
	أكثر من 7 دورات	35	3.86	0.59
الإجراءات	3 دورات فأقل	88	4.10	0.47
	(4-7) دورات	31	4.04	0.43
	أكثر من 7 دورات	35	4.07	0.55
الأثر التنموي	3 دورات فأقل	88	3.81	0.56
	(4-7) دورات	31	3.81	0.61
	أكثر من 7 دورات	35	3.49	0.78
تمكين الهيئات المحلية	3 دورات فأقل	88	3.90	0.63
	(4-7) دورات	31	3.83	0.56
	أكثر من 7 دورات	35	3.71	0.74
ديمومة المشاريع	3 دورات فأقل	88	3.85	0.56
	(4-7) دورات	31	3.88	0.33
	أكثر من 7 دورات	35	3.80	0.63
الهيئات المحلية	3 دورات فأقل	88	4.48	0.66
	(4-7) دورات	31	4.36	0.68
	أكثر من 7 دورات	35	4.61	0.46
	3 دورات فأقل	88	3.33	0.80
	(4-7) دورات	31	3.35	0.77
	أكثر من 7 دورات	35	2.83	0.87
	3 دورات فأقل	88	3.61	0.61
	(4-7) دورات	31	3.54	0.62
	أكثر من 7 دورات	35	3.55	0.78
	3 دورات فأقل	88	3.03	0.91
	(4-7) دورات	31	2.94	1.18
	أكثر من 7 دورات	35	3.04	1.00
	3 دورات فأقل	88	3.64	0.41
	(4-7) دورات	31	3.58	0.41
	أكثر من 7 دورات	35	3.53	0.59

جدول 27.4: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسط إجابة المبحوثين من حيث تقييم مساعدات (جاكا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية:

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
مدى الملائمة	بين المجموعات	1.422	2	0.711	2.687	0.071
	داخل المجموعات	39.955	151	0.265		
	المجموع	41.377	153			
الإجراءات	بين المجموعات	0.095	2	0.047	0.205	0.815
	داخل المجموعات	34.808	151	0.231		
	المجموع	34.902	153			
الأثر التنموي	بين المجموعات	2.850	2	1.425	3.655	*0.028
	داخل المجموعات	58.870	151	0.390		
	المجموع	61.720	153			
تمكين الهيئات المحلية	بين المجموعات	0.909	2	0.454	1.105	0.334
	داخل المجموعات	62.077	151	0.411		
	المجموع	62.986	153			
ديمومة المشاريع	بين المجموعات	0.101	2	0.050	0.171	0.843
	داخل المجموعات	44.373	151	0.294		
	المجموع	44.474	153			
تحديات الاحتلال الإسرائيلي	بين المجموعات	.984	2	0.492	1.250	0.289
	داخل المجموعات	59.410	151	0.393		
	المجموع	60.394	153			
الإجراءات القانونية	بين المجموعات	6.783	2	3.392	5.182	*0.007
	داخل المجموعات	98.830	151	0.655		
	المجموع	105.614	153			
الإجراءات الإدارية والتنظيمية	بين المجموعات	0.143	2	0.071	0.166	0.847
	داخل المجموعات	64.959	151	0.430		
	المجموع	65.102	153			
التحديات الاجتماعية	بين المجموعات	0.201	2	0.101	0.103	0.903
	داخل المجموعات	148.203	151	0.981		
	المجموع	148.405	153			
الدرجة الكلية للتحديات	بين المجموعات	0.323	2	.162	0.778	0.461
	داخل المجموعات	31.373	151	0.208		
	المجموع	31.697	153			

*دال إحصائي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (27:4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين، من حيث تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية، في مدى الملائمة، والإجراءات، وتمكين الهيئات المحلية، وديمومة المشاريع، وتحديات الاحتلال الإسرائيلي، والإجراءات الإدارية والتنظيمية، والتحديات الاجتماعية، والدرجة الكلية للتحديات، حيث بلغت قيم مستوى الدلالة المحسوبة (0.071، 0.815، 0.334، 0.843، 0.289، 0.847، 0.903، 0.461) على التوالي، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث الأثر التنموي والإجراءات القانونية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.028، 0.007) على التوالي، ولمعرفة مصدر الفروق، فقد استخدم الباحث اختبار (شيفيه) للمقارنة البعدية (Scheffe Post Hoc Test)، والجدول (29:4) يبين نتائج المقارنة

جدول 28.4: نتائج اختبار (شيفيه) للمقارنة البعدية بين متوسطات محوري الأثر التنموي والإجراءات القانونية، وفق متغير عدد الدورات التدريبية:

المحور	عدد الدورات التدريبية	المتوسط	3 دورات فأقل	(4-7) دورات	أكثر من 7 دورات
الأثر التنموي	3 دورات فأقل	3.81		0.001-	*0.324
	(4-7) دورات	3.81			0.325
	أكثر من 7 دورات	3.49			
الإجراءات القانونية	3 دورات فأقل	3.33		0.028-	*0.493
	(4-7) دورات	3.35			*0.521
	أكثر من 7 دورات	2.83			

*دال إحصائي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يشير الجدول (28:4) إلى :

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين من حيث الأثر التنموي، تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية بين (3 دورات فأقل)، و(أكثر من 7 دورات)، ولصالح (3 دورات فأقل).

هذا يعني أن الأثر التنموي، يمكن أن يلمسه العضو، أو رئيس الهيئة المحلية خلال فترة زمنية قصيرة، يحصل خلالها على المساعدات والمشاريع، وليس بحاجة إلى فترة طويلة؛ لأنه من يخضع بشكل مباشر إلى التأهيل من خلال فترة الدورات.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين، من حيث الإجراءات القانونية، تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية بين (3 دورات فأقل)، و(أكثر من 7 دورات)، ولصالح (3 دورات فأقل).

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابة المبحوثين، من حيث الإجراءات القانونية، تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية بين (4-7 دورات)، و(أكثر من 7 دورات)، ولصالح (4-7 دورات).

يعني هذا أن الإجراءات القانونية المعمول بها في المساعدات والمشاريع تتطلب أخذ دورات لا تزيد عن ثلاث دورات، وهذا يعود إلى أن العمل مع المؤسسات الدولية ليس بالأمر السهل، بل بحاجة إلى اهتمام أكثر للفهم القانوني لها، وكذلك الفترة الزمنية التي يستمر بها عضو، أو رئيس المجلس تساعده في فهم الإجراءات القانونية سواء في الهيئات المحلية أو المؤسسات الدولية ومنها (جاكا).

8.1.4 النتائج المتعلقة بالمقابلة:

قام الباحث بتلخيص إجابات المُقابِلين، وإعادة صياغتها وتبويبها في مجالات، وفيما يلي نتائج المقابلة:

كيف يرى المُقابِلين طبيعة عمل (جاىكا):

يرى المُقابِلون أن طبيعة وآلية عمل (جاىكا) هي تنفيذ مشاريع تنموية وليست إغاثية، ويأتي تنفيذ مشاريع (جاىكا) بناء على احتياجات الهيئات المحلية، ويتمشى تنفيذ مشاريع (جاىكا) مع الخطة الإستراتيجية لوزارة الحكم المحلي، وبشكل خاص في أريحا والأغوار، مشاريع (جاىكا) جاءت بناء على الخطة التنموية للمنطقة، وتتعلق مشاريع (جاىكا) في البنية التحتية لمنطقة أريحا والأغوار: مشاريع الصرف الصحي، والطرق، والمدارس، ومبانٍ للمجالس المحلية وغيرها، وهناك مشاريع من (جاىكا) تتعلق برفع قدرات وتنمية الموارد البشرية، وتمكينهم لدى الهيئات المحلية.

نجاحة (جاىكا) في تحديد أهدافها:

يرى المُقابِلون أن (جاىكا) سعت خلال العشرة أعوام الماضية إلى دعم وتطوير الهيئات المحلية، من حيث الخدمات التي تقدمها إلى المواطن، ومن حيث تمكين القدرات البشرية العاملة في الهيئات المحلية، وتدريبهم؛ لتأهيلهم وتأهيل الهيئات المحلية، وأيضاً اكتساب الخبرات من الجهات الخارجية وخاصة (جاىكا)، كما سعت أيضاً إلى دعم المجالس المشتركة؛ لتقديم الخدمات بتكلفة قليلة وجودة أفضل.

يرى المُقابِلون بأن (جاىكا) نجحت في تحسين قدرات هيئات مجالس محلية في مجال إدارة النفايات الصلبة على مستوى الضفة الغربية؛ لتصبح قادرة على إدارة شؤونها، وقادرة على إدارة الآليات والمعدات التي تحصل عليها في المستقبل، إذ إنه يتم العمل على تعزيز قدرات المجلس، من أجل إدارة واستخدام المعدات التي سيتم إحضارها مستقبلاً.

وتسعى أيضاً إلى تحسين قدرات وزارة الحكم المحلي على مستوى السياسات والاستراتيجيات التي تخص قطاع النفايات الصلبة وقطاع الخدمات.

أهمية منطقة أريحا والأغوار بالنسبة ل(جايا) من وجهة نظر المُقابلين:

ترى (جايا) منطقة أريحا والأغوار ممراً للسلام (Peace corridor) في المنطقة جميعها، باعتبار منطقة أريحا والأغوار أكبر المناطق المصنفة (ج) حسب اتفاقية أوسلو، كما أن (جايا) في الجانب الأردني لمنطقة الأغوار تقوم أيضاً بتنفيذ مشاريع مماثلة لتحسين المنطقة، وتزويدها بالخدمات، وقد تم تنفيذ الكثير من مشاريع الطرق؛ للتسهيل على الناس للوصول إلى أراضيهم لكي يكون باستطاعتهم استغلال الأراضي؛ وإقامة مشاريع اقتصادية، وتم أيضاً إقامة مشاريع استثمارية في المنطقة بعد توفر الخدمات الأساسية.

وتأتي منطقة أريحا والأغوار ضمن اهتمامات (جايا) لما تعانيه من تهيش، ونقص في الخدمات، وعدم وجود أية مشاريع تقدم خدمات للمواطنين سواء في قطاع التعليم، أو الصحة، أو الزراعة، أو الاقتصاد وغيرها.

و أعطت مؤسسة (جايا) خصوصية لمنطقة أريحا والأغوار، ووضعت ثقلها وتركيزها في وزارة الحكم المحلي، ومن خلال الحكم المحلي تقوم بالشراكة مع الجهات الأخرى التي تكون ذات صلة للمشاريع المقصودة.

وأجرت (جايا) عدد من الدراسات لكيفية النهوض بالمجتمع المحلي على صعيد الإنسان، من خلال بناء قدرات المجتمعات المحلية، وتحسين أدوار الهيئات المحلية وأعضائها والموظفين، ومن خلال دور النساء في بناء المجتمعات.

وبعد الانتهاء من الدراسات المستفيضة لاحتياجات المنطقة من المشاريع التنموية، فقد وُجد أنّ المنطقة بحاجة إلى (96) مشروعاً، شملت جميع محاور محافظة أريحا والأغوار.

وقبل البدء في تنفيذ المشاريع يتم دراسة الجوانب المتعلقة بالمشروع سواء من الناحية القانونية، والفنية، والترخيص، والأثر التنموي للمشروع، وغيرها من الدراسات وكان عندهم قاعدة (Slowly but surely) يعني ببطء ولكن بالتأكيد على إقامة المشاريع.

وقامت (جايا) بتوظيف شركات يابانية مختصة بالتعاون معها؛ لأجراء مسح معلوماتي ميداني للبنية التحتية للمنطقة، ودراسة جدوى المشاريع التي يتم الموافقة عليها مع الهيئات المحلية.

وبعد ذلك يتم تحويل المال إلى منظمة (jics) وهي من تقوم بالتنفيذ، وطرح العطاءات وفق الشروط المطلوبة لديها، بحيث لا تتضارب مع القوانين الفلسطينية، ومنظمة (jics): هي منظمة يابانية تتولى التنفيذ والإشراف على المساعدات للمشاريع المقدمة للسلطة الفلسطينية، وهي التي تتابع مع المقاولين والمكاتب الهندسية الاستشارية

مدى مساهمة (جايا) في تحقيق استراتيجيه الحكم المحلي في منطقة أريحا والأغوار:

تأتي مشاريع (جايا) متوافقة ومرتبطة مع الخطة الاستراتيجية والاحتياجات المطلوبة للهيئات المحلية، وكل المشاريع التي وضعت من (جايا) في الخطة التنموية تم تنفيذها بشكل كامل وبنسبة (100%)، فهناك (96) مشروعاً ضمن الخطة التنموية المحلية لمنطقة أريحا والأغوار، والتي تم المصادقة عليها من الحكومة الفلسطينية، تم تنفيذ حوالي (40) مشروعاً من (جايا) على عدة مراحل. وهذا يعني أن (41%) من مجموع المشاريع التي تم تقديمها فقط في الخطة التنموية لمنطقة أريحا والأغوار، وبقية المشاريع تم تنفيذها من قبل جهات مختلفة في السلطة الوطنية الفلسطينية.

أثر الرقابة والتقييم على مشاريع جايا من خلال الهيئات المحلية:

هناك رقابة مستمرة كل فترة وأخرى من (جايا)، ولجان حيادية، ووزارة الحكم المحلي على المشاريع التي تم تنفيذها، والعمل على خلق المؤسسة وتشغيلها، ودفع الإمكانيات المتاحة، وهناك رقابة على أداء الهيئات المحلية، وتقييمها كل فترة وأخرى؛ لأخذ العبر المستفادة للاستفادة منها في مشاريع أخرى، ويوجد موظفون يابانيون في وزارة الحكم المحلي لمتابعة ومراقبة تنفيذ المشاريع، وقياس الأثر الذي تتركه المشاريع.

كان يتم قياس مدى أثر الاستفادة من المشروع من جهات حيادية أخرى يابانية غير مؤسسة (جايا) للحصول على نتائج حقيقية للمشروع، والأثر الحقيقي له على المجتمع، حيث يتم إرسال فريق ياباني من وزارة الخارجية في اليابان، ويكون الفريق ذا علاقة بالمشاريع، ويقوم بعمل مسح، ودراسات ميدانية بعد تنفيذ المشروع واستخدامه، وكتابة تقرير بكل ما يتعلق بالنتائج والدروس المستفادة من ذلك، وحصلت المشاريع ذات الصلة بالمراكز النسوية على اهتمام كبير في تقييمها.

أهم المشاريع التي قامت بها جايا وتأثيرها:

من وجهة نظر المُقابلين تم استهداف معظم القطاعات الحيوية التي تمس خدمات الهيئات المحلية، وكانت تتم بالشراكة من قبلهم مع جهات الاختصاص للقطاعات، فلقد تم تنفيذ مشاريع صرف صحي، ونفايات صلبة، وتوفير آليات ومعدات متنوعة، ومراكز تدريب، وبناء مجالس قروية، وبناء مدارس، ومراكز صحية وغيرها، إضافة إلى مشاريع استهدفت تمكين الموارد البشرية.

بالطبع نتيجة للمشاريع التي تم تنفيذها كان هناك أثر تنموي إيجابي متعلق بالقطاع التعليمي أولاً حيث كانت هناك زيادة في نسبة تعليم الفتيات للمجتمعات المحلية بشكل ملفت للنظر، وظهر ذلك من خلال أعداد الطالبات في المدرسة التي تأتي من بردلة، وكردلة، وعين البيضة، ومنطقة الأغوار نتيجة لبناء مدرسة قريبة للمنطقة، وتوفر باصات لنقل الطلاب، وطرق آمنة أدى إلى ارتياح الأهالي وإرسال بناتهم للدراسة بأمان، وهذا أدى إلى زيادة الإقبال على التعليم وتقليل الأمية.

وكذلك أيضاً في قرية الزبيدات، ومرج الغزال، الذين كانوا يرسلون أبنائهم إلى مدارس أريحا كان الأمر مكلفاً بالنسبة لهم، وعبر طرق طويلة وغير آمنة، ولكن بعد إقامة مدارس في هذه المنطقة أصبح هناك زيادة في الإقبال على المدارس كونها في منطقة آمنة، وباستطاعة الجميع الوصول إليها.

أما بالنسبة للقطاع الصحي لم يكن في منطقة أريحا والأغوار مراكز صحية تعمل بشكل يومي وبانتظام، وإنما كانت تعمل بشكل جزئي، حيث يحضر طبيب كل مدة معينة، ويتنقل بين لقرى ولكن بعد بناء مراكز صحية ومستوصف في منطقة أريحا والأغوار أصبح هناك دوام منتظم للأطباء في المراكز الصحية بشكل يومي من الساعة 8-3، ويتم استقبال المرضى، وتوفير الخدمات الطبية، وكذلك تم إحضار سيارة إسعاف إلى منطقة الوسط الشمالي لبعدها عن أريحا لتخدم المنطقة.

بالنسبة للأثر التنموي للمشاريع على القطاع الاقتصادي في منطقة أريحا والأغوار، فقد ظهر ذلك من خلال تنفيذ الطرق الداخلية وتعبيدها، الذي أتاح للكثير إقامة مشاريع اقتصادية سواء كانت بإقامة مزارع، أو إقامة مصنع طوب، أو إقامة مصانع للتمور، وغيرها، وأيضاً توسعة الطاقة الكهربائية لمعظم القرى أدى إلى توسعة سكانية وعمران في مختلف المناطق، وهذه المشاريع جميعها كانت تؤدي إلى تشغيل أيدي عاملة مما يخفف من نسبة البطالة.

بالنسبة للجانب النسوي، فقط ظهر الأثر من خلال المراكز النسوية التي تم إنشاؤها، من حيث عقد دورات تستهدف التنقيف في المجالات المختلفة للمرأة سواء كان في مجالات مهنية مثل الخياطة وغيرها والعمل على تزويد بعض النساء بماكينات خياطة، وتعمل على توفير للدخل، أو على مستوى التنقيف الصحي للنساء؛ للمحافظة على أطفالهن وتربيتهم تربية صحية سليمة، وتم تقديم دورات في مهارات الاتصال والعلاقات العامة، وما هو دور المرأة في المجتمعات المحلية، وهذا كله أدى إلى تنقيف المرأة وتحسين قدراتها.

آليات تنفيذ المشاريع في جاياكا:

يعتبر المقابلون بأنه لا يتم تنفيذ أي مشروع إلا بعد استشارة المجتمع المحلي للهيئات المحلية، إذ يتم عقد اجتماعات موسعة تضم أعضاء المجالس المحلية، والجمعيات، والمؤسسات، وكافة فئات المجتمع المحلي، واستشارتهم حول الاحتياجات المطلوبة من المشاريع التنموية للمنطقة، ويتم الإجماع على احتياجات مختلفة يتم ترتيبها حسب الأولوية، وتركز المؤسسات الدولية عامة على أهمية استشارة المجتمع المحلي بجميع أشكاله المختلفة، ومعرفة الاحتياجات المطلوبة من المشاريع ليتم تنفيذها، فقبل عمل الخطة الاستراتيجية التنموية للمنطقة، كان يتم اجتماع الهيئات المحلية في مجالس الخدمات المشتركة، ومناقشة المشاريع التي تم طرحها، وأهميتها للسكان، ويتم ترتيبها حسب الأولوية بعد أن يتم التصويت عليها من الأعضاء لتقديم المشاريع الأكثر أهمية للمجتمع وحسب الاحتياج.

وبعد تقديم الطلب، والمخططات، والدراسات للبرامج التي تحتوي على عدد كبير من المشاريع في المنطقة، يتم إرسالها لوزارة التخطيط، وبدورها يتم إرسالها إلى سفارة اليابان، ويتم دراستها من مختصين في اليابان، وعرضها على مجلس البرلمان الياباني، وإذا تمت الموافقة على البرامج يتم إبلاغ وزارة التخطيط، وتباشر (جاياكا) بالتنفيذ، ويتم تشكيل لجنة إشراف للمشروع من وزارة الحكم المحلي بشكل أساسي بالشراكة مع الجهة التي يخصها المشروع مثل: وزارة التربية والتعليم إذا كان المشروع تعليمياً، أو وزارة الصحة إذا كان المشروع صحياً، وغير ذلك، وبإشراف ممثلين عن (جاياكا)، ومكتب استشاري للإشراف على المشروع، والمنفذ الأساسي المقاول الذي يرسى عليه عطاء المشروع، وفي البداية كانت متطلبات وإجراءات مؤسسة (جاياكا) لتنفيذ المشاريع خيالية، وتطبيق منهجيات يابانية وتوجيهات خبراء جاياكا في تنفيذ المشاريع، وكانت تحاول لجنة المشروع تطبيق أكبر قدر من المتطلبات بوجود فريق مشترك من فلسطين واليابان حتى يتم انتهاء المشروع.

الإجراءات التي تتبعها (جايا) للموافقة على المشاريع:

1. تقوم مؤسسة (جايا) بالمسح الميداني للمنطقة، والحصول على جميع المعلومات اللازمة للمشروع من جميع الجهات ذات الاختصاص المستهدفة والقائمة بالمشروع.
2. تقوم بالاجتماع أكثر من مرة مع المجتمع المحلي، والتشاور معهم حول المشروع، وإمكانية الاستفادة منه، ومدى ديمومته وأثره التنموي.
3. الرجوع إلى إمكانيات مؤسسة (جايا) ما إذا كان هناك إمكانيات متاحة لإقامة المشروع.
4. القيام بالعصف الذهني للحصول على أفكار المشروع.
5. يتم التصويت من الهيئات المحلية حول المشاريع الأكثر أولوية وأهمية.
6. الحصول على التراخيص المطلوبة والموافقات القانونية جميعها من الفلسطينيين أو الإسرائيليين.
7. وبعد كل هذه الإجراءات تقوم (جايا) بمخاطبة الحكومة اليابانية، وعرض المشروع على البرلمان، وأخذ الموافقة الكاملة، ومخاطبة وزارة الخارجية الفلسطينية وبعد ذلك توقع الاتفاقية مع رئاسة الوزراء.
8. بعد ذلك تستلم الجهة التنفيذية لتنفيذ المشروع، ويتم تشكيل لجنة من الحكم المحلي المشرف الأساسي، ومشرف من الوزارة ذات الاختصاص للمشروع، وخبراء من (جايا) ومهندس المقاول ومهندس المكتب الاستشاري، وتبدأ خطوات التنفيذ بعد طرح العطاء وفق الشروط المطلوبة.

أثر مشاريع (جايا) في التقليل من نسبة البطالة:

إنّ الفكرة الأساسية لبرنامج المشاريع تقوم على دراسات ميدانية للواقع الحالي للمنطقة المستهدفة قبل تنفيذ المشروع من جميع الجوانب المختلفة، ومنها الفقر، والحاجة، والتهميش، والبطالة، والاقتصاد، وجمع معلومات إحصائية عن نسبة التعليم، وعدد السكان، والمساكن، وغيرها من جهات الاختصاص، ودراسات اجتماعية كاملة مثل: إذا كان السكان مستقرين أم رُحّل وغيرها؛ ليتم تقدير مستوى الاستفادة من المشروع ومدى استمراره.

وكانت مؤسسة (جايا) تقوم بدراسة معدلات الفقر، والبطالة، والوضع الاقتصادي، للمجتمع المحلي وكل ما كانت النسبة مرتفعة تكون فكرة نجاح المشروع أكبر، وكان هناك اهتمام من قبل (جايا) في الآثار الاجتماعية للمشاريع التي يتم تنفيذها مثل: الفقر، والتعليم، والصحة، ومدى تحقيق الأهداف التي يسعوا إليها من تنفيذ المشاريع.

ونتيجة للمشاريع التي تم تنفيذها كان يتم تشغيل أيدي عاملة من أريحا والأغوار، لفترات مؤقتة من عمال، وموظفين، على المشروع، وبعض الموظفين تم توظيفهم بشكل دائم وفق الاحتياجات المطلوبة من الوظائف مثل: السائقين للسيارات، ووظائف إدارية، في المراكز الصحية وغيرها، ولكن ليس لدينا إحصائية لأخذ نسبة من البطالة.

أيضاً تم خلق فرص عمل في المجالس المشتركة، والهيئات المحلية، أثناء تنفيذ المشاريع لمتابعة أعمال المشاريع سواء كانت مع الهيئات المحلية نفسها، أو وزارة الحكم المحلي، أو لدى (جايا) ومن الوظائف التي تمت مثل: مدير تنفيذي للمشروع، ومحاسب للمشروع، وسكرتيرة، وبعض الفنيين للأعمال المطلوبة، وجميعها جاء بناء على احتياج المشاريع.

توافق (جايا) مع الإجراءات القانونية المعمول بها في السلطة الفلسطينية:

يتم مراعاة واحترام الإجراءات القانونية المتبعة لدى السلطة الفلسطينية في تنفيذ المشاريع من قبل (جايا)، ومنها قوانين للقطاعات المنصوص عليها في القانون الفلسطيني، وقوانين وزارة الحكم المحلي بتخصيص قطعة الأرض، ولا يتم تنفيذ أية مشروع قبل أن يتم تخصيص قطعة أرض واخذ موافقة أصحاب الاختصاص، ولن يتم التنفيذ إلا بعد الترخيص للمشروع، وكانت هناك مشاكل قانونية تواجه المشروع، وتمتد لفترة طويلة حتى تتم المشروع وكان تخوف من ضياع بعض المشاريع، بسبب هذه الإجراءات إلا أن مؤسسة (جايا) كانت متفهمة لهذه القوانين وخاصة قانون تخصيص الأراضي.

التمويل وآليات الصرف في (جايا):

آلية الصرف تكون بشكل مباشر من مؤسسة (جايا) إلى الجهة المنفذة للمشروع (المقاول)، وليس إلى وزارة الحكم المحلي، أو الهيئة المحلية، ويكون الدور الرئيس للوزارة والهيئة المحلية إعداد الدراسات الخاصة بالمشروع؛ لأخذ الموافقة على تنفيذه.

ويتم طرح العطاء من الوزارة أو الهيئة المحلية، وكانت هناك بعض العطاءات لمشاريع دولية والتي تتعلق بالدعم الفني للهيئات المحلية (مشروع التعاون الفني وبناء القدرات) وكان بتنفيذ خبراء يابانيين، ويتنسق تام مع وزارة الحكم المحلي، ومؤسسة (جايا) هي من تقرر بأن يكون العطاء إما داخلياً أو من خارج الدولة.

(جاىكا) وتمكين الهيئات المحلية:

هدفت المشاريع والمساعدات للهيئات المحلية ومجالس الخدمات، إلى تمكينها، وزيادة قدرتها، وتقويتها، ودعمها؛ ليكون بإمكانها تقديم الخدمات للمواطنين، وهناك عدد من المشاريع تعمل على تمكين الهيئات المحلية مثل: بناء مقرات خاصة للهيئات المحلية والمجالس المشتركة في أريحا والأغوار، وتوريد أثاث ومكاتب خاصة للهيئات المحلية، وتزويدها بسيارات للنقل، وتم أيضاً عمل ورشات تدريبية للموظفين، وتقديم مشاريع مدرة للدخل للهيئات المحلية، حيث إن كافة الهيئات المحلية استفادت بشكل مباشر أو غير مباشر من المشاريع، والهيئة التي لم تستفد بشكل مباشر. استفادت كونها عضو في مجلس خدمات مشترك.

أخذت (جاىكا) على عاتقها رفع قدرات وتمكين موظفي الهيئات المحلية، ومجالس الخدمات، ولجان المشاريع، فقد تم تأسيس مركز أريحا للتدريب على نفقة (جاىكا) بالكامل، ويقع أسفل مكتبة بلدية أريحا، حيث قام اليابانيون بتجهيزه كمركز تدريب كامل، وكان يتم فيه التدريب على (25) برنامجاً خاصاً بموظفي الهيئات المحلية.

قبل أن يتم المباشرة بالتدريب تم اختيار (7) مدربين من وزارة الحكم المحلي من مواقع مختلفة، وإرسالهم إلى الأردن وإعطائهم دورات إعداد مدربين، وكانت الدورات متعددة، وكانت جميعها بتمويل من (جاىكا).

تم تدريب أكثر من (2700) موظف (ذكوراً وإناثاً) من موظفي الهيئات المحلية من الضفة الغربية فقط خلال ثلاث سنوات على حساب (جاىكا)، وكان الهدف الأساسي من التدريب رفع قدرات موظفي الهيئات المحلية في مختلف المجالات المختلفة؛ لتقديم الخدمة للمواطنين على أكمل وجه، ورفع قدرتها على إدارة المشاريع التي يتم تنفيذها.

كان يتم عقد ورشات تدريب مختلفة، وفي اختصاصات متعددة تستهدف الموظفين مثل: اختصاص في إدارة النفايات الصلبة، أو في مجالات أخرى، من أجل تأهيل الموظفين الذين يعملون في القطاعات، وتشمل وضع أدلة ومواد تدريبية، ويكون التدريب من الخبراء اليابانيين والفلسطينيين الذين اكتسبوا الخبرات لفترات طويلة، وكان يتم تدريبهم إما في الوزارة، أو في بعض الفنادق نظراً لإغلاق مركز التدريب في أريحا.

كما تم إرسال عدة موظفين من الحكم المحلي والهيئات المحلية إلى اليابان، لتلقي عدة دورات تدريبية في مجالات مختلفة، واكتساب الخبرات المتنوعة، والهدف من ذلك: التمكين المؤسسي للهيئات المحلية في مجالات: الصرف الصحي، والمياه، وإدارة البلديات، والمحاسبة، والإدارة السياحية، والمساعدات التي تتلقاها الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة في منطقة أريحا والأغوار تتمثل في: مساعدات فنية تشمل المشاريع الصغيرة، وتدريب موظفي الهيئات المحلية، وتمكينهم في إدارة المشاريع، وتقديم الخدمات على أكمل وجه للمواطنين.

تقييم مساعدات (جايا) وتحسين مستوى الحياة:

تسعى (جايا) من خلال المساعدات والمشاريع التي تم تنفيذها إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان في منطقة أريحا والأغوار، حيث تم تنفيذ مشروع تطوير أكثر من عشرين مرفقاً من الخدمات العامة، وتشمل: عيادات صحية، ومدارس، وجسور، وشوارع، ويستهدف (16) هيئة محلية بقيمة (10) مليون دولار تقريباً، وكان الهدف من المشروع تحسين وضع المعيشة في هذه المناطق من خلال تحسين الخدمات العامة المقدمة للسكان.

وهناك انعكاس لمشاريع (جايا) على القطاعات المختلفة، حيث إنه تم تنفيذ مشاريع من (جايا) بعيدة عن مركز البلد، بهدف توسعة الخدمات لهذا المكان من حيث: فتح الطرق، والصرف الصحي، وغيرها، ومن خلال هذا المشروع أتاحت فرصة للقطاعات الأخرى، إذ زادت المنتجعات السياحية، والمحلات التجارية، وعكس المشروع صورة بيئية جيدة للسائح عن المشروع.

وعندما بدأت (جايا) بالعمل كان هناك تغيير على المستوى الاجتماعي للهيئات المحلية من ناحية العمل الجماعي، والفريق الواحد، مما زاد من التواصل بين الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار، لأن هذه الهيئات لا تضم عدد سكاني كبير، وهناك تباعد جغرافي ومساحات واسعة، حيث أصبح بينهم ترابط واتصالات مستمرة، يجمعهم المشروع المشترك في المنطقة، مثل: مجلس خدمات مشترك للنفايات الصلبة الذي يخدم كافة الهيئات المحلية، وأصبح هناك ترابط مجتمعي بين السكان والهيئات المحلية.

التوزيع الجغرافي لمشاريع (جايا) في منطقة أريحا والأغوار:

توزعت المشاريع التي تم تنفيذها على المحاور الأربعة في منطقة محافظة أريحا والأغوار وكانت على النحو التالي:

الوسط الغربي :

- تم بناء مدرسة ثانوية للبنات في النصارية، وتخدم جميع قرى منطقة الوسط الغربي.
- بناء مركز رياضي ثقافي في النصارية يخدم أيضا قرى منطقة الوسط الغربي.
- تم بناء مركز نسوي في العقرانية يخدم قرى المنطقة، وكان يتم فيه إعطاء دورات خياطة، ودورات طبخ، ودورات تخص الأمومة والطفولة وغيرها.
- بناء مجمع خدمات في عين شبلة ويضم خدمات متنوعة مركز صحي ونسوي وزراعي بالإضافة إلى مجلس الهيئة المحلية.
- بناء عيادة بيطرية في النصارية تخدم المنطقة جميعها.
- تعبيد شوارع وطرق في كل من عين شبلة، والنصارية، والعقرانية، وبيت حسن، والنواحي، بالإضافة إلى طرق تربط العقرانية وبيت حسن.
- مشروع مضاعفة الطاقة الكهربائية، وعمل أبراج وأعمدة كهربائية لكل المناطق، وكانت تتم بعد موافقة الإسرائيليين.
- بناء أسوار مدارس في عين شبلة.

الوسط الشرقي:

- بناء مقر لمجلس قرية الجفتك وترميم المجلس القديم.
- بناء مدرسة ثانوية وإضافة غرف صفية لمدرسة أخرى في مرج الغزال.
- بناء مدرسة في الزيدات.
- بناء عيادة صحية في مرج نعجه.
- بناء مجمع خدمات في قرية فصايل.

الوسط الشمالي:

- بناء مدرسة ثانوية للبنات في عين البيضاء، وتخدم كل منطقة الوسط الشمالي.
- ترميم وإضافة غرف صفية لمستوصف عين البيضاء.
- بناء مقر مجلس الخدمات المشترك للمنطقة.
- رفع قدرة الطاقة الكهربائية، وتوسيع الشبكة في عين البيضاء وبردلة.
- بناء مجمع خدمات متعدد الأغراض في بردلة.
- شراء باصين لنقل الطلاب من المالح والفارسية والحديدية ومناطق أخرى في الغور إلى مدرسة عين البيضاء.

- توفير سيارة إسعاف لمجلس الخدمات.

الوسط الجنوبي:

- إضافة غرف صفية للطالبات في العوجا.

- زيادة قدرة وتوسعة المستوصف في العوجا.
- إنشاء وتعبيد طرق داخلية في العوجا.
- بناء روضة أطفال وتعبيد طرق داخلية لقرية النويعة والديوك الفوقا.
- بالإضافة إلى مشروع ماكينات خياطة للنساء.

وكان يتم تزويد جميع المشاريع بالأثاث الكامل سواء: مدارس، أو مراكز صحية، أو مجالس خدمات، أو هيئات محلية، وكانت القيمة الإجمالية للمساعدة لهذه المشاريع (12) مليون دولار حتى عام 2012، وتم أيضا تركيب عدادات مسبقة الدفع للكهرباء في معظم القرى المذكورة أعلاه، وكان هناك التزام منهم حول تسديد المستحقات مما أدى إلى تغيير السلوك حول أهمية الهيئة المحلية، والانتماء إليها، لأنّ هذه المناطق (c)، وليست هناك سلطة تجبر الناس الالتزام بالدفع.

كما تم بناء مقرات للهيئات المحلية ومجالس الخدمات وتزويدها بالأثاث، وتوظيف مواطنين للوظائف المطلوبة حيث أدى ذلك إلى تمكينها، وتم تزويد المنطقة بعيادة بيطرية متنقلة للمنطقة.

وكان لهذه المشاريع انعكاس على حياة المواطنين أدى إلى رضى عام من الناس في كافة المجالات، وأدى إلى تحسين في الحياة الاجتماعية، وأصبحت الخدمات الأساسية متوفرة للمواطنين نوعا ما عن قبل، (وأصبح الناس يعتبرون أريحا جزءاً من اليابان لكثرة المشاريع التي قدموها).

التحديات التي تواجه (جايا) في أريحا والأغوار

تحديات الاحتلال الإسرائيلي:

واجهت الهيئات المحلية في تنفيذ المشاريع تحديات من الاحتلال الإسرائيلي تمثلت في المناطق (c)، والتي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، وكانت تمانع من إصدار تراخيص للمشاريع سواء: لمكب النفايات أو مباني للهيئات المحلية، أو شق الطرق وتعبيدها. كما كان تحدي الإغلاقات المستمرة سواء: من حواجز، أو شق طرق التفاقية، أو استيطان، مما أدى إلى إعاقة العمل في المشاريع.

التحديات البشرية والمالية:

ضعف الإمكانيات البشرية والمالية لدى الهيئات المحلية في إدارة وتنفيذ المشاريع، وضعف مستوى الوعي لدى المجتمع المحلي في ما يتعلق بدور الهيئة المحلية، ومحدودية التمويل من المانحين حيث إن الاحتياجات المطلوبة لإقامة مشاريع في منطقة أريحا والأغوار حوالي 200 مشروع وتم تقديمها للمانحين، ولم يتم تنفيذ بعض المشاريع.

التحديات الإدارية

كانت الإجراءات الإدارية مع (جاكا) قابلة للتنفيذ بالرغم من أنها لم تكن سهلة، فالمتطلبات كثيرة وتأخذ وقتاً طويلاً، فعمل اليابانيين في تنفيذ المشاريع مثالي، وهامش الخطأ يعتبرونه صفراً، وأنهم دقيقون جداً في معايير البناء والهندسة، بالإضافة إلى مخاطر زمنية في تنفيذ المشاريع، وعدم كفاية التمويل أحياناً لاستكمال بعض المشاريع.

وهناك بعض التحديات الأخرى مثل الوقت المحدد للمشروع، أو بعض الأراضي الأميرية، ولكن تم تجاوزها والسيطرة عليها.

التحديات القانونية:

كان الإطار الناظم لعمل مجالس الخدمات المشتركة تحدياً كبيراً، إذ إنه بحاجة إلى تطوير، ويجري الآن العمل على تطوير نظام مجالس الخدمات المشتركة، وكانت آخر نسخة عام 2006، وسيتم تطويره هذا العام. كما أن إجراء تعديلات على قوانين الهيئات المحلية ساعد في تسهيل تنفيذ المشاريع في أريحا والأغوار.

التحديات الاجتماعية:

واجهت بعض التحديات، وذلك لطبيعة المجتمع في منطقة أريحا والأغوار، وحياتهم العامة والحياة الاجتماعية التقليدية التي شكّلت عائقاً في تقبل بعض المشاريع، على سبيل المثال مشاركة النساء في الأنشطة العامة وإدارة الهيئات المحلية، وتم تجاوزه من خلال التوعية، والتدريب، ونتيجة لهذه الجهود أصبحت هناك مشاركة من النساء في الهيئات المحلية والدورات الخارجية إلى اليابان.

وتعد نسبة المتعلمين في أريحا والأغوار قليلة في بعض المناطق، وقد تم فتح مشاريع لمحو الأمية وكان له تجاوب من المجتمع المحلي.

وكانت العشائرية تعد تحدياً كبيراً إلا أنه كان يتم السيطرة عليها من أجل المصلحة العامة في البلد، وهناك تحديات اجتماعية تتمثل في عدم تعاون المجتمع المحلي والذي يكون سلبياً دائماً، ولا توجد مشاركة مالية في المشاريع، وترسيخ ثقافة عدم الدفع عند المواطن بدل الخدمات.

وبناء على ما تضمنه القسم الأول من أسئلة الدراسة وفرضياتها وإجابات المقابلة، فإن الإجابات الواضحة والمحددة لباقي أسئلة الدراسة تأتي على النحو التالي:

- ما هو تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار؟
إن مساعدات (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار لها دور حيوي وكبير جداً، ويعد ركيزة أساسية في نموها وتطورها.
- ما هو الأثر التنموي لمساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) على المستوى المجتمعي في منطقة أريحا والأغوار؟
تساهم (جايجا) مساهمة حقيقية في التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والتربوية، والإنسانية، وتستفيد منها الهيئات المحلية أفراداً وجماعات، كما يستفيد منها المواطنون والقطاعات المختلفة مثل قطاع النساء.
- ما مدى ملائمة البرامج والمشاريع التي نفذتها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) مع احتياجات الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار وأولويات التنمية؟
تتطلب مشاريع (جايجا) من الخطط الاستراتيجية لوزارة الحكم المحلي، وخطط التنمية في الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار، كما أنها تستند إلى دراسة الحاجات التي تقوم بها قبل البدء بالمشاريع، وهذا يؤكد الملائمة مع احتياجات الهيئات المحلية والسكان على حد سواء.
- ما هي الإجراءات التي تقوم بها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) لتحديد آليات العمل والمستفيدين في منطقة أريحا والأغوار؟
إن إجراءات (جايجا) دقيقة ومنظمة ومتوازنة، وترتبط بخطط التنفيذ التي ترسمها لمشاريعها في الهيئات المحلية، وهذا الأمر يتم في جميع المجالات الإدارية والمالية والفنية.
- ما هو تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في تمكين الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار؟

تمثل في تقديم التدريب الإداري لموظفي الهيئات المحلية، ومساعدتهم على أداء مهامهم، وإدارة المشاريع بشكل حقيقي ومهني، وتقديم الموارد المختلفة التي تساهم في عملية التمكين مثل: الآليات وغيرها.

- هل يوجد ديمومة للمشاريع المنفذة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في منطقة أريحا والأغوار؟

إن مقياس ديمومة المشاريع لا يظهر خلال تنفيذها، ومع ذلك فمشاريع (جايجا) استمرت في تقديم خدماتها كعمل مؤسسي بعد الانتهاء منها، ويمكن إجراء دراسات تتبعية لتقصي ديمومة المشاريع.

- ما هي طبيعة التحديات التي تواجه عمل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار؟

تمثل التحديات التي يخلقها الاحتلال العائق الأكبر أمام عمل (جايجا)، من حيث استصدار التصاريح الخاصة بالعمل في مناطق (C)، وتسهيل إدخال المعدات والآلات اللازمة للعمل، أو إيقاف العمل في منطقة المشروع وغيرها.

9.1.4 ملخص نتائج الدراسة:

- اتفقت نتائج الاستبانة والمُقابلة بأن مدى ملائمة مساعدات (جايجا) مع احتياجات منطقة أريحا والأغوار مرتفع جداً، حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لإجابة المبحوثين (80%) في الاستبانات، وتنفيذ مشاريع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) يتم وفقاً لخطة التنمية الاستراتيجية لمنطقة أريحا والأغوار.
- أشارت نتائج الدراسة بأن إجراءات عمل (جايجا) عند تنفيذ المشاريع كانت واضحة وسليمة، وتتسجم مع القوانين والأنظمة المعمول بها في السلطة الفلسطينية، وكانت مرتفعة جداً حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لإجابات المبحوثين في الاستبانات (81%).
- توافقت إجابات الاستبيانات والمقابلات بأن هناك أثراً تنموياً إيجابياً لمساعدات ومشاريع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) على المستوى المجتمعي في منطقة أريحا والأغوار، كانت مرتفعة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لاستجابات المبحوثين عليها (74.8%).
- يتفق المُقابلون وإجابات المبحوثين بأن (جايجا) أخذت على عاتقها تمكين الهيئات المحلية من خلال التدريب، ورفع القدرات، وتزويد الهيئات المحلية بمتطلبات التمكين وبلغت النسبة المئوية الكلية للتمكين (77%).

- ديمومة المشاريع المقدمة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في منطقة أريحا والأغوار كانت مرتفعة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية (77%)، وجاء في المقابلات بأن هناك رقابة مستمرة على المشاريع المنفذة من قبل جهات محايدة من (جايجا) يعزز ديمومة المشاريع.
- هناك إجماع من المُقابِلين وإجابات المبحوثين أن التحدي الأكبر لعمل (جايجا) هو الاحتلال الإسرائيلي من بين جملة التحديات التي تعيق عمل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في منطقة أريحا والأغوار، وجاءت بنسبة مرتفعة جداً حيث بلغت (90%)، وتلاها التحدي الإداري والتنظيمي ومن ثم القانوني، وأخيراً جاء التحدي الاجتماعي وكانت متوسطة حيث بلغت النسبة المئوية للدرجة الكلية (60%).
- اجمع المُقابِلون بأن وكالة (جايجا) لا تقوم بتنفيذ أي مشروع إلا بعد استشارة المجتمع المحلي للهيئات المحلية، إذ يتم عقد اجتماعات موسعة تضم أعضاء الهيئات المحلية، والجمعيات، والمؤسسات، وكافة فئات المجتمع المحلي، واستشارتهم حول الاحتياجات المطلوبة، وهذا ما يؤكد المبحوثون بنسبة (88%) أن (جايجا) تقوم باستشارة الحكم المحلي قبل تنفيذ المشاريع.
- يرى المُقابِلون بأن (جايجا) تسعى للتخفيف من البطالة، ولكنها تعمل على خلق وظائف مؤقتة، وليست دائمة تنتهي بانتهاء المشروع، إلا بعض الوظائف القليلة للاستمرار بالمشروع، وهذا يؤكد إجابات المبحوثين بأن مساهمة (جايجا) في التخفيف من البطالة، وتحسين الحياة على المستوى المجتمعي كانت بنسبة متوسطة لم تتجاوز (65%).
- يؤكد المُقابِلون وعينة الدراسة أن هناك تنوعاً في مشاريع (جايجا) تتوزع على جميع المناطق الجغرافية، وتشمل كافة القطاعات التنموية.
- أجمع (77%) من المبحوثين أن مشاريع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) ذات ديمومة وتستمر بخدمة المواطنين.

الفصل الخامس

استنتاجات الدراسة والتوصيات

يمكن أن نلخص أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت لها الدراسة على النحو التالي:

1.5 استنتاجات الدراسة:

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- هناك ملائمة عالية بين المساعدات والمشاريع التي تقدمها (جاিকা) مع احتياجات الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار.
- تراعي (جاিকা) إجراءات تنفيذ المشاريع والقوانين المعمول بها في السلطة الفلسطينية وهي مناسبة للاحتياجات التنموية المحلية.
- الأثر التنموي لمساعدات الوكالة اليابانية (جاিকা) في منطقة أريحا والأغوار كبير، ومشاريعها تنموية وليست إغاثية.
- ركزت (جاিকা) على المشاريع الخدماتية وليس على المشاريع الإنتاجية والاستثمارية من أجل الانتعاش الاقتصادي وتشغيل الأيدي العاملة.

- أخذت (جاىكا) على عاتقها تمكين الهيئات المحلية من حيث إكساب العاملين مهارات متنوعة من خلال التدريب، ورفع قدرات وتمكين موظفي الهيئات المحلية ومجالس الخدمات ولجان المشاريع، فقد تم تأسيس مركز أريحا للتدريب على نفقة (جاىكا) بالكامل.
- تراعي مشاريع (جاىكا) القضايا البيئية في منطقة أريحا والأغوار، وتساهم في تحقيق مستوى المعيشة، والتخفيف من البطالة.
- مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جاىكا) تختلف من حيث الأهداف، والنجاح في تحقيق الهدف التنموي.
- هناك رقابة مستمرة على المشاريع بعد الانتهاء من تنفيذها، ويتم إعادة تقييمها من (جاىكا)، ولجان حيادية خارجية.
- يوجد تحديات تعيق عمل (جاىكا) في منطقة أريحا والأغوار، وأهمها سيطرة الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته.
- عدم توفر قوانين خاصة لمنطقة أريحا والأغوار تساعد في تسهيل الإجراءات القانونية لتنفيذ المشاريع.
- بطء الإجراءات الإدارية والتنظيمية للحصول على المصادقات التفصيلية للمشاريع من إدارة (جاىكا) في اليابان.
- يوجد سيطرة عشائرية في الهيئات المحلية تفنقد إلى التخصص والكفاءة تعيق تنفيذ المشاريع وتؤخرها.
- جميع أعضاء الهيئات المحلية ولجان المشاريع لديهم اطلاع على نوعية المساعدات المقدمة من (جاىكا)، ولا يوجد انحياز لأي مؤسسة أخرى ممولة أو مستفيدة.
- تم تنفيذ (40) مشروعاً من مجموع مشاريع خطة التنمية والبالغة (96) مشروعاً في منطقة أريحا والأغوار في الأعوام (2006-2014) وجميعها مشاريع تنمية خدماتية من (جاىكا)، هذا يعني أن جاىكا نفذت 41% من احتياجات المنطقة للمشاريع، وعدم تنفيذ 59% من المشاريع لأسباب عديدة منها الاحتلال الإسرائيلي وأخرى تم تنفيذها من قبل جهات أخرى للسلطة الفلسطينية.
- اختيار (جاىكا) منطقة أريحا والأغوار لتنفيذ العديد من المشاريع، واستهدافها؛ لتحقيق الأمن والاستقرار لخصوصية هذه المنطقة.
- (جاىكا) صاحبة القرار الأول فيما يتعلق بأوجه الصرف المالي، وتهدف إلى خلق أثر واقعي يتلاءم مع الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة.
- التمويل الدولي لفلسطين ليس بناء على خطط تنمية وطنية، وإنما مرتبط بأهداف سياسية تخدم مصالحه في المنطقة، وعدم إلحاق الضرر بإسرائيل.

- أعضاء الهيئات المحلية الحاصلون على شهادة بكالوريوس، أكثر دراسة واطلاعاً على الخطط التنموية التي يتم تنفيذها في المنطقة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا)، وأكثر إلماماً بالدراسة من حملة شهادة الدبلوم.
- أعضاء لجنة المشاريع في الهيئات المحلية مطلعون بشكل أكبر وتفصيلي في حيثيات المشاريع؛ لتحديد مدى ملائمتها مع احتياجات منطقة أريحا والأغوار .
- كلما زادت الفترة الزمنية لعضو الهيئة المحلية تكون له قدرة أكبر على تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) ونشاطاتها، والتعامل بسهولة مع الإجراءات الإدارية، والتميز للآثار التنموية للمساعدات والمشاريع في منطقة أريحا والأغوار.
- عضو الهيئة المحلية الذي يعمل في القطاع الزراعي لديه قدرة أكبر في تحديد الأثر التنموي للمشاريع، ويلمسها أكثر من الأعضاء الذين يعملون في قطاعات أخرى.
- تعتبر (جايجا) منطقة أريحا والأغوار ممراً للسلام (Peace corridor) في المنطقة جميعها، باعتبارها أكبر المناطق المصنفة (ج) حسب اتفاقية أوسلو .
- تم استهداف معظم القطاعات الحيوية التي تمس خدمات الهيئات المحلية وكانت تتم بالشراكة مع جهات الاختصاص للقطاعات.
- الفكرة الأساسية لبرنامج المشاريع تقوم على دراسات ميدانية للواقع الحالي للمنطقة المستهدفة قبل تنفيذ المشروع من جميع الجوانب المختلفة ومنها: الفقر، والحاجة، والتهemis، والبطالة، والاقتصاد.
- سعت جايجا إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان من خلال تحسين الخدمات العامة المقدمة في منطقة أريحا والأغوار، حيث تم تنفيذ مشروع تطوير أكثر من عشرين مرفقاً من الخدمات العامة وتشمل: عيادات صحية، ومدارس، وجسور، وشوارع، ونفايات صلبة ويستهدف (16) هيئة محلية.

2.5 التوصيات

- ضرورة تبني سياسة واضحة من السلطة الفلسطينية؛ لتوفير مناخ قانوني لتسهيل عمل المنظمات الأجنبية التي تقوم مشاريعها بناء على متطلبات المجتمع المحلي والمصلحة الوطنية.
- وضع بيانات إحصائية عن مدى مساهمة المنظمات الأجنبية في القطاعات المختلفة؛ لإفادة الدارسين، وعمل دراسات مركزة حول البرامج التي تنفذها المؤسسات الدولية.
- ضرورة عمل مشاريع إنتاجية بشكل يمكن السلطة الفلسطينية من الاستغناء عن التمويل في المستقبل، والقدرة على تنفيذ سياساتها التنموية بعيداً عن أدنى الشروط والالتزامات التي تفرضها الجهات المانحة.
- دعوة وكالة التنمية للتغيير من سياستها الخارجية والاقتصادية؛ لضمان وقف حكومتها التجارة والاتفاقات الاقتصادية مع إسرائيل.
- دعوة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جاكا)، للتركيز في مشاريعها على مناطق حيوية أخرى في شمال الضفة الغربية.
- محاولة أقلمة المشاريع الدولية الممولة في المؤسسات الأخرى بحيث تماثل ما تقوم به الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جاكا) الأمر الذي يؤدي إلى النهوض بشكل جيد في مناطق التطوير المحلية أسوة بالمشاريع المنفذة من قبل (جاكا).
- تشكيل مجلس أعلى للإشراف على مشاريع الأغوار، على غرار سلطة الأغوار في غور الأردن.
- يجب أن تكون طبيعة عمل المؤسسات الدولية مبرمجة وممنهجة وفق آليات واضحة وشاملة لكل القطاعات التنموية في المناطق.
- تشكيل لجنة تنسيقية متكاملة من المؤسسات الدولية لتحديد الاحتياجات في الأغوار بحيث يمنع الازدواجية في دعم المشاريع، أو تكرارها.
- يجب أن يكون هناك توجه مستقبلي للمشاريع المدرة للدخل بالتعاون مع المجالس والهيئات المحلية.
- يجب أن تتبع المؤسسات الدولية منهجية استشارة المجتمع المحلي بجميع أشكاله المختلفة، ومعرفة الاحتياجات المطلوبة من المشاريع؛ ليتم تنفيذها.
- يجب أن يكون هناك تكاملية بين الوزارات والمؤسسات الدولية في تحديد الاحتياجات المطلوبة من المشاريع والقطاعات المستهدفة.

- العمل على توفير قوانين خاصة لمنطقة أريحا والأغوار؛ لتساعد في تسهيل الإجراءات القانونية المطلوبة لتنفيذ المشاريع الممولة من المؤسسات الدولية.
- العمل على توفير قوانين خاصة للمجالس المشتركة والهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار، والمصادقة على مشاريع القوانين المعدة مسبقاً.

3.5 الدروس المستفادة من عمل (جاكا) في أريحا والأغوار

- إنّ الاستفادة من المشاريع خلال تنفيذها أو بعد الانتهاء منها، مرهون بدراسة الحاجات التي تقوم بها الجهة الداعمة (جاكا) قبل البدء بالمشروع، وذلك باتباع منهجيات بحثية متنوعة.
- إن التوافق بين المشاريع وبين الخطة الاستراتيجية لمنطقة أريحا والأغوار يساهم في توحيد الجهود وتنظيمها، وتحقيق مطالب الهيئات المحلية ورغبات السكان، بالإضافة إلى تقديم مشاريع ذات جودة ومردود مرتفعين.
- استطاعت (جاكا) أن تلقى الاهتمام على أهمية منطقة أريحا والأغوار باعتبارها الأساس المستقبلي لإقامة دولة فلسطينية، لمكانتها، واعتبارها أكبر المساحات الجغرافية والحدود الشرقية الهامة لدولة فلسطين.
- تقوم (جاكا) بعمل ممنهج ومدروس لدعم وتنفيذ المشاريع في منطقة أريحا والأغوار وتقوم بدراسة جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها بالتشاور والشراكة مع مؤسسات المجتمع المحلي المستهدف.
- تعزز من المشاركة المجتمعية في رسم السياسات للخطة التنموية واختيار المشاريع حسب احتياجات المنطقة.
- توافق وتكامل وزارات السلطة الفلسطينية لتحديد الاحتياجات المطلوبة لكافة المجالات وكانت وزارة الحكم المحلي الشريك الأساسي في تنفيذ مشاريع (جاكا) في منطقة أريحا والأغوار.
- عملت (جاكا) بشكل تكاملي في جميع المجالات، وقامت بالعديد من الدراسات الهامة؛ لاعتماد تنفيذ المشاريع، وكانت مشاريعها متنوعة ومختلفة في جميع المجالات.
- يمكن تعميم تجربة (جاكا) بإقامتها للمشاريع التنموية على المحافظات الأخرى؛ لتتمكن المؤسسات الدولية الأخرى اتباع المنهجية لتنفيذ المشاريع.

قائمة المراجع:

الكتب :

- إبراهيم، ش. (1980): الأعلام والتنمية، الطبعة الثانية. المنشأة الشعبية، طرابلس.
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (2015): المساعدات العربية لدعم الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة 2000-2009، قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، القاهرة.
- جابر، أ. (2005): التمويل الأجنبي الواقع والتحديات، مؤتمر التنمية والاستثمار في فلسطين، غزة، فلسطين.
- جامعة القدس المفتوحة: الإدارة المحلية في فلسطين والعالم العربي ، الطبعة الأولى .منشورات جامعة القدس المفتوحة ،عمان ، الأردن .
- جلاب، إ، الحسيني، ك. (2013): إدارة التمكين والاندماج، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- الجندي، م . (1987): الإدارة المحلية واستراتيجياتها " الجذور التاريخية -الفلسفية- الإدارة المحلية والتنمية - إستراتيجية جديدة لتقسيم الجمهورية إلى أقاليم إدارية اقتصادية، منشأة الناشر المعارف،الإسكندرية، مصر .
- حنفي، س، طبر، ل. (2006): بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية(مواطن)، فلسطين.
- الخلايلة، م. (2009): الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر، الطبعة الأولى، دار الثقافة للتوزيع والنشر، عمان ، الأردن.
- شقير، م، وآخرون، (2003): المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- طعامن، م. (2003): نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي المفهوم والفلسفة والأهداف،الملتقى العربي الأول، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، صلالة، سلطنة عمان.
- طوقان، ط. (2001): تقرير حول اللامركزية والحكم المحلي في فلسطين، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن
- العبادي، م. (1995): الإدارة المحلية وعلاقتها بالسلطة المركزية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- عبد الحميد، ع.(2005): إدارة التخطيط العمراني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بين تحديات الواقع وتطلعات المستقبل، الملتقى العربي الثاني، المنظمة العربية للتنمية الإدارية (22-26) أيار 2005، الإسكندرية، مصر.
- عبد الحي، و.(2013): السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية 1993-2013 ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
- العتيبي، س.(2004): أفكار لتعزيز تمكين العاملين في المنظمات العربية، المؤتمر العربي السنوي الخامس في الإدارة 27-29 نوفمبر (تشرين ثان) 2004، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية.
- فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011): كتاب محافظة أريحا والأغوار الإحصائي (3)، رام الله، فلسطين.
- فلسطين، جهاز الإحصاء الفلسطيني (2014): كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2014، رام الله، فلسطين.
- فلسطين، وزارة الحكم المحلي، قسم العلاقات العامة (2015): الحكم المحلي، مجلة تصدر عن قسم العلاقات العامة في وزارة الحكم المحلي وبمشاركة منسقيها في المديرية، وزارة الحكم المحلي، رام الله.
- فلسطين، وزارة الحكم المحلي (2009): دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية، رام الله.
- القاروط ، م.(2008): مقالات في الإدارة وعن الهيئات المحلية، الطبعة الأولى، مطابع جريدة الحياة، رام الله.
- القبلان، غ.(2014): تنمية المجتمع المحلي والعوامل المؤثرة على دور الحكام الإداريين، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- المعاني، أ.(2010): الإدارة المحلية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الهيتي، ن.(2006): المساعدات الإنمائية المقدمة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- الهيتي، ن.(2010): المساعدات الإنمائية الدولية في عالم متغير، الدوحة، قطر.

الدراسات والرسائل العملية .

- JICA، (2006) : الوكالة اليابانية للتعاون الدولي،(جاىكا)، دراسة تحديد احتياجات رفع القدرات للهيئات المحلية في منطقة الأغوار . أريحا، فلسطين.
- أبو مصطفى، م.(2009): دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية"دراسة تحليلية عن الفترة 1999-2008". الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- أريج (2010): السياسات الإسرائيلية اتجاه الأراضي في الأغوار، معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) القدس.
- إسماعيل، ع.(2005): دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركات وإحداث التنمية السياسية. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- البنك الدولي (2006): تقرير عن التنمية في العام 2006 الإنصاف والتنمية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر.
- البنك الدولي، التقرير السنوي(2010): النزاهة من أجل تحقيق نتائج أفضل، مجموعة البنك الدولي.
- الجرباوي، ع.(1991): البلديات الفلسطينية من النشأة حتى عام 67، مجلة شؤون فلسطينية، العدد(221-222)، رام الله، فلسطين.
- جربوع، ي.(2014): واقع بناء فرق العمل ودورها في تنمية الإبداع الإداري من وجهة نظر العاملين في وزارة الاقتصاد الوطني-المحافظات الجنوبية، جامعة الأقصى، غزة.
- حامد، ر . (2009): إستراتيجية تطوير الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار . جامعة النجاح الوطنية، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- حسيبا، س.(2006): واقع واستراتيجيات تطوير الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية، جامعة النجاح، نابلس.
- حماد، ن.(2011): التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة 2000م-2020م(دراسة ميدانية). غزة، فلسطين.
- حمدان، آ.(2010): المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، فلسطين.

- زيادة، ف.(2012): أثر التدريب على مقدرة المؤسسات الدولية العاملة في قطاع غزة على إدارة الأزمات. الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- سليمان، ه.(2014): التحديات الاجتماعية في الوطن العربي في الالفية(العقد الجديد)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- سمحة، ع.(2003): دور الهيئات المحلية في محافظة قلقيلية في عملية التنمية الاجتماعية، وزارة الحكم المحلي ، رام الله ، فلسطين.
- عبد العاطي، ص.(2005): الحكم المحلي والهيئات المحلية في فلسطين، مركز الميزان لحقوق الإنسان، رام الله ، فلسطين.
- عبد الكريم، ن.(2010): العلاقات الأوروبية الفلسطينية: الدور الاقتصادي الأوروبي، ورقة عمل، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.
- عدوان، س.(2013): دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية(الضفة الغربية كحالة دراسة)، جامعة النجاح، نابلس.
- العصار، م.(2015): البلديات والتنمية المحلية المستدامة في قطاع غزة، جامعة الأقصى، غزة.
- عفانة، ح.(2013): التمكين الإداري وعلاقته بفاعلية في العمل في المؤسسات الأهلية الدولية العاملة في قطاع غزة، جامعة الأزهر، غزة.
- العكش، ع.(2007): نظام الحوافز والمكافآت وأثره في تحسين الأداء الوظيفي في وزارات السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، جامعة الأزهر، غزة.
- علي، س. (2004): بلدية نابلس إبان الانتداب البريطاني، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- العلي، ن. (2011): دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية، جامعة القدس، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- فراج، أ. (2013): الحكم المحلي بعد عشرين عام على اتفاق "أوسلو" ، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية(مواطن)، آفاق برلمانية، العدد 4، ص 2.
- فلسطين، وزارة الحكم المحلي (2007): بيانات الهيئات المحلية، منشورات وزارة الحكم المحلي، رام الله.

- فلسطين، وزارة الحكم المحلي(2008): التقرير السنوي لحكومة تسيير الأعمال(2007-2008)، وزارة الحكم المحلي، رام الله.
- فلسطين، وزارة الحكم المحلي. الدائرة القانونية (2006): نظام مجالس الخدمات المشتركة المعدل لسنة 2006. وزارة الحكم المحلي، رام الله.
- فلسطين، وزارة الحكم المحلي. دائرة التشكيلات والانتخابات (2005): قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005. وزارة الحكم المحلي، رام الله.
- فلسطين، وزارة الحكم المحلي. دائرة التطوير والبحث والدراسات (2004-ب): مجالس الخدمات المشتركة للبحث والتطوير واقع وطموحات. وزارة الحكم المحلي، رام الله.
- فلسطين، وزارة الحكم المحلي،(2014):الإطار الاستراتيجي لوزارة الحكم المحلي(2010-2014)، وزارة الحكم المحلي، رام الله.
- كوع، ن. (2011): إستراتيجية المجالس المشتركة في الضفة الغربية وعلاقتها بالتنمية المحلية والإقليمية(آفاق وتحديات)، جامعة القدس، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- لبد، ع.(يونيو،2004): تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية(1994-2003)، مجلة العلمية المحكمة، عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية، العدد الثاني عشر، غزة - فلسطين ص467-501.
- ماس، (2005): نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله.
- **المجلات والدوريات:**
- مسعود، ح.(2013): اثر دمج الهيئات المحلية على التنمية السياسية، جامعة النجاح، نابلس.
- مواطن، (2014): الحكم المحلي في فلسطين واقع وروية مستقبلية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية(مواطن)، رام الله، فلسطين.
- وليد، خ.(2010): دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي. جامعة منتوري، قسنطينة.
- ياسين، سائد. (2014): المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية دعم(الجهاز الأمني نموذجاً)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

المراجع باللغة الانجليزية:

- Interim Local Development Strategy in Jericho Jordan River Rift Valley, 2009, Prospective Development Partners, Ministry of Local Government, Supported by , Japan International Cooperation Agency (JICA) Project for, Improvement of Local Governance System.
- JICA, 2005, JERICHO Regional Development Study Project, Inception Report, KRI International Corp, Nippon Koei Co., Ltd
- http://open_jicareport.jica.go.jp/pdf/11831872_01.pdf
- JICA's Assistance to the Palestinian Authorit, 2011, Middle East & Europe Department, Middle East & Europe Department, Japan International Cooperation Agency
- Makky, a.(2007): Dilemmas of Local Government Organization in the Emerging Palestinian State, Hebrew University, Jerusalem.
- The Japan International Cooperation Agency's development proposals for the Jordan Valley ,Palestinian Popular Campaign for Anti-Apartheid Wall ,Ram Allah, Palestine, 2007.

http://stopthewall.org/enginefileuploads/jica_30_nov_07.pdf

المواقع الالكترونية

- في العمق(2014): تأملات حول 60 عام من المساعدات الإنمائية الرسمية اليابانية، تاريخ النشر 2014/12/18
<http://www.nippon.com/ar/in-depth/a03404,1.2.2016>
- تجمع الرشيد للثقافة القانونية والمالية والمحاسبة(2008): الحكم المحلي والإدارة المحلية: المفاهيم العلمية وحالات دراسية، الإمارات، 2015/1/6.
(<http://rachidcompta.booomwork.com/t52-topic,2.11.2015>)
- المنتدى القانوني العام،(2009): المركزية الإدارية، عمان، مسقط، 2015/1/7
<http://www.omanlegal.net/vb/showthread.php?t=143>
(1.3.2015)

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، (2010): المساعدات العربية لدعم الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية في الأراضي المحتلة خلال الفترة 2000-2009، مصر .
(2015/12/1).

(<http://www.un.org/depts/dpa/qpai/docs/Istanbul2010/Arab%20League%20Arabic%202.pdf>, 7.10.2015)

- رمان، م. (2008): مشروطة المساعدات الخارجية، مجلة الحياة، العدد 16352، ص 10.

(http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/2008/1/11/%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8-AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9.html
5.2.2015)

- قرار رقم 1، الوقائع الفلسطينية، الجريدة الرسمية للسلطة الفلسطينية، العدد 1، 20 1994/11/

(<http://www.qanon.ps/news.php?action=view&id=15>, 16.3.2015)

- التميمي، ف. (2013): الهيئات المحلية بين التخطيط الاستراتيجي والتنمية الاقتصادية المحلية، دنيا الوطن الاخبارية، فلسطين.

(<http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/316103.html>, 12.4.2015)

- JICA، (2004): مكتب جاياكا، سوريا،

(http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A, 1.2.2015)

- (فلسطين، موقع مكتب جاياكا)

(<http://www.jica.go.jp/palestine/english>, 10.2.2015)

- شايب، ب، 2014، مفهوم الإدارة المحلية والحكم المحلي والفرق بينهما، جامعة سكيكدة، الجزائر.

(http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=210:-algerie-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7#.VL_JnqJ0lfs, 10.7.2015)

- البنك الدولي، (2015): الأهداف الإنمائية للألفية،
(<http://www.albankaldawli.org/mdg/18.4.2015>)
- معجم المعاني
(<http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AF%D9%88%D8%B1, 11.12015/>)
- مركز الأبحاث والمشاريع، الجامعة الإسلامية (2013): وفد مركز الأبحاث والمشاريع يزور وكالة جايكا اليابانية، غزة.
(<http://parc.iugaza.edu.ps/NewsDetails.aspx?id=138,1.2.2016>)
- فلسطين، مؤسسة جايكا
(<http://www.jica.go.jp/palestine/english, 13.11.2015>)
- JICA, PALESTINE
(<http://www.jica.go.jp/english/about/organization/index.html, 15.6.2015>)
- سمارة، ن، (2013): المساعدات الخارجية، إيليا بيت المقدس، فلسطين.
(<http://aelyanews.net/mobile/permalink/112162.html, 12.5.2015>)
- ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية: (2009)، المجالس الشعبية المحلية - الواقع المشكلة والحل، الجيزة، مصر.
([https://www.google.ps/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=7&cad=, 11.7.2015](https://www.google.ps/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=7&cad=))
- ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية: (2010)، نحو مجالس شعبية محلية فاعلة، الجيزة، مصر.
(<http://www.anhri.net/egypt/maat/ 22.6.2016>)
- ظاهر، ف، (2010): تأثير المساعدات الأمريكية على التنمية في فلسطين، شبكة امين الاعلامية.
(<http://blog.amin.org/faresdahaheer/2010/06/02/3-1, 30.3.2015>)
- سالم، أكرم، 2008، حقائق ومعايير عن الإدارة المحلية أو الحكم المحلي، الحوار المتمدن، (2258 ، 2008-4-21 ، <http://www.ssrcaw.org>)
- فلسطين وزارة الحكم المحلي، (2009): الموقع الالكتروني لوزارة الحكم المحلي،
(http://www.molg.pna.ps/Join_council_aboutus.aspx, 17.1.2016)
- فلسطين، وزارة المالية ، 2011، البرنامج الطارئ لدعم البلديات
(<http://www.mof.gov.ps/2014-04-23-09-38-17,13.4.2016>)

بسم الله الرحمن الرحيم



عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

جامعة القدس - (أبو ديس)

السادة: رؤساء الهيئات المحلية، والمجالس المشتركة، وأعضاؤها المحترمون،،

تحية طيبة وبعد:

يقوم الباحث بإعداد دراسة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، في بناء المؤسسات، في كلية التنمية الريفية المستدامة، في جامعة القدس (أبو ديس)، وهي بعنوان: "تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار". ويأمل الطالب الباحث من حضراتكم تقديم المساعدة له، وذلك من خلال الموافقة في الإجابة عن أسئلة فقرات الاستبانة بموضوعية، ودقة- ما أمكن-، آملاً تحقيق الحصول على نتائج إيجابية.

والجدير بالذكر أن كل ما يرد في إجاباتكم هو محل تقدير واحترام، وسيعامل بسرية تامة، ولن يُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي. وبناء على ماسبق، فإن الاستبانة لا تتطلب من حضراتكم كتابة الاسم، أو أية معلومات دالة.

وسيقوم الباحث بتزويدكم بنتائج الدراسة، وما خلصت إليه، إن رغبت في ذلك.

والله يحفظكم ويرعاكم، ويهيئ لكم السداد في القول والعمل.

الباحث: مهند كنعان

إشراف الدكتور: عبد الناصر مكي

أولاً: البيانات الشخصية :

يرجى التكرم بالإجابة عن الأسئلة التالية بوضع دارة حول الإجابة المناسبة.

A1	نوع (تصنيف) قطاع الحكم المحلي الذي تعمل به: أ- هيئة محلية . ب- مجلس مشترك .
A2	المؤهل العلمي: أ- الثانوية فما دون . ب- الدبلوم . ج- البكالوريوس . د- الماجستير فأعلى .
A3	الصفة الوظيفية : أ- رئيس / عضو هيئة محلية ب- رئيس / عضو مجلس مشترك ج- عضو لجنة مشروع.
A4	عدد سنوات العضوية: أ-خمس سنوات فما دون ب- من ست -عشر سنوات ج- أكثر من إحدى عشرة سنة.
A5	عدد مرات الانتخاب: أ- دورة واحدة . ب- دورتان . ج- ثلاث دورات.
A6	هل أنت متفرغ للعمل في الهيئة المحلية؟ (إذا كانت إجابتك لا، ماهي طبيعة وظيفتك؟: أ- وظيفة حكومية . ب- تاجر . ج- مزارع د- غير ذلك.
A7	عدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها: أ- ثلاث دورات فأقل ب- سبع دورات فأقل . ج- أكثر من سبع دورات

ثانياً: أمل وضع إشارة (×) في المكان الذي تعتقد أنه يمثل إجابتك.

المحور الأول: مدى ملائمة مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جاياكا) مع احتياجات منطقة أريحا والأغوار:

	العبارة	المعيار				
		بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جداً
B1	قامت (جاياكا) بإشراك الهيئات المحلية في دراسة الاحتياجات من المشاريع المراد تقديمها.					
B2	عملت (جاياكا) في تطوير خطط إستراتيجية تنموية لمنطقة أريحا و الأغوار					
B3	ساهمت (جاياكا) في إنشاء مشاريع البنية التحتية (ماء، وكهرباء، وطرق،...).					
B4	ساعدت (جاياكا) في تنفيذ بعض المشاريع للحفاظ على البيئة (نفايات صلبة، وصرف صحي،...).					

					B5	ساهمت (جايا) في إنشاء (مدارس، ومراكز صحية،...).
					B6	تقوم جايا بتوضيح مسبق في هدفها من تقديم المشاريع.
					B7	تحرص (جايا)، في الأعم الأغلب، على إيجاد فرص عمل من خلال المشاريع التي تقوم بتنفيذها.
					B8	كانت الخطة التنموية الإستراتيجية في منطقة أريحا والأغوار متلائمة مع توجهات التنمية في السلطة الوطنية الفلسطينية.

المحور الثاني: الإجراءات التي تقوم بها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايا) في منطقة أريحا والأغوار:

المعيار					العبارة	
درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جداً		
					C1	هناك إجراءات واضحة من (جايا) للمشاريع المراد تنفيذها.
					C2	إجراءات (جايا) مناسبة لمشاريع الهيئات المحلية.
					C3	تشارك الهيئات المحلية في وضع إجراءات مشاريع (جايا).
					C4	إجراءات (جايا) للمشاريع مناسبة للاحتياجات التنموية المحلية.
					C5	تراعي (جايا) إجراءات الأنظمة، والقوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية.
					C6	تلتزم (جايا) بإجراءات مالية واضحة عند تنفيذ المشاريع.

المحور الثالث: الأثر التنموي لمساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايا) على المستوى المجتمعي في منطقة أريحا والأغوار:

المعيار					العبارة	
درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جداً		
					D1	تساهم مشاريع (جايا) المنفذة في تحسين مستوى المعيشة على المستوى المحلي.
					D2	تراعي مشاريع (جايا) القضايا البيئية في المنطقة.
					D3	تستوعب مشاريع (جايا) الأيدي العاملة في المنطقة، وتخفف من نسبة البطالة.
					D4	تتوزع مشاريع (جايا) في معظم القطاعات الحيوية.
					D5	يتم تنفيذ مشاريع (جايا) بناء على احتياجات حقيقية في المنطقة.
					D6	تساهم مشاريع (جايا) في تحسين أداء الهيئات المحلية.
					D7	تؤدي مشاريع (جايا) إلى تحسين الإيرادات المالية في الهيئات المحلية.

المحور الرابع: دور الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في تمكين الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار:

	العبارة	المعيار				
		بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جداً
E1	تهتم (جايجا) بإكساب العاملين في الهيئات المحلية المهارات المتنوعة، لتمكينهم بشكل فاعل، من خلال برامج التدريب التي تقدمها.					
E2	تعمل (جايجا) على ترسيخ ثقافة تغيير السلوك وتطويره، من خلال المشاريع المنفذة.					
E3	تشجع (جايجا) في تبني مفاهيم العمل الجماعي بروح الفريق الواحد.					
E4	تساهم (جايجا) في المساعدة في وضع خطط الهيئات المحلية.					
E5	تعزز (جايجا) ثقة المواطن بالهيئات المحلية .					
E6	تشجع (جايجا) الهيئات المحلية في تحسين عملية الأداء الإداري.					
E7	قامت (جايجا) بعقد دورات تدريبية في موضوع التدريب الفني في إدارة المشاريع المنفذة وتشغيلها.					
E8	ساهمت (جايجا) في إعداد دراسات للمشاريع التنموية المقدمة للتمويل.					

المحور الخامس: ديمومة المشاريع المقدمة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في منطقة أريحا والأغوار:

	العبارة	المعيار				
		بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جداً
F1	هناك رقابة مستمرة على المشاريع بعد الانتهاء من تنفيذها.					
F2	تعمل (جايجا) على متابعة التغير في ثقافة سلوك المواطنين تجاه المشاريع المنفذة.					
F3	هناك متابعة مشتركة بين (جايجا) والهيئات المحلية للمشاريع المنفذة سابقا.					
F4	هناك تقييم وتقويم مستمران من (جايجا) للمشاريع المنفذة بين فترة وأخرى.					
F5	ديمومة المشاريع وأهميتها مرتبطتان بآثارها الإيجابية على المواطنين.					
F6	تعمل (جايجا) في تنفيذ مشاريع تنموية طويلة المدى.					

المحور السادس: التحديات التي تعيق عمل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في منطقة أريحا والأغوار:

المعيار					العبارة	
درجة	درجة	درجة	درجة	درجة	تحديات الاحتلال الإسرائيلي في منطقة أريحا والأغوار	
كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً		
					G1 سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الموارد الطبيعية والمياه وغيرها يحد من تنفيذ بعض المشاريع .	
					G2 يعمل الجدار الفاصل على منع التواصل (الإقليمي، والاقتصادي، والمؤسسي)، ويؤدي إلى معيقات في إقامة المشاريع.	
					G3 تشكل المستوطنات عائقاً أمام تواصل الهيئات المحلية، لتنفيذ المشاريع ومتابعتها.	
					G4 الطرق الالتفافية للمستوطنات تمنع تنفيذ المشاريع ومتابعتها.	
					G5 تأخذ الإجراءات الإسرائيلية وقتاً طويلاً للموافقة على إقامة المشاريع في مناطق أريحا والأغوار.	

المعيار					العبارة	
درجة	درجة	درجة	درجة	درجة	الإجراءات القانونية التي تعيق عمل (جايجا) في منطقة أريحا والأغوار	
كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً		
					G1 بعض الأنظمة والقوانين المعمول بها في السلطة الفلسطينية تعمل على إعاقة عمل (جايجا) في منطقة أريحا والأغوار.	
					G2 يوجد ضعف عام في فهم الإجراءات القانونية في تنفيذ المشاريع من قبل (جايجا).	
					G3 عدم توفر قوانين خاصة لمنطقة أريحا والأغوار تساعد في تسهيل الإجراءات القانونية لتنفيذ المشاريع.	
					G4 عدم توفر قوانين خاصة في عمل مجالس الخدمات المشتركة.	
					G5 عدم المصادقة على مشاريع قوانين أعدتها السلطة الفلسطينية تخص لهيئات المحلية.	

المعيار					العبارة	
درجة	درجة	درجة	درجة	درجة	الإجراءات الإدارية والتنظيمية من (جايجا) تعيق تنفيذ المشاريع في أريحا والأغوار	
كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً		
					G1 تأخذ الإجراءات الإدارية المعمول بها من (جايجا) وقتاً طويلاً .	
					G2 تعتبر معايير (جايجا) تنفيذ المشاريع معقدة ومتعددة .	
					G3 إرسال العديد من اللجان لدراسة المشروع تعمل على تأخير تنفيذها.	

					G4	يوجد غياب للفهم المشترك ما بين (جايجا) والهيئات المحلية في بعض القضايا .
					G5	العاملون في (جايجا) يضطرون للحصول على المصادقات التفصيلية للمشاريع من قبل إدارة جايجا في اليابان.

المعيار					العبارة	
درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جداً	التحديات الاجتماعية التي تواجه (جايجا) وتعيقها في تنفيذ المشاريع	
					G1	ثقافة المجتمعات المحلية وعاداتها تعيق تنفيذ بعض المشاريع التي تطرحها (جايجا).
					G2	السيطرة العشوائية في المجالس المحلية تعيق تنفيذ المشاريع أو تؤخرها.
					G3	تخوف المجتمعات المحلية من الهدف في عمل المؤسسات الأجنبية وسياساتها .
					G4	قلة مساهمة المجتمع المحلي في بعض المشاريع يعيق تنفيذها.

ملحق 2.5: أسماء بعض المسؤولين في وزارة الحكم المحلي الذين تم إجراء مقابلات معهم.

اسم المتخصص	الموقع الوظيفي
الأستاذ محمد جبارين	وكيل وزارة الحكم المحلي الفلسطيني
المهندس وليد حلايقة	مدير عام الإدارة العامة للمجالس المشتركة في وزارة الحكم المحلي الفلسطيني
الأستاذ سليمان أبو مفرح	نائب مدير عام المجالس المشتركة في وزارة الحكم المحلي الفلسطيني
المهندس معتصم العناني	مدير دائرة البنية التحتية في وزارة الحكم المحلي الفلسطيني
الأستاذ زياد طوافشة	مسؤول البناء المؤسسي في وزارة الحكم المحلي
المهندس فواز ربايعة	منسق عام مشاريع جايكا في أريحا والأغوار

ملحق 3.5: أسماء المختصين الذين حكموا الاستبانة والمقابلة.

تحكيم الاستبانة		
الرقم	الاسم	الصفة الوظيفية
1	الدكتور إيهاب قبج	عميد كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة فلسطين التقنية خضوري
2	الدكتور خالد الزيدة	محاضر في جامعة القدس المفتوحة / طولكرم
3	الدكتور علي عيايدة	محاضر في جامعة الاستقلال / أريحا
4	الدكتور محمد خلاف	محاضر في جامعة الاستقلال / أريحا
5	الأستاذ أحمد شويكة	رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية في كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة خضوري
6	الدكتور سائد الخياط	مدير مركز الأبحاث في جامعة خضوري

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1.4	استبانة الدراسة	144
4.4	أسماء بعض المسؤولين في وزارة الحكم المحلي الذين تم إجراء مقابلات معهم.....	150
5.4	أسماء المختصين الذين حكموا الاستبانة والمقابلة	151

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1.2	تجمع الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار	41
1.3	وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير نوع قطاع الحكم المحلي	62
2.3	وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير المؤهل العلمي	63
3.3	وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير الصفة الوظيفية	63
4.3	وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير عدد سنوات العضوية	64
5.3	وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير عدد مرات الانتخاب	64
6.3	وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير المهنة	65
7.3	وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير عدد الدورات التدريبية	65
8.3	توزيع فقرات أداة الدراسة على محاورها	67
9.3	معاملات الثبات الداخلي بطريقة كرونباخ ألفا على محاور الاستبانة المختلفة	68
1.4	معيار تقدير اجابات المبحوثين على تقييم مساعدات (جاياكا)	73
2.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، لمدى ملائمة مساعدات (جاياكا) مع احتياجات منطقة أريحا والأغوار	73
3.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، للإجراءات التي تقوم بها (جاياكا) لتحديد آليات العمل والمستفيدين في منطقة الأغوار	76
4.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، للأثر التنموي لمساعدات (جاياكا) في المستوى المجتمعي في منطقة أريحا والأغوار	77
5.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، لدور (جاياكا) في تمكين الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار	79
6.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، لديمومة المشاريع المقدمة من (جاياكا) في منطقة أريحا والأغوار	82
7.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، لتحديات الاحتلال الإسرائيلي التي تعيق عمل (جاياكا) في منطقة أريحا والأغوار	84

85	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، للإجراءات القانونية التي تعيق عمل (جاىكا) في منطقة أريحا والأغوار	8.4
87	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، للإجراءات الإدارية والتنظيمية من (جاىكا) تعيق تنفيذ المشاريع في منطقة الأغوار	9.4
88	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، للتحديات الاجتماعية التي تواجه (جاىكا) في تنفيذ المشاريع	10.4
90	نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في متوسط إجابة المبحوثين من حيث دور (جاىكا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار تعزى لمتغير نوع قطاع الحكم المحلي	11.4
92	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور (جاىكا) في دعم الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار، تعزى لمتغير المؤهل العلمي	12.4
93	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسط إجابة المبحوثين من حيث دور (جاىكا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار، تعزى لمتغير المؤهل العلمي	13.4
94	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات محور مدى الملائمة، وفق متغير المؤهل العلمي	14.4
96	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور (جاىكا) في دعم الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار، تعزى لمتغير الصفة الوظيفية	15.4
97	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسط إجابة المبحوثين من حيث دور (جاىكا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار تعزى لمتغير الصفة الوظيفية	16.4
98	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات محور مدى الملائمة وتمكين الهيئات المحلية والتحديات الاجتماعية والدرجة الكلية للتحديات، وفق متغير الصفة الوظيفية	17.4
101	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور (جاىكا) في دعم الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار، تعزى لمتغير عدد سنوات العضوية	18.4

102	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور (جاياكا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار تعزى لمتغير عدد سنوات العضوية	19.4
104	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور (جاياكا) في دعم الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار، تعزى لمتغير عدد مرات الانتخاب	20.4
105	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسط إجابة المبحوثين من حيث دور (جاياكا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار تعزى لمتغير عدد مرات الانتخاب	21.4
106	نتائج اختبار (شيفيه) للمقارنة البعدية بين متوسطات محوري الإجراءات والأثر التنموي، وفق متغير عدد مرات الانتخاب	22.4
108	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور (جاياكا) في دعم الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار، تعزى لمتغير المهنة	23.4
109	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسط إجابة المبحوثين من حيث دور (جاياكا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار تعزى لمتغير المهنة	24.4
111	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات محور التحديات الاجتماعية وفق متغير المهنة	25.4
112	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور (جاياكا) في دعم الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار، تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية	26.4
113	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسط إجابة المبحوثين من حيث دور (جاياكا) في دعم الهيئات المحلية في أريحا والأغوار تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية	27.4
114	نتائج اختبار (شيفيه) للمقارنة البعدية بين متوسطات محوري الأثر التنموي والإجراءات القانونية، وفق متغير عدد الدورات التدريبية	28.4

الرقم	العنوان	الصفحة
	الإقرار	أ
	الشكر والعرفان	ب
	مصطلحات وتعريفات	ج
	المختصرات	ز
	الملخص بالعربية	ح
	الملخص بالانجليزية	ي
1	الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها	
1.1	مقدمة الدراسة.....	1
2.1	مشكلة الدراسة	3
3.1	مبررات الدراسة	4
4.1	أهمية الدراسة.	5
1.4.1	الأهمية التطبيقية	5
2.4.1	الأهمية العملية	5
5.1	أهداف الدراسة	5
6.1	أسئلة الدراسة	6
7.1	فرضيات الدراسة	7
8.1	مصادر المعلومات	7
9.1	هيكلية الدراسة	9
10	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
1.2	المبحث الأول: الحكم المحلي والإدارة المحلية	10
1.1.2	مقدمة.....	10
2.1.2	الإدارة المحلية والحكم المحلي.....	11

12	العوامل والأسباب لنشأة الحكم المحلي.....	3.1.2
12	مبررات الأخذ بنظام الحكم المحلي.....	4.1.2
13	الإدارة المحلية.....	5.1.2
13	أهمية الإدارة المحلية.....	1.5.1.2
14	أهداف الإدارة المحلية.....	2.5.1.2
15	دور وأهمية الهيئات المحلية في تنمية المجتمع المحلي.....	3.5.1.2
17	اللجان الداعمة للهيئات المحلية.....	6.1.2
18	تمكين الهيئات المحلية.....	7.1.2
18	أبعاد التمكين.....	1.7.1.2
19	التدريب والتمكين.....	2.7.1.2
20	تحديات الهيئات المحلية في التنمية.....	8.1.2
22	الإدارة المحلية قبل السلطة الوطنية الفلسطينية.....	2.2
22	مقدمة.....	1.2.2
22	الإدارة المحلية في العهد العثماني 1516-1916.....	2.2.2
22	الإدارة المحلية في عهد الانتداب البريطاني 1918-1948.....	3.2.2
23	الإدارة المحلية في عهد الإدارة المصرية والأردنية.....	4.2.2
23	الإدارة المحلية في عهد الاحتلال الإسرائيلي 1967-1994.....	5.2.2
24	البعد المالي للهيئات المحلية فترة الاحتلال الإسرائيلي.....	1.5.2.2
26	اللامركزية المالية للهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.....	2.5.2.2
27	المؤسسات الدولية والمساعدات الدولية.....	3.2
27	مقدمة.....	1.3.2
27	مفهوم المؤسسات الدولية.....	2.3.2
28	خصائص المؤسسات الدولية.....	3.3.2
29	مفهوم المساعدات الدولية.....	4.3.2
29	أشكال المساعدات الدولية.....	5.3.2
30	أهداف المساعدات الدولية.....	6.3.2
31	دوافع مانحي المساعدات الدولية.....	7.3.2
32	دور المؤسسات الدولية في دعم الهيئات المحلية في عهد السلطة الفلسطينية.....	8.3.2

32	9.3.2.	المؤسسات الدولية الداعمة للخطة الاستراتيجية لوزارة الحكم المحلي في الفترة ما بين (2010-2014) في فلسطين من خلال مشاركتها في تنفيذ المشاريع.....
33	10.3.2.	البرامج والمشاريع الدولية التي تم تنفيذها بالشراكة مع وزارة الحكم المحلي.
34	11.3.2.	المساعدات المقدمة من المؤسسات الدولية في قطاع الحكم المحلي الفلسطيني.....
35	12.3.2.	حجم المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية.....
36	13.3.2.	الاختلاف في معايير توزيع المساعدات الدولية للهيئات المحلية.....
36	14.3.2.	الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمساعدات الإنمائية.....
38	15.3.2.	محطات دعم الشعب الفلسطيني من المؤسسات الدولية.....
39	16.3.2.	مساهمة المانحين - عنصر حاسم في المالية العامة.....
40	4.3	لمحة عامة عن منطقة الدراسة.....
40	1.4.2.	مقدمة.....
40	2.4.2.	الموقع الجغرافي لمنطقة أريحا والأغوار.....
41	3.4.2.	أهمية منطقة أريحا والأغوار.....
42	4.4.2.	المساحة.....
42	5.4.2.	التوزيع الديموغرافي في منطقة أريحا والأغوار.....
42	6.4.2.	ما تسعى إليه إسرائيل بين الأمس والمستقبل في منطقة أريحا والأغوار
43	7.4.2.	دور الهيئات المحلية والمؤسسات الدولية في دعم وتطوير منطقة الأغوار
44	1.7.4.2.	دور الهيئات المحلية.....
44	2.7.4.2.	أوضاع الهيئات المحلية في منطقة الأغوار.....
45	1.7.4.2.	دور المؤسسات والمنظمات الدولية.....
46	8.4.2.	الوكالة اليابانية للتعاون الدولي _ (جايجا) (JICA).....
46	1.8.4.2.	مقدمة.....
46	2.8.4.2.	هدف الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA).....
47	3.8.4.2.	لمحة موجزة عن المساعدات اليابانية المقدمة للسلطة الفلسطينية.....
47	4.8.4.2.	نشاطات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) في فلسطين ومنطقة أريحا والأغوار.....

49	المشاريع التي نفذتها (جايجا) في منطقة أريحا والأغوار	5.9.4.2
5.2 المبحث الثاني: الدراسات السابقة		
51	الدراسات العربية.....	1.5.2
56	دراسات باللغة الإنجليزية.....	2.5.2
58	التعقيب على الدراسات السابقة.....	3.5.2
الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها		
61	منهج الدراسة.....	1.3
62	مجتمع الدراسة وعينتها.....	2.3
62	متغيرات الدراسة.....	3.3
66	أداتا الدراسة	4.3
66	الاستبانة	1.4.3
67	صدق الاستبانة.....	1.1.4.3
68	ثبات الاستبانة.....	2.1.4.3
69	المقابلة.....	2.4.3
70	نموذج الدراسة.....	5.3
70	خطوات تطبيق الدراسة	6.3
71	المعالجة الإحصائية.....	7.3
71	حدود الدراسة.....	8.3
الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها		
72	نتائج الدراسة ومناقشتها.....	1.4
72	النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول.....	1.1.4
75	النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني.....	2.1.4
77	النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثالث.....	3.1.4
79	النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرابع.....	4.1.4
81	النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الخامس.....	5.1.4
82	النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة السادس.....	6.1.4
90	النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة.....	7.1.4
90	النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى.....	1.7.1.4
91	النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية.....	2.7.1.4

95	 النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة.....	3.7.1.4
99	 النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة.....	4.7.1.4
103	 النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة.....	5.7.1.4
107	 النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة.....	6.7.1.4
111	 النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة.....	7.7.1.4
115	 النتائج المتعلقة بالمقابلة.....	8.1.4
128	 ملخص نتائج الدراسة.....	9.1.4
133	الفصل الخامس: استنتاجات الدراسة والتوصيات	
130	 استنتاجات الدراسة	1.5
133	 التوصيات	2.5
134	 الدروس المستفادة من عمل جايكا في أريحا والأغوار	3.5
136	 قائمة المراجع والمصادر	
151	 فهرس الملاحق	
152	 فهرس الجداول	
155	 فهرس المحتويات	